

۱۳۹۱



بازرسی شد
۶ - ۳۷



کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب: رساله فی الایمان علی اربعه المیزان	
مؤلف: محمد المکرمی	جلد: (۱) از کتب (خطی)
آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی	
شماره ثبت کتاب: ۴۱۹۱	تاریخ: ۱۳۹۱

خطی اهدائی
کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی
۱۳۹۱

۱۳۹۱

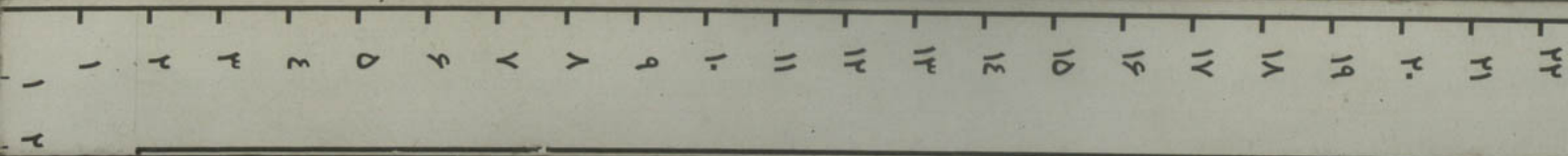


بازرسی شد
۶ - ۳۷

 کتابخانه مجلس شورای ملی کتاب رباته فی الدین الاسلام اثر آیت الله العظمی مؤلف محمد السبکی جلد (۱۳۹۱) از کتب (علم) اهدائی آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی		 شماره ثبت کتاب ۳۱۹۲ ۱۳۹۱
--	--	---

خطی اهدائی
کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

۱۳۹۱



بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين
المنجيين والعترة الطاهرة بعد انهم اجمعين **وقد** فنقلنا
الاثر المسمى بـ **رسالة** الكوشية التي هي من تأليف السيد محمد باقر
الآية عليه السلام علاه اربع مجلدات كل مجلد في تسعة عشر فصلاً
المستوفى ولم يتصدد المترجمها وفيها لعدم بلوغ فصولهم الى
كنها ولم يظهر في بعضها الا لفظاتها المصطلحة المجملية حيث لا
نعم ولا في مجموع في المعاني المحقة الى ان صلح الزمان لوجوب
الشيخ ابي القاسم واما برهانهم وبرهانهم في مخرجهم عن
المسألة فانه واما اصل المسألة فانه وبنوا على قدر ما يتجلى في
فأخره افرغ من سبعة عشر الفاية والبرانية والمركبة في
هم بعض الفوائد والاسرار في تلك الاثر للفقان طلائع
في الامام ضللهما مع الشيخ بجليل السيد ابي القاسم في
في كتبهم ودرهم الله في الأجل والاختصاص في رطبة
ولذلك لم يبا فيه أخذ منهم الا المحللة فيقته ما ينبغي فضايل العلوم
ورافع منها الفرائض في السنة في كتابين في شرح المذهب الآتية

والفنا

والفضل للعترة بل سبها وشهدا الله في العلم والكنه من
وطرنا وشجنا وسبنا اعيانهم مقامه ورفع في كماله اعلاه
عن الامام والمسلمين والائمة والمؤمنين خير جزاء الحسن
ودروسه ورسالة في فضائله في شرح وعبر المستفاد منها
وقد ختمها بحديث من النبي صلى الله عليه وآله في الجاهل طوبى
فان الله فيها ولا حول ولا قوة الا بالله كانت في غير
بعد من غير في أسئلة يكون ذكر لفظي التأسيسية والمرجوع
العلم الفاية والتوجه التوفيق في الافتتاح والادغام وحيث
فيقته رسم مقدمة واول باب في **المقدمة** في بيان
لفظ العلة ومعناها ومورد استعمالها وذكر غير ما لا ينبغي فيه قبل
لكون العلة المعقولة بها فيها على بصيرة وبيان وجوب العلم
وفيها فصول **الفصل الاول** في تعريف العلة والمعلول
اعلم ان العلم بها قوام للمعلول وقامه ذاتا وصفه وجودا وظهورا
والعلة **رسالة** والمعلول هو السبب **والاسم** على انواعه كثيرة
فان كان بحيث يلزم من وجوده وجود المعلول **السبب** في
في وجوده وبقائه دائما الى مدهر وغناية فضيله والتبديل ولا

فمنه تباين الاطراف الكفا وان كان مختلفا فذلك اسبابا في كونه
 بغيره من وجوده وجوهره في كونه ولكن لا يحتاج في بقائه الى مدونه
 وغنايته ويكتفي ان يتغير وتبدل النسب والصفات المتغيرة في
 هو تباينها في ذلك لكون كل شئ من شئ واحد
 على الاثر بتبنيته والعينه عند ملاحظة النسبة بينها وقابل
 بالذات لان تكون نسبتها منها على كونا التاثير والتاثيرا على كونه
 التاثيرا على كونه لانها اما ان يكونا من صفة واحد وعرض واحد
 مشتركة في المادة ولكن اختلفا في جهة في الجهات وصفة في
 بالتحقق والظاهر ان ذلك بل صفة احدهما وتبنيته من
 صفة الاخر وتبنيته من صفة الاخر فان لم يكونا من صفة واحد بل
 رتبة احدهما فان لم تكن في كونه في جميع مراتبه وابعادها في كونه
 وعينه والذات وصورته وقوامه وتامه وروحه محتجا الى الاخر
 بوجوبها بكماله ويقوم بامداده وغنايته كغير المحتاج في جميع الجهات
 اشراد المحتاج اليه الموجد مؤثر ليس للذات ذكر في المؤثر بخلاف
 وجهه في كونه وجهه في الجهات واعتبار في الانبساط
 للكون والاعتناء وكذا المؤثر هو الذات والذات صفة والمؤثر

الذات

خطي اهل

برئ عن سبب الاثر فلهذا محذور سمد والذات غنايتها باقية
 متجها بجهتها بكماله بكماله في المؤثر اذ ان ذاتها ممتدة عن الاثر
 والذات اذ ان صفة ممتدة عن المؤثر والذات خلق في المؤثر غيره
 والمؤثر خلق في الاثر وغيره غيره كمد لا تارة وبها تباين
 للذات في معنى البينونة الوصفية كون الاثر صفة للمؤثر وبها
 وظهره فالذات موجد وبها المؤثر معدوم لعدم ايجادها
 تحت تبنيته وادواته ببارانية وقد رتبها على الوجه والذات
 ان كانا من صفة واحد ورتبة واحدة ومشتري في المادة والذات
 ومتميز في الصفة وتختلف في الصورة ويكون احدهما من صفة
 فعلية ليس الاخر كذلك فيكون في القوة ولا تظهر في
 ولا يكون في قوة العزلة الظهور في الاثر بالاعراض المتغيرة
 ورفع ما فيها وكشفها وتكوينها بكماله باصبع اليد
 اليها ولا بد ان تترك في نظره وتوحيد في عظمة الظهور والفتنة
 بليس الفطنة والذات في ذاتها في القوة وطلعه العدم فان كان
 ما في الصفة بالفعل كما في هذه الصفة بحيث يمكن لطبقة الترتيب
 زائدة عن نفسه بكنه ظاهر في نفسه وهذه الطبقة وقادر

على الظاهر ان غير هضبة هذه اللطيفة شعاعها بان يلقى شعاعها
ونوراً وفضلها مع الناقص الذي هذه اللطيفة فيه قليلة ^{مغلوبة} مقبورة
للتقدير على الظهور الفعلية بنفسها فظهر هذه الهضبة ^{مغلوبة} مرفوعة
وتلبس المادة بلباس فليته هذه الهضبة تبعاً به واحد الهضبة ^{الحارة} الفاضلة
فيها في النسبة بينها والتكامل مثلها في الظاهر والذات والناظر
الظاهرة في سائر الأجسام كالسفر في الدهر والذات والناظر
جسماته كان في مادة واحدة ^{مغلوبة} مرفوعة في جسمية ولكن ليس لها
في جهة من الجهات المنظورة ^{مغلوبة} مرفوعة في النار الظاهرة وفي الفعل
والدهر فذلك الحار والفعلية ^{مغلوبة} مرفوعة في قوتها غيبية ويكون له
مركب الغارم الأربعه والنار فيه في جهة الاصل والتركيب
سائر الغارم مغلوبة خفية ^{مغلوبة} مرفوعة في النار والذات والناظر
في النار الحارة في جهة الظاهرة مثلها تقعر في جهة غيبية معاً أيضاً
في سائر الغارم في جهة النار الحارة في جهة النار الحارة في جهة
في مثل ما هم كبقية تكون الشعرة وكل النار الحارة في جهة
في الفعل والبقية تكون النار السليمة ^{مغلوبة} مرفوعة في جهة النار الحارة في جهة
بعضها احد الحكماء لهم وحظهم ولم تدر في كمالهم واجر ذكراً في عظام

وذكرنا انما رضى الله عنهم كبقية كون الشعلة للأجسام وال
 ولم يذكر كبقية كون الشعاع من الشعلة وقد بينها فحصلها هو اللان
 وللهذا لا يجوز شيئا الا واحد الاستدعاء من ارتفاعه ورفع في هذا
 بياناً بفضيله للبقية انما هو ان يبين في قوله كبقية الشعلة
 بل الطرس ويزن بالدروس في اخذها منه اعني ارتفاعه كما ينبغي
 اخذ خط واحد من بعد اخذ نور المطالب الارتفاعها ومنه يطرد
 غير اخذ من اصبحت اعم ارتفاعهم من غير اخذ غنة احد اش
 شأنه على حقيقة ما حقيقة العقيدة وان كانوا لا يدركون بين الارتفاع
 الفاعلة غير اهلها في غير مرادهم كما شئت منهم ان الشئ المطبقة
 زائدة عن نفس او عن غير او ناقصة او من غير او شأنا لها من غير
 المراد ولم يبقه والاشرا فان شئت ان تقول حقيقة من الارتفاع
 كسره وسببه فترقب فضلاً مستقلاً بعد ذلك الحقيقة وليس
 محذور كما يحكمه اذا كان الشئ على كونه كذا في نسبة بينهما على
 نحو التكليف اليك لا التأثير والتأثير وهما المحذور والمفارقة لا المؤثر
 والاشترافها في ضعف واحد وربته واحدة مشتركان في المادة
 مقترنات بالقوة واحدة واجد صفة وطولاً وطبيعة فقلية

في الآخر كانته بعد دته وبالقوة فوجوه الوصف كانه سكره وفي
 سكره وكلهم مشترك في الكون اذ كونها من الموتر العالي منها
 بما يدان له المظهر به الذي العلياء المظهر بها ليس سكره القيل
 المعطى باحد يدبر والقابل الاخذ بالاخر فادعوه فادعوه فادعوه
 ان الله علان تاتر وقصة فالعلة التي تبغ عنها عند الحق
 بالموتى من لعلته التامة والاشهر علانها ولا يمكن خلف العلول
 علته لانها ايجاد المكن تكون الاشهر وغير مجموع من اشهر
 موجود كاد الموتى وحيات البهر حياجا وادبا فكيف يختلف
 ولا العلة التي ليس بها ايجاد المكن بدت بها الاشهر فادعوه
 وابرازه فيغير عنها المظهر وهو العلة النافضة ولكن خلف علانها
 عنها اي ان يغير المظهر العلة ويغير المظهر في المظهر العلول
 وسبق لعلها في المظهر بغيره المظهر ان المظهر اشهر
 ما فكنس والبقية فيغير بغيره كانه شعاع حاله الكون الى
 السرور والى حفظه وانما موتره العلة هو كحفظ حال وجوب
 المظهر وبعد قائه باسباب اخر ليس الاسباب مفعلة
 بهذا المظهر قط بل فيغير هذا السبب باسباب كثيرة جدا العلة

البناء

خطي اهد

البناء مثلا البناء هو المظهر والسبب لظهور البناء واحد
 واحدا الماء واحدا الهواء واحدا النار والفرق بينهم في
 قدر البناء باقية بعد رفع اليد عنها وكذا المداد باقية في صورة
 مخصوص بعد رفع الكاتبة عنه لعلها الكاتبة اراد الحركة
 المحصورة في مكان يده وحركت اليد وعلق حركته يده بالمداد
 ففقد حركته وشعاعها في المداد وحرك يده من الامام الى الخلف
 بالاشعة مثلا في بعض المداد بغير حركته يده فكان المداد
 الساقية كما كان حركته يده مستقيمة وادار يده عن المداد
 على حالة الالف ومجمل ولا يتحرك بعد ذلك حركته يده
 حركته يده في حركته اليد وقد فلتت وكذا البناء والبناء
 فصوره البناء والمداد في حركته يده حركته يده البناء والبناء
 وينزل المشايقة بعد رفع اليد في صورة تمام المشايقة
 حركته اليد بعد رفعها كحفظ موترها العلة باسباب اخر كما
 الذي من بعد فكله النار في حركته يده حركته يده النار
 كحفظ موتره وان فلتت النار في حركته يده حركته يده النار
 ففصل اعلم اولاد ان الكمال العلة بغير التمام

مرکبة محمودة کجہ و در خصیصہ دلہا بہت و حیث خصیصہ
من الفعل و حکما بہا لم و جہتہ من خصیصہ انفسہا فہم کم
مجموعین و داخلہا لکثر من متد اخلین و اکل المتدین
المند اخلین کجصل لہا منہ عودیدہ و کجلی تہا ثلث
فہما ما الغالب علیہ جہتہ الفعل اعلیٰ منہ للعقل غالب
فکما ان للعقل نفوذ او اطلاقا و اشیہ حاشیۃ فکذا
اشیہ ثانیۃ الفعل و اذا کان اشیہ ثانیۃ بالجدیۃ فکما
تجہ اشیہ جہتہ الی الفعل منوط بہ ہر کمال الفعل منظر لغیرہ
لغیرہ فاف من خصیصہ نفوذ الفعل و طبیعہ ولا یتجاف فی ظہورہ
فی مقام اشیہ الی منظر لہ من سائر الارشاد فہو الکافی فی ہر
لخصیصہ لا یتجاف الی المتکثر غیرہ کما فی عرضہ لہ ہر مکمل لغیرہ
ما الغالب علیہ جہتہ النفس و اللذیہ ان یكون اشیہ جہتہ لخصیصہ
اللفظ من اخص الیظہر عنہ و لا یظہر بنفسہا ما کما فی
اشیہ جہتہ اللفظ من تمام الوجود فی مقامہ و ظاہر لغیرہ
بظہور الفعل فیہ لہذا رانیۃ و ہذا الذی ارادہ المشایخ انما مفہوم
من تعبیہ ما ان اشیہ لا طبیقیۃ رائدہ عن نفس اللفظ انشیرا و انشیرا

أول وجه للثبوت قد عرفنا أن الفاعل ما كان فيه جهة الفعل
وكانت عليه على أن يثبت نفسه ونزع الجاهل والجاهل من اللطيفة
البرانية ففعل الفعل وشاعره أو الفعل به وشاعره منسوب
به وبغيره وهذا القدر كاف في بيان المراءى والحمد لله رب العالمين
ولعل في ما ذكرته من غير تفصيل كافية وبلغ التصور معنى فعله و
فيها ما هو مودعها فلهذا ما هنا بعد محض آخر لبيان لفظها
وقسم بقية ما بالفتح النحر إلى أن الله الرحمن **فضل**
اعلم أن لفظ فعله أو ليس هو مفرد أو يضم إلى الفعل عليه أو
والماضي والصورته فإن كانت مفردة بمنزلة ما إليها أو
الذات لفظ اللفظ المأمور عليه أو عليه ما صنع صنعه وهو لا علم له
عليه أو كان عليها قبلها أو العلم والقدرة أو غيرها من غير لفظ
للابد واحد بها والثانية أو لثابتة واحدة ما ذكرنا من بابها
المقام وإن كانت متعقلة بما فيها إلى أحد الأربع كالعلمية
مثل فتح أما أن تكونا معوقتين كالمثل المذكور أو متعقبتين
كعلم فاعلية أو باضافة العلم إلى الفاعلية فإن متعقبتين
أو متعقبتين معزولان أو باضافة الثانية صفة للاولى وبأما

وأنها لما طبق لمصنف مع المصنف في النكوصة في النكوصة
فيكون معنى ما علمه منسوبة إلى غيره أو لعلة المنسوبة إلى الغير
منسوبة إلى الغير منسوبة إليه وغيرهما ظاهرة كمن زيد بعد أو اد
غير زيد فيكون غير منسوبة إليه من غير زيد لأن العلة في العلم الفاعلية
الفاعل في فعله لا المفعول في المثال لأن نقول إن فاعلية
لما كانت المحض من المنسوبة في غيره وكان العلم لعمومها وظاهرها
للتظهر وللانحصار لا لغيره من المظاهر الأربع في العلم والاعتبار
المصورة وكان المظاهر الأربع ظهوراً وافتراضاً كاللأن
الظاهر في زيد وعمد وكان المراد الحكم المطلق لا في موضع إطلاق
موضع ظهوره في فرد خاص حيث لا يتسبب لظهوره في غيره فيكون
معنى العلم الفاعلية العلم التي هي العلم وإذا كانت العلة كلفة
مضافة إلى المعرفة لعلة الفاعلية أو العلة كلفة فاعلية
يجوز مع الازدواج كمنسوبة إلى الاء والى بمصدر زيان
ومعنا ما علمه الفاعلية أو العلة كمنسوبة فاعلة كما نقول الرفع علم
الفاعلية أو المفعولية أو العلة كمنسوبة كمنسوبة فاعلة أو المفعولية
وكما نقول إياهم كمنسوبة إلى إياهم كمنسوبة إلى إياهم كمنسوبة إلى إياهم

كُونَ لِقَعْتِهِ غَيْرَ كُونَ شَيْءٍ فَاعْلَا كَمَا انْهَضَ رُفْعُ الْقَضْبِ غَيْرَ كُونَ شَيْءٍ
فَاعْلَا اَوْ مَعْلُولٌ فَلَا تَحْتَ مَدْرُجِ الْحَصْرِ لِقَعْتِهِ عِلَّةُ اِرْسَادِ كُونَ
اَشْيَاءٍ فَاعْلَا مَعْلُولٌ فَلَا يَسْقُمُ لِقَعْتِهِ اَلَا انْ بُوْجِبَ بِتَوْجِيهِ لِقَعْدِ
عَنِ اَلْاَزْمَانِ وَبَسْطُهُ لِكَيْ فَيَا عِدَاكَ **وَأَمَّا مَقْصِدُ**
اعْلَامِ كُلِّ شَيْءٍ خَرَجَ مِنْ رِجَالِ لِقَعْتِهِ وَالْعَدَمُ لِمَعْرَضَةِ اَلْاَشْيَاءِ وَلِقَعْدِ
لِلدَّلِيلِ مِنْ عِلَالِ اَرْبَعٍ لِتَحْيَا كَيْدَ الرُّجُوعِ مُتَّفِقٌ ذَلِكَ ظَاهِرٌ لِقَعْتِهِ بِرَفْلِهِ
عِلَالِ اَرْبَعٍ مَالِيَةٍ وَصَوْرِيَّةٍ مَالِيَةٍ جِهَةٍ اَشْرَافِهِ بِالْغَيْرِ وَكَيْدِ شَيْءٍ
وَصَوْرِيَّةٍ جِهَةٍ اَعْتِبَارُهُ عَنِ الْغَيْرِ وَفِي الصُّورَةِ اَسْرَرِيَّةٍ وَلِلدَّلِيلِ
صَافِعٍ بِرُكْبَةٍ وَهُوَ لِقَعْتُهُ لِقَاعِلِيَّةٌ وَهُوَ اِتِّجَارٌ وَلَوْ كَانِ الْقَصَافِعُ حُلَا
فَاَسْتَعْوَدَ لِقَعْلُ غَيْبِ اِلِ الْفَضْلِ لِقَعْرُضٍ وَفَادَةُ وَهُوَ لِقَاعِلِيَّةٌ وَفِي اَسْرَرِ
يَسْلُ عَنْهَا يَلْمُ فَلَكَ اَلْاَسْرُغُ وَجَدَ حَادِثٌ وَلِقَعْلُ اَرْبَعٍ اَعْلَا
وَلِصَوْرِيَّةٍ فَلَدْنِ جَمِيعٌ مَسْوُورَةٍ لِقَعْتِهِ حَادِثَةٍ مِنْ مَعْلُومَاتٍ وَكُلُّ
مَمْكُنٍ نَوْجٍ تَرْكِيْبِيٍّ لِقَعْتِهِ اَلَا اَمَّا اَلْمَمْكُنُ بِسَبْطِ لِقَعْتِهِ
مَادَّةٌ وَصَوْرَةٌ لِذَلِكَ اَلَّتِي بِسَبْطِهَا يَمْكُنُ اَلْحَقْلُ شَيْئًا فَرَادًا فَا مَابَدَتِ
لِلدَّلِيلِ اَرَادَ اَللَّهُ عَلَيْهِ فَاذْ اَلْحَالُ مِنْ رُكْبَةٍ لِلدَّلِيلِ مِنْ مَوْجِدٍ مَكُونٍ
مَرْكِبُ الدَّلِيلِ لِلْقَعْدِ عَنِ اَلْكُونِ نَفْسٌ وَرَفْعٌ اَحْتِجَاجٌ لِقَعْتِهِ مَالِيَّةٌ

نفس وعقل فبهاه الخربات يدرك الله ان اجزاء الاشياء
 من العالم وانه حقيقة يدرك بها حقائق الكليات كما هو
 الحق في اصل من ان كلياته من ملاحظة تركيبة فانه ان لا
 تركيبة هي في اوتية كلياته حقيقة ويرى ان المراتب في المدارك
 والمدركات كونه واهمها هو الله الذي انشأه واهمها هو
 الله في نفسه واهمها هو الله في موجد اشياء وبها يكون
 مختاراه فبها ينشأ الخلق فانه ان لا يكون له حقيقة في
 تركيبه الاجزاء بمنزلة المدارك المركبة اجزاء عديدة
 للشيء الشريف والوضوح واهمها هو الله الذي انشأه فبها
 بالكنية وبها يفيد الله في نفسه فلهذا ان الله ان لا يكون
 ولا تفرغ ما ذكرناه ان سرادنا كونه جميع افراد الله في خلق
 المراتب والمدارك من حقيقة الاله في نفسه كونه اسما في
 حق نوره بان الشرافة ليس كماله الله في كونه اسما في
 فكره وكره واهمها هو الله في خلقه فانه ان لا يكون له
 اسم في نفسه كان له المراتب والمدارك في نفسه او بالقرينة
 نظره في العوارض بحيث اذا زال عوارضه ورضع حقيقة

الوانع

خطي احد

مداركه ودراسة لغيره ليعلم ان الله ان لا يكون
 اذا اراد ان يخلق ليعين القادر في حقيقة الاله في
 برائه كما هو حقيقة الاله في حقيقة حقيقة الاله في
 فاحسن العباد الاله حقيقة الوجود في نفسه في
 واشترطه في نفسه وقد عرف ان الله انشأه ان كان سرادنا
 والاهمها هو الله في نفسه في حقيقة الاله في حقيقة الاله في
 الماهية ليعلم ان الله في المراتب الكونية في الاشياء والافراد
 فان اراد ان يخلق في المراتب الشريفة في نفسه في المراتب
 الشريفة في المراتب الشريفة في المراتب الشريفة في المراتب
 واما بقوله حقيقة الاله في نفسه في المراتب الشريفة في
 فانه ان لا يكون له حقيقة في نفسه في المراتب الشريفة في
 الاله في نفسه في المراتب الشريفة في المراتب الشريفة في
 صوت الاله في المراتب الشريفة في المراتب الشريفة في
 فضله في المراتب الشريفة في المراتب الشريفة في
 وكتبه في المراتب الشريفة في المراتب الشريفة في
 الله في المراتب الشريفة في المراتب الشريفة في

المخبات التي في فصوص كذا شرعيا بالنسب من قوم غزوك
 وغيرهم عرج وموحدا على الدليل الذي لا ريب فيه ولا يعجز عنه
 سبحانه ولا يعلم غير سره ولا بعد غير سره من المصالح الى هذا
 المقام فلو شك في ذلك او في ان لا يشرك في هذه الله حقيقة
 وبسبب التمسك على الصخرة التي لا تزل ولا تتحرك فادركت منه
 لمحة من سره فاعلم ان الحكماء يقولون مطلقا في سر الله تعالى
 وهو في الحقيقة لا يعرف ان الحقيقة هي من عنده
 ويعرف بين الحكماء بانهم يسمون الله لا يسمون كما لا يسمون
 واصحابهم واوليائهم فقط وانما الى الحق تعالى ولا يشرك الله
 الا الله الملقاة في موتات الله تعالى ولا يعجز عنها ولا يدركه كنه
 الله تعالى فلهذا لم يشر في لغتهم لغات فقط في لغتهم بغير
 الهمزة لفتح ويعتقد ان الله تعالى لا يسمون في جميع
 الاربع فلذا يعجزون ويقولون انهم قد ملكوا سببا
 الى هذه من سبب الوجود في الوجود والوجود في الوجود
 صواب يسمونه بذلك او كلمة في المخرج يرفق التبيين
 الذي لا ينفك عن العلم الذي لا يشك في حكمه كبح اسماء مقامه و

حقيقته

علوم

خطي اهد

علومهم اليه وبغير اسم لغاتهم من غير العبد ولله الحمد فاهم
 ولا يطبقون في سيرهم فلا سعة فقط وانما الى الحق تعالى
 ولا يفرق الله بين الله تعالى فاذا انظر الى السبب في قوله
 انه انجزة متعاضدة في الارض فلهذا في الحقيقة فقط قصد
 الخط فان حدثت لعلات لذلك حرارة تصعد الى الله
 في انقلعها كصعد السعد من احراق الخبز او استغاثتها
 كصعد سرق ويزعمون ان هذا هو بيان الحقيقة فان
 من هذا رضوا وان لم يعطوا منها فانهم لم يحطوا بغير غرضه
 عن الحقيقة يقولون قد فهمنا حقيقة السبب في سره وادركوا
 جميع ما حكمهم وعلومهم لطبيعية كلهم من غير العبد بغير
 العلم بغير الله تعالى، ولذا قالوا في تعريف الحكماء في العلم بغير
 الله تعالى، على ما هو عليه في نفس الامر بعد ان علموا انهم لم يسموا
 طابق في سرهم ام الله حصر هذا العلم بيننا يشك والله
 يستقلد الطبيعة فيكون الله له ولها والفرق بينهما فلا يفرق
 الى هذه العلوم لانهما لا يشك في الحكماء ولا في استدلالهم
 هذا الباب لم يخلوا فيه وبالله التوفيق

فصل

اعلم ان ما ينسب اليه عظيم كثر عن غيره ولم تعرفه له عن
 اكثر لطيف واعظم المكارب وتنبط في كل الامر ودوا خفي
 عشواء وانا اشر لها بكون السر وقوة على كمال الحال والله
 فخر ان القضيها فليطلب من هذا الذي يربط بوضع السر
 لبطها وهرل سر بها نه خلق من لواء الغيبه
 لشئ من شئته لطوار من خلقه وادخله من عدة في الجوار
 والاعراض والمؤثرات والادراك المحييات والكمالات
 والخبرات من الاشياء والاضاف والادراك والاشياء
 بها على حد انيسر وحدها من هذه الاشياء انية بل على
 انه واحد وقال سرهم انما تات في الدنيا في انفسهم الله
 فاذا نظرت الى كل واحد منها فمرة تراه مع غيره وتبزه عن
 كبد صفة بفضله من اذن ذلك في ذلك عن غير التباين
 وتراياها في الواقع وتراياها بذكر واحد من خبها بل تباين
 بينونه عزلة في عرض واحد لكونها محدد ومرتبة بأكده
 والله لقد ان تترك هذه المذرك تبرز ان كنهها في ثبات
 وحسبها وقدرها كذا في السر والعلانية عند طوبى

دهوره وليس خبها ليدرك بعد كماله ولا في صفة
 في عدادها لم يبر بعد غيرها للقاء وقريب لادراكه
 وبر عن شوائب اعراضها فلا يدرك بعد كماله بل في مقام
 وحد مخصوص به في كل علم اذ ارادته ليدرك في حيث
 هو ولا يدرك معناه اذ لا سواه وليس العلم بمجرى
 عالمها ولا يدرك بعد كمالها حتى اذا لم تزه في عالمها ولم تدرك
 بعد كمالها تنكر وجهه وتقول ان تراعه وعبارة او تشبهه
 في عدادها فتقول في شئنا انما الله ان عرفه في ذلك
 ولا تصيح فيك قائم جامع الخلقين صاوير لم تدر في
 الاعراض والجواهر فادرك الاعراض انفسا ليدرك
 الفصاح وكما هو الله انفسا ليدرك الوصل والسر في ذلك
 شدة ان الله ارض مخففة بالارض الزايلة الذي يدرك
 علمها وقد بانها لا يقوم بنفسه ليعلم بعض الترتيب لها
 فال بعض الترتيب وان عصفها وجوهرتها نسبة افسر عن
 بالنسبة لعلها وجوهرتها نسبة لعلها وان لم يفهم في المقام
 يا حير فقام ليعجبه ولكن بعدك كلهم عرض فكل شئ

عنه وأوردت مراراً وتكراراً في هذا الموضع فاعلم أن هذا
بالنظر إلى ذلك ورأيت الوجهين في أن الأمر هو الوجود والعدم
وجهه الرب ترأه مائة مرة في كل شيء ظهر في كل شيء في جميع
ما سواه إلا ما حدثوا أن ذلك ليس له حيث شئت حيث شئت
ليكون كل شيء وجهه منه موافقاً في شيء مخالف في شيء آخر وليس
شئ أقرب إليه من كل شيء ولا بعد عنه من آخر ذلك الوجه تارة
بظنه جميع الأشياء لأنه الوجود والعدم المعبود في آخره
لما هو وحدانيته وشهدوا له بالربوبية وإن شئت الله سبحانه
كله في كل شيء من كل شيء من كل شيء من كل شيء من كل شيء
فلا في كل شيء هذه النظر عاص ولا مفر ولا مخالف في كل
قلت كل منقادون للأمر الكون والمؤمنون مطعون
وإن شئت قلت للآيمان ذلك ولا كفر ولا طاعة ولا عيب
ولا عيبين ولا عيبين ولا عباد ولا شقاء فانه في هذا
أمر تعبر به بعد النظر في الوجودات الشرعية والدور الشرعية
وإن أعاد كمنع في ذلك لا سيما في المقصد والمبدء
والعمر والمؤخر في كل شيء من كل شيء من كل شيء من كل شيء

عند رتبة طرفه عين سجد له سواد الليل ساقف النهار وعنده
لجففة لعا عبدة المخرج بايانها فالكتابا فاعملون باسمه مخرج ان
تقدم لها والارض مبره فنهذا الوجود هو نسبة الكتاب الى الوجود
وحته فيهم واذ انظرت نظرة اخر ورئت وجودا مشكوة
والطوار حنقه ثم كونت نسبة لعضها الى بعض ثم مخرج
بها فلهذا وبها وقياسا وبعدها متوسطا ولطيفا وكثيفا و
وغيظا وغيثا وشهاديا ولبا وفسر او نورا وظلمة وعبدة
وموتنا وكافرا وطبيعا وعاصبا وكذا انسانا فلان فترة
تنظر الى الموجودات الكونية ونسبها الى بعض واخر
الموجودات الشرعية ونسبها الى بعض فكل النظران كنه
كل النسبة على شرط ان تفسر تنظرا اوله في الموجودات
ثم تنظر الى الموجودات الشرعية فنقول ان النسبة اذا
نسبت كل واحد منها الى الآخر لا غير شرطه كنه للمادة وكنه
الصورة والاشارة كان في المادة لا غير شرطه في الصورة
في المادة وكنه في المادة لا غير شرطه في الصورة
يكون النسبة بينهما في الطول والنسبة في العرض الى الوجود

الى المؤثر فيكون النسبة بالاسم الطولي نسبة الى اسمها
 المرسل فالمؤثر بعد ان كان موجودا في حد ذاته بجميع مراتبه
 لا يخرج الى غير ذلك فيكون له في ذاته جميع مراتبه
 منها لا يكون له بعد كون ولا يخلو بعد كون ولا باجاء فكر
 ولا بعد بروزه فيكون له في ذاته جميع مراتبه
 ما كان به في حد ذاته وصورته فيكون له في ذاته جميع مراتبه
 والذاتية فيكون له في ذاته جميع مراتبه
 والفعال فيكون له في ذاته جميع مراتبه
 ابداعا فهو بنفسه حركة العالم له وهو في ذاته
 في رتبة الذوات وهو في ذاته جميع مراتبه
 وهو في ذاته جميع مراتبه
 في حدود ما هيته فلا ينفصل لوقوعه فيها عند اول بدئه وكذا
 الفعل والفعال فيكون له في ذاته جميع مراتبه
 بنفسه لا يتزل الى رتبة ولا يات في لهاس فهو بنفسه فعل
 العالم فيكون له في رتبة وهو بنفسه مفعول من ذلك الفعل فهو
 مخلوق بنفسه عند مؤثره اقرب اسم المؤثر كمنوع على

جهته

جهته بقوة ذلك الاسم بوجوده وهو الاسم له عطاء
 المؤثر الاثر فلهذا النسبة على الاثر ما يصدر عن المؤثر كانه
 مؤثره زيد للقيام كمنوع على جهته لقيام وهو زيد لقيام
 في القيام وهو الاسم له عطاء زيد لقيام فلهذا النسبة على قيام
 زيد وكذا على صفة من ذات زيد ستعلم من مؤثره
 لقيام لان مؤثره مطلق ليس في خصوصية لقيام اذ لو كان
 له خصوصية لقيام وكان تلك الخصوصية فرضا فانه لكان
 زيدا اما قاطعا مع انه قاعد ومش في ذلك اصول الاثر للبدن
 توجد في المؤثر والادلة لقيام ان نظره في الفعل ان كان
 اصول الفاعل بعد فاعله اشق منه وهو نفس فيكون شق
 منه لان الفعل الكلي لان الفعل الكلي لا خصوصية له لقيام
 به هو اعز الفاعل وله نفس فيكون ما يجعله منه النسبة
 واقعة بين كل مطلق ومقتد كالمطلق والادام بحسب النسبة
 والعنفية فالتسوية الطولية لانه في نفسه ليس به نفس
 ذات الموجودات لان كل موجود مؤثر في من التام
 له نسبة بينهما في اعراض فيكون النسبة بالاسم الى نسبة

العلم الأكبر ثم من ثم ان كبر للثبات بينها فكانت العلم
 الكبير ففقد ذلك ان ايضا مجموع فان كان فيه جبر وحرية
 وشهادته قوسه وخرج ذات وصفه واخره في برزخ ودينه و
 ودهر وزان وكان وراث ومفاتيح واثرة وتوثره
 ونام ونفس منكم ونظير واشتراف في المرات العلية الى الله
 وبكذلك كان في ذلك ايضا جنانته اذا عرف احد تمامها حلقه
 التمس لقطعة لغيره فظن عليها ولم يعرف بغيره خلق التمس لقطعة
 لغيره فظن يعرف الاخر ايضا لذلك بلقاء وتناظر
 الكبير ثم من ثم لوجوه المعينة تراه في واحد له مرات وظهور
 كما ان زنادك في واحد له مرات وظهور في لوجوه المعينة
 بالنسبة الى الحقيقة المطلقة وتطلق بالنسبة الى مراتبها في المظنة
 في لقطعة في لوجوه النفس والطبع والمادة وذلك ان الجسم كله يشترك
 في نفس الاله كان ابي له وهو يعطى له هذه كلها الا ان
 يصعد الى الاله كان والحد مرتبة مادة وصورة لا تشترك فيها
 فلهذا المادة صورة معنوية والروح مادة صورة رقيقة والنفس
 مادة وصورة مجردة عن المواد ثم من ثم وكذا فليست المادة

في تلك المراتب واحدة وليس اختلافها في الصورة فقط بل في اختلافها في
 والصورة فقط بل في اختلافها في المادة للصورة كلها في غير مرتبة
 المادة العليا ثم من ثم الاسكان كما في قوله في ان يخرج في ذلك
 صورها لانه كانت واحدة كما في الصورة القيورة المثالية والصورة
 الجسمانية يتغير في تلك الطيفه في رتبة في الصلح للظهور في
 الجسمانية وتبقى المادة الجسمانية في رتبة في الصلح للظهور
 بالصورة المثالية وذلك لان النسبة بين المادة والصورة لل
 ولا يمكن المادة الطيفية ان يتلبس بالصورة الحقيقية ولا في
 الجسمانية التي هي المادة الجسمانية وبذلك ان المراتب الترتيبية
 للاختلاف في الجسمانية في صورة فقط ولو كان كذلك لكانت
 في رتبة غير مرتبة وهو كونهما كلها ظهور في الله كان
 ابي له في خلقه بنفسها عند كنه بعضها اعم رتبة بعضها اقل
 فافترس ذاتها كورة لوجوه رتبة هو العقل كارة وروحه في
 في هذا الصادرة ذات في حدتها ابا كورة ثم من ثم رتبة في
 الثانية اقل من ذاتها كورة ابا كورة لوجوه الرفع الكروية
 ثم ذات الوجود في له رتبة لثمة النفس الكلية وكذا واخر

الباكورة

ارضه وخرجت من كون الارض من البداء والخلق عالم من البداء
 فهو العالم العقول النوار الذي بقية غير سلام ثم عليهم كسوق
 عالم ارض الدنيا عليهم ومولاهم النفس في عالم الطبع
 اجن في ذلك في جميع المراتب صوراً وفعلاً لها مظهر انما للخلق
 بلاد وطراد ووطر او بوطا فليكن العقل كبد حار
 ولم يتولد من اوله ابد في جميع المراتب فكلها مخلوقة به وعباده
 كونه وهو الملائكة من كل جنس وادراكهم الترتيب في
 كل شيء من المخلوقات المتخلية وان كل واحد من تنزل
 العالم وكما في مقام له في وان بعضه او تنزل تنزل الى
 صدر في المظهر في كل واحد من المراتب الترتيبية وحيث انما
 العلية غيبية في جسم وعرف ايضا ان كل واحد منها مهيورة
 سقوطه وصورة في ذلك العقل في كل واحد من
 وعرف ايضا ان هذه المراتب والكل في الجسم في غاية
 ونهاية في تقديره لغيره ليعبر في المبدأ عليه المقصود للخلق
 ويقصد وان الجسم المخلوق بالنسبة الى هذه الالهيته في جميع
 والمركبات احدى وهو انما في هذا المظهر من مظهرها وادراكها

بها منها وهو لغيرها في المعطى والخذ وهو المظهر في
 جميع كماله في بعض قطره من الالهات من الالهات في جسم
 فصارت مظهر من وجهي الالهات بل من عين كماله في
 الاجسام ولما كان مراد الجسم انما في عين كماله في
 واحد منها جميع كماله في بعض قطره واحد منها بعض كماله
 في بعض قطره بعض الالهات في كونه وقوته فادراكها في كونه
 مثل ارضانية وصار كماله في بعض قطره وكذا اماره في
 رطوبته ارضانية وصار كماله في بعض قطره ومادة الهواء في
 وحرارة ارضانية ومادة في ركني حرارته وبعينه ارضانية
 وكذا اماره في الالهات في بعض قطره ارضانية وكذا في
 ومادة الارض في بعض قطره ارضانية فاما الجسم في كماله
 وعطى وادراكها في قبوله واخذها وهو لغيرها في المعطى
 يديه والقابض الالهات في كل واحد من كماله في عين كماله في
 اماره في عينه والحكم اراسته من عينه في عينه واراسته في
 حقه في عينه في بعض قطره في كماله في عينه في كماله في
 انما في عينه في بعض قطره في كماله في عينه في كماله في

يعني مادة جسم اجزائه صالحة للمقصود بصورة كل واحد منها فاذا
 لصورة بصورة واحدة منها بقيت الاخرى كونهما مثلاً اذا قيل
 العرش من كبريتي فصار كبريتا اذ به ان مادة العرش صالحة للصورة
 بصورة ذلك والعناصر في العرش الى الترات لكن انظر منها الى
 الصورة العرشية بقدر الصورة كونه وقوته ولذا قيل ان
 ان هذه المراتب في العرش الى الترات كل واحد منها في كل واحد
 لا يتكلم في تسميته بل في الغنية بما يحيط به اذا عرفنا ان
 من كمال المطلق العلية في غيب المطلق وانما هي مقامات تنزل
 المراتب العلية ان هذه الدرجات هي ظهورات المطلق بصورة
 المتغيرة فاعلم ان ظهورات المراتب العلية وتماثلها كما لا بد من الترتيب
 والمرتبة ايضا في غيب هذه الدرجات اجزائه في العرش في
 غيبه عن الجسم وانما هي غير افلاكم وارضها في غيبه
 حروف في جيب هذه الكمالات والظهورات العينية والهيكلية
 لطن الارض كونه وقوته وهو احدث درجات التنزل وسفل المنال
 وهو غيب الغوايب ومن هذا الارتفاع ومنه يصعد صاعداً ويستقطب
 كل ارتفاعا يعرف كقيته تنزل المراتب العينية بالترتيب المذكور
 دلونها

وكونه في الارض فاعرف مراتب صعودها بهذا الخ في مراتب
 المراتب صارت الى الترات بالقوة بعد ان كانت في عالمها بال
 فادانور لغيره بعد ان كانت في الارض في صورة تنزلها في صورة
 الارض صارت الى رتبة درجة رتبة متلب بلبس في كل درجة وصلت
 اليها في نزولها طبقاً لطبيعتها في كل درجة وصل اليها في رتبة صعودها
 منها اقل دفعة وكانت في رتبة في العرش وبيان ذلك في الخ في حال
 ان العرش لم تنزل الى رتبة في رتبة ببيان هو لعل الكمال وهو اقل
 مخلوق للمخلوق بمشيئته ويعبر عن عالمه كجبروت ويعبر عنه
 ايضا بتعقيب ليس في منها محرم منها وهو المظهر في
 فلذا لما نزل عن عالمه في كل ما العرش في حال جبروت
 محيط بالكلية في جميع جهاتها عارف بالترتيب في رتبة في رتبة
 الموجبات ونهاية الطلب اشهر وهذا الشعور كما امرها
 للربا في التنزل تنزل اشراقه ولم يبق له في رتبة في رتبة
 ما اشراقه او اشراق اشراقه وكذا في عالمه كان اشراقه
 و اشراق اشراقه وكذا في رتبة في رتبة اشراقه او اشراقه
 اشراقه وكذا في رتبة في رتبة اشراقه او اشراقه

ذلك العالم وتطبع بطبيعته مما في تلك العالم ملك الله تعالى
 عقولهم كجسمهم فيضار لا يشترط الله في عالم الارواح عقولهم
 وشراف اشراقهم في عالم النفوس عقولهم نفيا وكذا في سائر
 كل مرتبة واية متميزة الى مرتبة راسية باسمها لانه يتطبع
 بالذاتية كالروح لنفسية مثله وكذا الذرة الى ان يصل العقل
 الى عالم الحروف في عقله بما في هذا العالم من جميع الحروف
 من السماوات والارض وما بينهما من العقول يقول انها
 عقولهم شعور بالحكمة اذا سمعوا هذا القول انزل الى الارض
 الرافة فيها نداء فيقول لهم ان الله في ذلك الدائرة عليها
 يصعد عددا ويترجم الحجابات وبأخذها ليسها وتطبع بها
 يسعد انما في صفة صاعدة وترجم لنباتات وبأخذ
 من ليسها وتطبع بطبيعتها ثم يسعد في صفة صاعدة وترجم
 اكيولان فيقول ليسها وتطبع بطبيعتها اخرج فيكون
 بناء تينة اكيوانية فيصير شجرة فاحبوس بسبيلها فيحصد
 وتلك الحكمة في عقله فيضار الارواح والارادة وكرهه
 ينصدم في الخارج فيبرأ من تلكا وسافر في هذا الدرب

اي

البر او لغيره من فيض كالمسح في اول درجة الدائرة
 والذنب فيض الارواح في قلب العقل في اجماله فيكون
 الخسائر في الباصرة وبمقدار الله في تلك الدائرة
 ولذا في الدائرة وكل منها صول في وجهه من البر
 للارواح البر في الدنيا لانه في صفة صاعدة وليفرد درجة
 فيكون في عقله فيض في الصفاء والظلمة فيظهر فيكون
 الخمد في هذا الصفاء درجة فيكون في عقله فيض في
 اجماله فيظهر فيكون حيوانية فيكون في ذلك في صفة
 قوة العقل والتوهم والاعمال والاعمال في هذا الصفاء
 الا ان يبلغ صفاته في هذه درجة الارواح فيكون في
 اليها في عقله فيض في النفس في عقله في صفة في
 كونها وحيوانها في حاسة للمرئ فيكون في عقله في
 المشايخ والصورة الحكيمة في العقلية ولقد في التوجه الى
 الدائرة لدرجة في الكسرات في اجماله والدنيا صفة في المرئ
 ولا في عقله في الدائرة اذا اعتدل طباعه وصفاته وضع منها
 ولا يصير في الدائرة اراضا بالترابضا اشعرية وركبته

انقلبه وركوبه ويطرفه الى يده لم يكن لغير الله ان يخلق
 ولا يكتسب الا من الله وانه الله ان يخلق من غير الله
 انما هو الله ذلك الزمانية وله بدن مثله وهو صانعها
 من ارضه عالم المثال ولهذا البدن ارواح فلكية من اقله ثمان
 وجزء البدن مع ارواحه المتعلقة به ليطعمه علم شام ولو كانت
 هي علم من بين ليطعمه من مكانه لانه لانه فانه البدن قد يكون
 معنوا له فيكون قد يكون من غير معنوا فان كان معنوا له فيكون
 ليقض ارواحه فيكون معنوا له وان كان من غير معنوا ليقض
 ارواحه معنوا له فيكون معنوا له واحد منها ارواحه فيكون معنوا له
 بالكلية هذا البدن المثال قد يكون فلكية غالية وارضية
 وقد يكون ارضية غالية والارضية فلكية هي التي هي
 من البدن ايضا قد يكون الغالية فيها معنوا الارواح التي هي فلكية
 المدركات من جهة عند ال بدنه فلكية فكون معنوا له
 قد يكون الغالية فيها معنوا البدن التي هي معنوا المدركات
 من جهة انحراف بدنه فلكية فكون معنوا له فيكون معنوا له
 يقال ان انما يخلق الله البدن لانه لانه من ارضه المتعلقة

ابد ابداناً نظراً الى كثر تراه كذا في قوله تعالى في سورة النور
 وصورة وكمكان وزمان وعناصر ودرجات في خصوصية متناهية
 ليس لغرضه ولا توجد في غيره ابد او فقه واحد منها لا في
 رند واصل ذلك الامر في جميع خريجات الخلق وكلية ما تراه
 في خلق الحق في تفاوت فاحش بين من في خلقه ثم ارجع
 كذا في تنقيح الكمال بين حقائق وهو غير خصوصية لا يوجد
 فيها غير عالم الوجود والخصوصية في ما لا يدرها لا يوجد
 فيها غير ابد او كذا في عالم الوجود فانك لو لم تجد في غيره
 من صفات الله تعالى غير صفات غيره انما لا تراه لا تدرها
 كذا في خصوصية غير صفات اوقام او غيره لا تدرها في غيره
 وذلك ان في عالم خصوصية خصوصية وعناصر متناهية
 بيان كيفية الاختلاف في تلك العوالم وبيان الامور والافعال
 ما يتغير في فيها فنقول في قوله لا تراه ان لم تدرها فكلها
 وكالم وهو خصوصية لا يغير وهو كثر الابدانية للشيء كالم
 الاعظم وهو الاكبر ولا تراه في غيره كذا في نظامه في
 كوسيلة ايضا غير الخلق في هذا العهد وهو ان اذ انظر في خلقه

البدنية

بدنية حقيقة وجميع خصوصية في سائر بقايا صفات او تراه
 فهو صمد جميع هذه الاغنياء والكنوز في نظر قرة ابراهيم
 من مقام وحده ليكون اصلا لها فانه لو نزل بذاته وكان
 اصلا لضرب فلم يبق بعد ايضا في غيره ولو كان بذاته في
 فلم يبق في غيره ايضا في غيره وكذا في العلم في الاصل في نزل بذاته ليكون
 اصلا وحقيقة لغيره الا ان العلم في غيره لا يكون كذا في
 لم يبق في الحقيقة ولا في الحقيقة كذا في حقيقة علمه في غيره
 وفيه من ابراهيم فيصنع كذا في الاشارة باسم خاص في
 مثله وصار فعلا في صافيا في هذا العهد ان في الحقيقة
 بل في جهات حكمة حكاية في العلم في هذا العهد كذا في
 المنبئة عنه وجه حكاية في غيره كذا في وجهه في غيره كذا في
 مطلقا وفي غيره كذا في خصوصية في استاز بها في غيره كذا في
 هر حده انه تراه بل في المفعول مفعولا كذا في الهمة في غيره
 كونه محض لاداء فيه او كونه غير محض في الهمة في غيره كذا في
 مسببا ولا بد لوجوه كونه في سائر الالهي فانه اليه
 ان كذا في الاشياء التي بها هو كذا في الالهي هو لاداء وجوده فهو

١٥

والمشتق من رفع وهو المشتق نفسه وجبته على الرفع وهو
من مكان وزمان وله كونه كونه واحد منها من غير جهة
شرط عام جهة آخر وله مبدأ ومقبول ومنه قوله تعالى
فمن مشتق فعلا من الفعلية فيجب ان يكون
وكونه من غير الارتفاع وهو مشتق من الارتفاع في عالم
الاجسام وهو لمبدأ في عالم المشتقات هو الارتفاع في رفع
كمن مشتقات لفعلية يظهر من جهة الارتفاع هو لمبدأ
والارتفاع مشتق من الارتفاع فيكون الارتفاع في الارتفاع
المشتقات من مشتقات الارتفاع في الارتفاع في الارتفاع
والارتفاع في الارتفاع في الارتفاع في الارتفاع في الارتفاع
بمن مشتقات الارتفاع في الارتفاع في الارتفاع في الارتفاع
المفعول المطلق الارتفاع في الارتفاع في الارتفاع في الارتفاع
الارتفاع في الارتفاع في الارتفاع في الارتفاع في الارتفاع
عشر المشتقات في الارتفاع في الارتفاع في الارتفاع في الارتفاع
ومن الارتفاع في الارتفاع في الارتفاع في الارتفاع في الارتفاع
وهو كونه الارتفاع في الارتفاع في الارتفاع في الارتفاع في الارتفاع

وقد يكون نوعيا كالوقت زيد عرو باعتبار كونها شرطا
 في اللفظ فنية انما هو النوع وقد يكون صنفيا كالوقت
 زيد عرو باعتبار كونها مهندبا او ممتدا وفي هذه اللفظ
 محله في عرو باعتبار كونها ممتدا او ممتدا وفي هذه اللفظ
 او الصنفية وهذا الحكم متعارف عند القدماء ولكن عند
 اهل الحقيقة والحكمة ان يكون معروفا لفظيا وبالكلية
 عند غيرهم كان يؤول زيدا عرو بان زيد استحق مع غيره في اللفظ
 مثلا فكون في قبيل الحكم الذي يشق في ان يكون الحكم الشرقي و
 سيجي تفصيله بعد هذا وكونه حكم كسب النوع والصنف على
 فرد فردا فيقال زيد حيوان او فلان او در مع قطع
 النظر عن خصوصية زيد من القسم عند لقوم الحكم لوطا
 وحده هو هو وهو في الحكم بالمتعارف عندهم ولذا
 حكم الفرد على الوارد وقد يكون اللفظ صنفيا بان
 يكون المحل متدا مع الموضوع في المصادق الخارج وكيفية
 كما نقول للذكر او للذكران حيوان مطلق وقد يكون
 ماديا بان يكون المحل محله مادة الموضوع كما نقول

الحكم

الباشب وانما تم فصفه وقد يكون صوريا بان يكون
 صورة الموضوع كما نقول السبعة مربعة وهذا اللفظ عند
 قبيل الحكم الشرقي او في عرو فتر ابرأ وقد يكون
 شرافيا بان يكون المحل شرقي الموضوع وظهوره
 كما نقول زيدا عرو صانم وهذا الحكم يستعمل عند القدماء
 محله في الحقيقة وقد يكون فعليا بان يكون المحل متعلقا
 للموضوع في الحكم كالقول الوزير مولد فلان معفلان فالحكم
 الوزير فعل لفظي وحكم دامره امره ونسبه فنية واللفظ
 يكون صنفيا بان يكون المحل متدا مع الموضوع في وصف
 من الاوصاف كالذا كان زيدا عالما وانت تقفده وجا عام
 مشغورا اراد ان ينهك انتم مثل نقول لك انما زيدا
 مشغورا وتجد مع في صفة العلم وهذا الحكم ايضا متعارف
 ودرجة الحكم الذي شرجه بالجملة لو نظرت بعين
 وبصر حقيقة شره في المذكرة في حكم حقيقة
 الى الحكم الشرقي ونقول الى علم سرافضا الى علم سرافضا
 الى علمهم في حقيقة ظاهرا في انما شرجه برأيهنهم

من وجه كذا يقال ان ذلك لا ينفك عن المشرق بها وله ظهور
 بالمادة فقط فيقال ان جسم مثل الارض لا ينفك عن المادة
 والانه لا ينفك عن جسم كذا فيقال ان الجسم لا ينفك عن
 بالقصور فقط فيقال ان ذلك لا ينفك عن الجسم
 مرهبة وله ظهور بالمادة فيقال ان ذلك لا ينفك عن
 ويعبر عنه فيقال ان ذلك لا ينفك عن الجسم
 ووجه ضيقه وداره وكذا وله ظهور كونه مظهر للغير
 انما منه رتبة ومهبط انواره وممكن انواره
 اشرافه فيقال ان ذلك لا ينفك عن الجسم
 الذي تتركبه كذا فيقال ان ذلك لا ينفك عن الجسم
 ارفع من ذلك وله رتبة ونسبة ونسبة ونسبة
 كذا فيقال ان ذلك لا ينفك عن الجسم
 كونه متمم من غيره كذا فيقال ان ذلك لا ينفك عن الجسم
 المطلوب فيقال ان ذلك لا ينفك عن الجسم
 طاهيا وفلذ من مثله وكذا فيقال ان ذلك لا ينفك عن الجسم
 مع المحول في الصفة المطلوبة كذا فيقال ان ذلك لا ينفك عن الجسم

٢٣

من وجه كذا فيقال ان ذلك لا ينفك عن الجسم
 فطرت ولا تنفك منها كذا فيقال ان ذلك لا ينفك عن الجسم
 واعظم المثار فانه كذا فيقال ان ذلك لا ينفك عن الجسم
 انما منه مقامه وانما منه رتبة ونسبة ونسبة
 بعين الذات كذا فيقال ان ذلك لا ينفك عن الجسم
 في تكملة فطرت كذا فيقال ان ذلك لا ينفك عن الجسم
 لا ينفك عن الجسم كذا فيقال ان ذلك لا ينفك عن الجسم
 او ان رتبة رتبة كذا فيقال ان ذلك لا ينفك عن الجسم
 او من رتبة رتبة كذا فيقال ان ذلك لا ينفك عن الجسم
 فاقول والافق الذي لا ينفك عن الجسم
 ليس في الحب لطف من صغير ولهبط واعمل ولا من اصغر
 الاربعة وبار الغيب كذا فيقال ان ذلك لا ينفك عن الجسم
 الى ما من رتبة مقام كذا فيقال ان ذلك لا ينفك عن الجسم
 حقيقته كذا فيقال ان ذلك لا ينفك عن الجسم
 تراه فيقول انما كذا فيقال ان ذلك لا ينفك عن الجسم
 انما كذا فيقال ان ذلك لا ينفك عن الجسم

الكتاب

والمركبات المخلوطة من الكبر والذفر والفسفور
 الكبر والذفر في هذه المركبات لصفات المخلوطة فان
 تتبعفت المضاف تركبوا مبره بلادعبار وضعه المبره والبر
 الدخيل ولفته اشره على اهرام الفجر والشرار لم دار الفجر
باب الثاني في بيان الفقه المادية للصورة
 وقد عرفت ولم الحمد ولشبهه من الفقه في الجملة وانها عين المادة
 او غير ذلك المقصود منها شرح المادة للصورة علم ان اشره ما لم
 يخلو شيئا فاما ما يذنه للذفر اشره الدلالة عليه بل خلقه تركب
 من الذفر اشره ما يذنه للذفر اشره لشيء اخر من ذفرها المادة
 فاما قد تطلق ويراد منها ما هو الموصوف بن اشره الحكم من ذفر
 المادة من اشره لشيء من الصورة اشره لشيء لان يتطور في
 مختلفه كاللوا اشره لان يتطور بطا اشره لشيء في
 لما يصنع منه من اشره لشيء والظن الصالح لان يتصور في
 منه وان الصورة من الفصل المميز للشيء عا سواه اشره لشيء
 المبره اشره لشيء كالكروف اشره لشيء لشيء المبره والظن الصالح
 بها اشره لشيء والظن الصالح اشره لشيء لشيء المبره والظن الصالح
 لظن

تطلق ويراد منها ما هو المصطلح عندنا في الباب اشره لشيء
 عن بعد في الحق الصواب هو ان المادة من اشره لشيء
 اشره لشيء للصورة والصورة من اشره لشيء اشره لشيء
 المادة وشمه اشره لشيء منها قائم بها في كبر لشيء
 وركب لشيء صورتها ويزان اشره لشيء لشيء لشيء
 المركب من اشره لشيء ويزان اشره لشيء وكذا المادة للصورة
 مستفان لشيء كالذفر والذفر لشيء لشيء اشره لشيء
 وقام كل واحد منهما بالذفر لان اشره لشيء اشره لشيء
 ظهور لان المادة اشره لشيء اشره لشيء اشره لشيء
 لان الصورة اشره لشيء وعارضة عليها اشره لشيء اشره لشيء
 مستفان لشيء وركب اشره لشيء اشره لشيء اشره لشيء
 المادة اشره لشيء اشره لشيء اشره لشيء اشره لشيء
 كان اشره لشيء اشره لشيء اشره لشيء اشره لشيء
 اشره لشيء اشره لشيء اشره لشيء اشره لشيء اشره لشيء
 فانها زالت بوزل صورها لان تركب المادة اشره لشيء
 كتركب اشره لشيء اشره لشيء اشره لشيء اشره لشيء اشره لشيء

الحصة كسائر الحصة والحق هو عليها وعلى البطلان فان ردا
 بان كان عروا ان لا يفسد بعض الالوان من اوجادها كان
 في القدم كونه صلا للظهور بالالفرد صلا للفرد له والذاتية
 للذات والذات في صلا للظهور سوا الظهور لغيره او اذ لم
 لم يظهر نقص من غيره لانه شيء ولا ينفك عنه شيء من ظهوره
 وكثرتها ووجهها وعددها وذلك لانها لا ينفك كونه صلا
 بافراكون الافراد فيتمتازة بعدد حصة ينقص خروج
 بعض منها منه فالحكم لم يخصص لم يخصص منه مائة فرد
 من الافراد فلا يردل بزوال الافراد فلا يخصص لم يخصص في الافراد
 بل لم يخصص في صورة مائة فرد هو صورة الصلوح فالحكم
 مائة الصلوح منه في الالفرد لانه مشترك في كل كونه الى ما
 يصنع منه صلا للظهور وله في نفسه صورة مائة الصلوح
 به وصورة الصلوح وبذلك الظاهر والمادة وبذلك الحكم في الحصة
 فرد غير عرو والافراد واحد منها صورة ليست على مادة وليس
 مادة لها وان كان حدة مشتركة بينهما لانه لو كان مادة زيد
 يلزم ان يكون بذاته تصور الصورة زيد لو كان بذاته
 الصورة

الصورة زيد لا يفسد على غيره ويكبر على غيره ولا يفسد فاد
 ذلك فاعلم انه قد شاع وزاع بين الحكماء ان لكل فرد
 وصورة بان مادة نوعيه وصورة نوعيه فانه تخصيص وصورة
 وموادهم ذلك ان بشر لو لاحظ في حدة نفسه متفصلا
 مع قطع النظر عن الالفرد هو في حدة وعنه الالفرد هو في حدة
 ومطويزة له مادة تخصيصه وصورة تخصيصه كما ليس مثلا فان لم
 تخصيصه في ظهوره كخصه به صورة تخصيصه وهو كونه غير
 والفرج لخصه وق لا اذا لاحظ في سر مائة كونه وصورة
 الالفرد وان في سر لظهوره كخصه به لثان هما في حدة
 الالفرد لكونه كخصه نوعيه لخصه الالفرد لكونه لخصه
 وصورة نوعيه ان دها مادة كخصه وصورة ذلك لخصه
 مراتب اضافة فاما لكونه بشر لخصه الى مادته لم يخصص
 مادة وصورة لخصه الى مادته نوعيه لخصه الى مادته
 فيكون مادة وصورة لخصه الى مادته كخصه الى مادته
 مادة وصورة لخصه الى سر نوعيه لخصه الى لخصه
 وهكذا فاعلم ان بشر خصه لخصه اثر قائم بمؤثره مادة وصورة

الحشيم وغيره صورته انيسه وكيفية منزه الاله الخاف فانضم وكلمه
 ان الحشيم المراد به ليس كان واحداً منظر او كنهه متعدد وجبر الاله
 سواد عديده وصورته بعبث شروكها اذا نظرت الى زبد قائم
 نراه في الظاهر شيت واحد الاله مادة واحدة وصوره واحده وكنهه
 متعدد وجبر الاله سواد وصوره عديده كالشيت في كراهة ذلك لان
 زبد الظاهر لقيامه في نهر العالم اسما في ناض من جميع جهات كراهة
 له ولا ما وجب لظهوره في كراهة الاله هو فوقه ان شيت الاله
 الاله الخاف في جميع الجهات كراهة الحشيم في كراهة المبدأ
 في عالم الخلق الاله خلق جميع الخلق في صورته وشمعة في خلقه
 زبد الظاهر لقيامه فانه ناض من جميع جهات ولا كراهة الاله الخاف
 القدر في صورته وشمعة في كراهة الاله هو فوقه ان شيت الاله
 ونسبة الاله الى شيت نسبة الاله الى شيت الحشيم في كراهة
 كراهة في الاله في صورته ونفسها في كراهة الاله في كراهة
 كراهة في خلق الاله في صورته ونفسها في كراهة الاله في كراهة
 فاذا نظرت الى زبد موجود الاله في كراهة الاله في كراهة
 ش الاله في كراهة الاله في كراهة الاله في كراهة الاله في كراهة

مختبر

فجيد وصوت موجودة لها في كراهة شروكها في كراهة الاله
 القابلية لغيره لانه مادة وصوره مادتها في كراهة الاله في كراهة
 في كراهة القابلية لغيره لانه مواد في كراهة الاله في كراهة
 تلك القابلية في كراهة الاله في كراهة الاله في كراهة الاله في كراهة
 القابلية لغيره لانه مواد في كراهة الاله في كراهة الاله في كراهة
 بصنع القابلية في كراهة الاله في كراهة الاله في كراهة الاله في كراهة
 الاله في كراهة الاله في كراهة الاله في كراهة الاله في كراهة
 فخصه في كراهة الاله في كراهة الاله في كراهة الاله في كراهة
 الوجود في كراهة الاله في كراهة الاله في كراهة الاله في كراهة
 المصنوعة لانه في كراهة الاله في كراهة الاله في كراهة الاله في كراهة
 في كراهة الاله في كراهة الاله في كراهة الاله في كراهة الاله في كراهة
 زبانه في كراهة الاله في كراهة الاله في كراهة الاله في كراهة الاله في كراهة
 لانه زبد الظاهر في كراهة الاله في كراهة الاله في كراهة الاله في كراهة
 فيها له مادة وصوره في كراهة الاله في كراهة الاله في كراهة الاله في كراهة
 وكثر منها كراهة الاله في كراهة الاله في كراهة الاله في كراهة الاله في كراهة

[illegible]

فندق

فلا تسمي الله بالثلاث والمثانة هذا سره وان كانت متممة فلا تسمي الله
للمطويات الحاضرة وكذا الله فاعلم ان مقتضى ولا احكاما متممة
فتمت كانت الصورة التي بها انما ياتية كان الاسم باقيا واما
وتستنفذ راحة الله وجعل الحكم بانفاد وقد يكون
المتعلقان المقوترة والمتممة مختلفان لأن موضوعهما مختلفان
فالله المتممة الحكم بالثلاث له من ادوار عرض والارض غايته
فلا غايته فيها وقد شبه الله به حقيقة الله في صورته
عليهم في الواجب فارتفع بذلك الاختلاف في كثره
التي رد ال عنها لغيره اذا اقتضى ذلك فاعلم ان غايته
في ذلك الله في العالم هو صورته المتممة التي هي ظهور الله في
وهو ليس المصنوع في مقام الله وهو خبيث شره ويدركه
تدريج العالي وتفرقه وديله عنوانه وسبيله وبابه لتزنيه
يؤتى وجهه الذي به تزييه الاوليا واليه المصطنع وبان
امر الارض والسماء والافلاطون في دار العالي وصورة القوت
سجود الطلح والثلج والثلج والثلج والثلج والثلج والثلج
وغير المصنوع مردود ولكن الفاعل لو اراد ان يدرك العالي

فندق

وتنويه به لهذا النور المنصنف لا بد له من كشف عن اللبس
 انكشف فيها ومحو هو موار الخاضع لشيء من ان كانت
 حرة ليعلم ان ليس له ارادة واما اذا انكشف في الاربع
 ووقف في كل باب فحق غفر عن الحجاب في ايدى القاصدين
 الباب حجابا والكشف في حرمه يارز في طاعت جليله وانما
 ذلك من حيث انما لك تعرف كيفية التوجه والوصول كما
 عن الله تعالى في علمهم لهدى الله الى صراط مستقيم
الباب الثاني
 في بيان اهل البيت عليهم السلام في الحقيقة تنفذ فيهم
 وحقيق العلم هو كقول الله تعالى فيهم اعلم ان لقائهم
 في القصد وقد عرف كيفية الالتفات في لقاء ربها
 فاقول للقوة الدالة ان القصد في اللغة حركة الله
 وبالفق تصدروا عنه كما ان ايضا لفعل كسر عن الحركة وهو
 الحركة الدائمة ومن المعصين في باب وكونه بعينه فان
 مراد الغويين بالحركة انما هي حركة الله تعالى في كل
 الى مكان ومن عندهم حقيقة في حق وجاز في انواع الحركة
 فان

فان لها في لغتها شهادتها من حركة من العلم الى كونه
 حركة الى حرة ومنها حركة الى توبة ومنها حركة الى توبة
 حركة الى وضع ومنها حركة الى ضافة وكذا لرفع يدك عن
 في منزله لحوار حجاز ولا عند الحكماء بالعلم والاعمال
 لا ينظر في كلامهم الخطا في حيث انهم تابعوا لسادتهم
 سلام عليهم في المراد بالحركة الحركة الدائمة لغيرها
 على نحو الحقيقة لا حقيقة في ذلك ان القصد بالحركة
 هو لفظة الله في قوله تعالى فيهم اعلم ان لقائهم
 فوجه صفة فعل وحركة في شمسها من حقيقة لا شمسها
 والقصد والتميز الدقة والفرقة وكذا في اختلاف الظاهر
 وهذه الحركة هي الحركة البسيطة الحقيقية وهي لفظة الله
 الدائمة في كل حركة في كل مكان والدخول في كل
 واحد منها فيصنف فيصنف فيصنف فيصنف فيصنف فيصنف
 فتقول ضرب من ضرب وقام في كل شئ وكذا اذا اراد
 النور ان يبرز في كل مكان والله على كل شيء شهيد
 الدائمة فيهم حقيقة الله تعالى في قوله تعالى فيهم اعلم ان لقائهم

الظاهره به وادار آيتيه مستقيفا اينده الله سبحانه تعقل ضرب
وغيره وقام فعد وهر الانفس المقيده والله يكون كذلك الله
اذا رآيتها حاشي المصدر ومع القدر تكون لبناء غير كنه
الظاهره فيها وبها وفعلها غيرا واما اذا رآيتها بعد المصدر
اراد ان الصبيح يحون لظهوره واخباره حون انوار فليست
للاطلاق والمقيده للكل ولا جزئيه بل من خلق كل شيء
ليكون له من صفته ان يكونه وهو المصدر والمفعول مطلق
باجمله من المصدر الكمال ان كنه البسيطه الحقيقيه ليس له اراده
وغيرها واما اولياتها وتتم له انما كالشجره واعقب بها وادارها
او كان له ادراك ووجه ففعل نه ارجح كنهه الارباعه عشره
شجره لغيره ان الكمال واحد من غصانه اولاد وسمي واحده
من الكمال باسم خاص غصن نه علم غصن نه قوه غصن
نه ذره غصن نه وجهه هكذا غصن نه لسم غصن نه قوه
وغصن نه شجره وغصن نه سمه هكذا والكلام واحد من غصان
او فوق مخصوصه وحق غصن سمع صوت كذا او كذا وحق
من غصن فحق طعم كذا او كذا ان يار الدارق فغيره الله
فعل

الفعل الذي لم ينفذ له ^ص الحلق بغير ما حركته كما قال
 خرك لبيت نازل فكما يقال البصر بمرات وتول الدلال
 وكشف الكيفيات وهكذا يقال ففد ميزه الدال فاذا عرفت
 ذلك في فعله زنده فاعلم ان الله في فعله سبحانه ايضا على هذا
 النحو فانما قلنا فانهم ياتوا في الدفات وفي نفسهم
 يتبين لهم انه الحق وقد علم اولو الديان ان الله له اللامعة
 ما ينزل في العلم الذي ما بينه ففعل سبحانه انما هو كالمسقط
 انما هو في نفسه كما في كسيف الترات بها وفيه شئ من القوة
 كما في علمه انما خلق في نفسه ثم خلق الكون بالشيء
 انما يتبين عن نفسه ووجه الحركة في حركته انما هو سرها
 واما حركته بغيره في نفسه مطلقه في حركته من انما هو سرها
 من عصفها وادارتها واداسها ودحرجها ووجه الله في خلقها
 في سرها كحركة حركتها في اهلها وبها في حركتها في نفسها
 بصنع القوام على ما في حركته الكيفيات والدورات في
 بالوجد ويعبر عنها بمقتول الفناء ووجه ان الله في خلق
 انما هو في خلقها في انما هو بوجه الدفات في هذا الموضع
 سواها

سواها ووجه حركته انما هو في المفعول انما هو بوجه حركته
 فعليه للقوام ايضا حركات حركاتها حركات انما هو بوجه حركته
 حركته فعليه انما حركته الانفعال في كماله والذكر والذكر
 وكسبه فلهذا ورد في الدفات كالموضع في كسبه في حركته
 ما بين حركتين للشيء وللشيء وبلغ ضرارا او حركته
 يقولون ان المشية بالكلية في حركته وتزني في حركته
 حركات الانفعال في المفعول واهم فاعلم ان الله في حركته
 افعال للزمن وحركات الانفعال في حركته ووجه حركته في حركته
 حركته فعليه في حركته وقد عرفت في كماله ان الموضع
 ووجهه في حركته في حركته واللامعة بالزمن في حركته
 الدفات في حركته في حركته في حركته في حركته
 لوازم رتبة الاكلان في حركته في حركته في حركته
 خلق في حركته في حركته في حركته في حركته
 في حركته في حركته في حركته في حركته في حركته
 الدفات في حركته في حركته في حركته في حركته في حركته
 فاعلم ان حركته الانفعال في حركته انما هو بوجه حركته

واشتق من فعل الاشتق منه غيره فخلو في هذه العوضه مخصوص
لهذه الخلو في الآخر ولا يخلو لانه الغدير ساير الخلو في الفعل
والحد من مضاف معلوم ففعل في الغدير اشتق منه
الآخر بالمفعول في الحاشية فكذا لا يصار للآخر اولاً
وهو رخص وكذا الذي في رفق والمرفوق الآخر وبذلك
ساير الفعل المفعولات فالخلو في الماشية المفعول ليس
الاشقاقية المحترمة وانه ذلك دليل ان الماشية هي الذي
ليس الاسم فرفع لنفس الماشية ليس الاسم وفي غيره
ليس الماشية وانه والصاره ان يوجهه وزاؤه وقد
عرف ان وجهه وزاؤه هو الحاشية او حاشية وبذلك الذي
سماه الماشية في الماشية فالمفعول الثاني اشتق في
المفعول المحترمة اشتق من الفعل في ذلك كل مفعول
من كل لصفة ففعل فاعليه كل اشياء لصفة موشه
والمشتق من اشتق منه الآخر ان كان فاعليه
منه او كونه المفعول بما ولا يشترط في
ما كونه المفعول بما ولا يشترط في

شكروا ما طهرت منكم من الله لا تسكنوا في هذه
 بهل على انها واحدة فان قلت فاعل ما خالي في بارق
 شكروا في باب نظرت الى ما في البيت ورسول الله
 ففعلت الى كتاب جرح اسمي اسمي من علي
 ولا اذا وفقت له بياسته فهو اذا جرح في صرت
 غا فلا عن كذا ان رأيت انصاب بها ففعلت
 لما ورد من عبد الله من ان استقر ففعلت عبد الله
 ففعلت من عبد الله ففعلت في الله عليه ففعلت
 اسمي من علي ورد ايضا وعرف من ان الصفة في
 الموقر ففعلت مقام فعله ففعلت ففعلت ففعلت
 مقام فعله ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت
كتاب الثالث
 في بيان العلم الغائبي علم الغائبي من غير ان يبين
 اليه اثره ففعلت ان الغائبي من غير ان يبين
 راجعت الى علمه من ان يبين ان الغائبي من غير
 وخافه عن كذا من غير ان يبين ان الغائبي من غير
 ففعلت ان الغائبي من غير ان يبين ان الغائبي من غير

ان
 ان

لا يكسب العلم في صنع اليه من غير ان يبين
 اذا سئل عن الصانع في صنف من ان يبين
 لاجل ان الغائبي من غير ان يبين ان الغائبي من غير
 في علم الزمان من حصوله وان من بعض ان الغائبي من غير
 له من الغائبي من غير ان يبين ان الغائبي من غير
 قبل الفعل او يحصل من ان يبين ان الغائبي من غير
 نحو الكرم في العلم وان ان العلم ان الغائبي من غير
 حصل قبل الذكر ففعلت الذكر ان الغائبي من غير
 لا يتم منه راحة تحقيق وان يقول ان الذكر
 ليس حصول العلم بل لاجل تقدير تقطع من ان الغائبي من غير
 العلم ظاهر من الغائبي من غير ان يبين ان الغائبي من غير
 كان يبين ان يكون زيد قبل الذكر ايضا من ان الغائبي من غير
 العلم مع ان لا يشق بان يبين ان الغائبي من غير
 اكرمت العالم بالعلم لوارث ان يبين ان الغائبي من غير
 كلام هذا المحقق في علمه من غير ان يبين ان الغائبي من غير
 وان يبين ان الغائبي من غير ان يبين ان الغائبي من غير

ان

فمنها شهاد وافر غير وكذا المدرك التبرير كرها
هذه احوال اربع عشرين منها غير متعوض الا ان
غيره اثنتان والمدرك كل واحد لا يعقد صافية غير معتلة
ولغيره ليس كذلك بل بعض ثلثه عشرة متعوضة
وليس بشيء غير لغيره والالفاظ والعقبات المعصودة
منها اربعة وثلاثون المراد عالم الشهود والعارض والاحكام
المقتبضة عند انظر لغيره اربع في عالم الاراضى فكل اربعة
يعلم ما بين اسماها الى طينته وتفهيم احوال العبيد ليس
لها الا تلك الالفاظ التبرير في عالم الظاهر وسمايتها اربعة
ثم احوال امر عالم الظاهر لغيره اربع في عالم الظاهر والكتاب في احوال
في هذه الالفاظ الاسمايتها الظاهرة الالهية منها فبعد الى
تلك الالفاظ لغيره غير فغيرها عن طينته في عالم الظاهر
وشع غير تفهيم مراده وشبهه ما قاله في عالم الظاهر وافر
غير فغيره كل من غير لغيره اربعة في عالم الظاهر وافر
ولفضل فيفضل الحكم في عالم الشهود وافر وكثير مراد
بين النفس والاشياء والالفاظ في هذه المنوال الى يعرف العاكس
مراده

والعيا مائة من هذا الباب. هذه هي التي تترسخ بعد رباها
فان امر الظاهر انما هو تقدم القايمة عن غير تقدم
عن البدل وتقدم المنع عن اللفظ وجودا وتأخر ظهورا محلوها
التقدم والتأخر الظاهر بين فيستبين عليهم للبرهان فقول
من ان اراكم لم يثبت ذلك بل هو منسوخ في ذلك
وغا فقول انما هو للظاهر لا للباطن ذلك ظاهر في اللفظ
بجمله واقف ما ذكرنا فاعلم انه ليس لروح زيد من بدن زمر
في ان من الكائنات قوت من الوجود فاذا تم كبر بدنهم ثم خلق
روحهم فان الظاهر تمام المعلوم كافي كدبره ومع ذلك روحه
مقتضية على بدن وجودا وموخره عنه شهودا وظهورا وليس المراد
للتقدم والتأخر لتقدم وتأخر الزمان بل فان الروح في
بدن اهل التقدم والتأخر الزمان في روح كبر البدن مقتضية
على البدن والبدن موخر عنها لان زيدا مراتب زواريه
صعودية فخرها مراتب اقرها بالجلد او صفة على
سائر مراتب الكثرة من البدن وبنده فيكون ارفع من
دفعها وجود زيدا برده وبنده في روح هذا الوجه مقتضية

الروح وبنده فيكون ارفع من البدن وبنده في روح هذا الوجه مقتضية
هذا البدن لبدن الاصل لزيد لا لغيره وادق من عرف بعض
تقدم الروح على البدن في الجوهري ولا سيما على من علم ان
تأخر الروح عن البدن ظهورا وتقدم البدن عنها فيه ذلك
هذه الدنيا راى صعودا والذات والاشرف والظواهر
في هذا العالم الا بالادراك وقد وجد سبحانه وتعالى الرب اراى
وجود زيد سبب ظهور ابيه فلو لم يظهر بدن زيد في هذا العالم ما
لا يظهر روحه باثباته انا ربه وبنده ولا تدرك انت اي روح
زيد الا بظهر بدنهم فلو لم يظهر بدنهم لكانت لم تدركهم
احسانا اولاد لا تدرك شئ لم يعينكم بالمشاهدة على الحسنة
وهكذا قال في ان هذا امر البدن او قد يظهر كذا في بعض
الجلد اولا فلو لم يظهر لكانت في روح من غير ظهور البدن ظهورا
ولبدن مقدم عليها فيه فكذا الله في الذات والذات في الروح
فان لبدن بعد الله تعالى في هذا العالم ثم كلف الروح منه
في عالمها ومنه في هذا المقام ارفع من رتبة فاذ انما هي
تقدم الروح وتأخرها منه لتقريبها فاعلم ان الله في تقدم

الوجود والظهور والغيبة والعدم والعدم والعدم
 فانما لا حظ في الظهور والوجود والعدم والعدم
 والعدم والعدم والعدم والعدم والعدم والعدم
 في رتبة المبدأ والعدم والعدم والعدم والعدم
 بها بحيث اذا رايت في الظهور والعدم والعدم
 المبدأ والعدم والعدم والعدم والعدم والعدم
 عرف العدم والعدم والعدم والعدم والعدم
 سائر العدم والعدم والعدم والعدم والعدم
 وتعرف فيها واذا لا حظ في الظهور والعدم والعدم
 حصة لم يقبل غير تقبل ان العدم والعدم والعدم
 عليه في العدم والعدم والعدم والعدم والعدم
 العبدية والعدم والعدم والعدم والعدم والعدم
 للعدم والعدم والعدم والعدم والعدم والعدم
 بان لا شرع في المبدأ والعدم والعدم والعدم
 للمبدأ والعدم والعدم والعدم والعدم والعدم
 باوامر السيد المكون في العدم والعدم والعدم

والعدم

انفسه والعدم والعدم والعدم والعدم والعدم
 كان في رتبة المبدأ والعدم والعدم والعدم
 وعبدية المبدأ والعدم والعدم والعدم والعدم
 مشايخ وعبدية المبدأ والعدم والعدم والعدم
 انفسه والعدم والعدم والعدم والعدم والعدم
 لوجوده والعدم والعدم والعدم والعدم والعدم
 ولا يقبل غير تقبل ان العدم والعدم والعدم
 المراتب جامعة لمقاتل في المبدأ والعدم والعدم
 والعدم والعدم والعدم والعدم والعدم والعدم
 التي استعملوا المبدأ والعدم والعدم والعدم
 استعملوا المبدأ والعدم والعدم والعدم والعدم
 روح المبدأ والعدم والعدم والعدم والعدم
 انفسه والعدم والعدم والعدم والعدم والعدم
 وما مر من المبدأ والعدم والعدم والعدم والعدم
 ولا تظهر في المبدأ والعدم والعدم والعدم والعدم
 وسفره على وجوده والعدم والعدم والعدم

ليخفى في غير كماله ليس بمقتضى خبره فكون فقيرا وادك ان علمه
في نفسه بمقتضى خبره فله ليقف نفسه ابتداء وادك ليقف نفسه
صغير نفسه لم يقف وكون كماله لا يقف فيه والذكان لا يقف
ونفسه كماله ان لم يقف في ذاته كماله ان لم يقف في نفسه
غيره فله فله اولية الله واخرية داره الله وادبه الله
وقدمه وغناؤه وكلامه وعدم تقاويه وهذا الحق هو كمال الله
لله سبحانه في الالهية لا يحق له ما سواه هو الحق الثاني انه هو
دونه الله ولا يحق فيه ما هو خزر الله وحده لا يشاركه
ان الله كماله مطلق لم يدع مقابله غيره ولا يقف هو كماله
فيه فله وفيه ما هو به فله في مقام الدونية ولا يسبح الله
صوته فالحق في الكمال والكمال في الله والله في الكمال
الكامل غير الله في الكمال والله في الكمال الكمال
فيه الكمال والله في الكمال والله في الكمال والله في الكمال
ليس بنوره ولا يقف به ما يقف به غيره ولا يقف به كماله
الذكان ما دونه ان لم يقف في كماله ونوره ليس بغيره
سواه وفيه ما يعطيه من حقه فله الذبا سواه لا يسبغ

المخلوق الذي خلقه الله تعالى ولا الفاعلية ولا المادية ولا
 الذات لو كان بذاته هو المفعول لوجب شعاع واحد
 فاعية ذلك الشعاع الذي هو ذاته ما كان ممتصا للشعاع
 العفوي فاذا صاروا شعاعا فلهذا الشعاع ذلك الشعاع
 يبيع الفاعل للحدثات سائر الكثرة وهو واحد والشيء متكرر
 ولم يصدر من الواحد الى الواحد فاذا رأينا ان شعاعا لغير
 للحدثات جميع الكثرة علمنا ان ذاته لم تكن مقيدة لحدث
 منها فادام يكن في ذاته علم الكثرة والذات في ايمان فكل
 العلم الفاعية شعاع ونوره وهو في رتبة المخلوق ان ذاته
 لو كان بذاته هو المفعول لوجب شعاع واحد لانه علم
 ذلك الشعاع والذات من سائر الشعاع لذلك شعاع
 ساقا ان الفاعل ان الفاعلية اعلم لغيره وهو
 المفعول ان شعاعا شعاعا من شعاع المفعول لغيره
 المفضل فاذا صاروا شعاعا فاعله للحدثات ذلك الشعاع
 فكل شعاع فاعله للحدثات الكثرة اكثر منه وهو واحد
 متكررة ولم يصدر من الواحد الى الواحد قاعدة مسلمة فاذا

اننا

راينا ان شعاعا سائر الحركات والاشعة علمنا ان ذاته لم تكن
 متعينة لحدث واحد فلهذا علمه فاعلية الذات في ايمان
 فكل علمه فاعلية شعاع ونوره وهو في رتبة المخلوق
 ان ذاته لو كان بذاته هو المفعول لوجب شعاع واحد
 لانه علم ذاته ذلك الشعاع الذي هو ذاته ما كان ممتصا
 لغير ذلك الشعاع وذلك لكون الماده في الصورة كالحق
 متضايفتان والشيء من سائر الماده فاذ كانت سائر الماده
 المركب منها واذ لم يكونا لم يكن المركب كذا فاذا وجد ان
 يكون ماده ذلك الشعاع فلهذا علمه فاعلية لغيره فاذا
 ضاع في الظهور جميع الكثرة عرف ان ذاته ليس لغيره
 لذلك الشعاع ولا لغيره لانه واحد الكثرة متكررة ولم
 يصدر من الواحد الى الواحد ولم يكن الماده الواحدة مراد
 والذات في الوجود فيكون لغيره الماده شعاع ونوره وهو
 في رتبة المخلوق ان ذاته لو كان بذاته هو المفعول لوجب
 شعاع واحد لانه علم ذاته مضمرة بصورة ذلك الشعاع فكل
 مضمرة بصورة ذلك الشعاع لم يصدر من الحدث بصورة

الشيء لا عرف من ان الصورة نسبة للمادة فادراك المادة
 خصوصية الصورة ايضاً خصوصية واذ كانت الصورة
 لذات واحدة فلا يكون الذات الواحدة على صورتين للشيء
 المتكرر لذاته لا يكون الصورة الواحدة صوراً عديدة فاذ
 قدر اننا وجدنا الشئ العديدة والصور لكثرة علمنا ان
 الصورة ليست بذات اخلق الله وانما هي رتبة اخلق الله
 الذي هو الشئ وانواراً فالعلم الذي به كل واحد واقعة مقام
 اخلق الله في ذات اخلق الله فذلك لا يكون له نفس حقيقة
 فلم يخلق به كرس بقية للذات في ذات اخلق الله لا يخلق
 ولا يكون له كرس في ذات اخلق الله فذلك لا يكون له نفس حقيقة
 وانفس فخلق الله في ذات اخلق الله فذلك لا يكون له نفس حقيقة
 خلق الله في ذات اخلق الله فذلك لا يكون له نفس حقيقة
 وانواراً في ذات اخلق الله فذلك لا يكون له نفس حقيقة
 ولكن لا ينفصل عنه عليه كماله اخلق الله في ذات اخلق الله
 بها اربابها في ذات اخلق الله فذلك لا يكون له نفس حقيقة
 اخلق الله في ذات اخلق الله فذلك لا يكون له نفس حقيقة

انفسها انتفع منها افرح الانواراً بها اذا ارتفعت بها وما
 ونظرت ايها للترتيب بها فان كنت في اربابها حقيقة
 تتران قول الله انهم علمهم ثم خلق الله بالشيء نصوح
 ذلك والسر ان الشئ علم الله بالشيء والبيا وان كانت
 لا تتغير ولكن لا يتغير بالذات الذي خلق نفسه وانما
 يتغير في خلق غيره بظهورها وانواراً في اربابها علم الله
 والذات تعظم سببها وحدها لما فسر في خلق الله بالشيء
 اربابها في الشئ وانواراً في اربابها وحدها في اربابها علم الله
 مشتت في شئ وان كنت في اربابها في اربابها علم الله
 الباء والداخلية على الشئ في اربابها في اربابها علم الله
 الاثنية في اربابها في اربابها في اربابها علم الله
 بل في اربابها في اربابها في اربابها علم الله
 للذات وانواراً في اربابها في اربابها علم الله
 اليه وجون اربابها في اربابها في اربابها علم الله
 قوله عليه السلام ما صنع منصف حق وحدها فخصم سبب
 والذات في اربابها في اربابها في اربابها علم الله

افتيه طور كمال المصنوعات من طهورات كماله وكذا
 هو لعلهم لم يمتد فان المصنوعات تفعل كما قال عليه السلام خلق
 الانبياء من شجرة ارفعها وطوره المصنوعات طهوراتها
 وافعالها من حيث الاعمال هو لعلهم لم يمتد من طهورات
 المصنوعات من شجرة وانوارها اشعاع ما يمتد من طهورات
 وصورتهم من صورة ذلك الطهور وانوارهم من طهورات
 انوارهم من طهورات وصورهم من طهورات وانوارهم من طهورات
 والافعال من طهورات وصورهم من طهورات وانوارهم من طهورات
 الانوار من طهورات وصورهم من طهورات وانوارهم من طهورات
 في نفسهم من طهورات وانوارهم من طهورات وانوارهم من طهورات
 لانهم طهورات وصورهم من طهورات وانوارهم من طهورات
 لا يمتد من طهورات وانوارهم من طهورات وانوارهم من طهورات
 ثبت بالبدن من طهورات وانوارهم من طهورات وانوارهم من طهورات
 ان محمد اصبح عليه السلام افاض الخلق وان الله عليهم من طهورات
 وطهورات من طهورات وانوارهم من طهورات وانوارهم من طهورات
 المنار والماكان ذكرنا منها فلو وضع ان لم يترك انوارها

منه

فمن اراد الاطلاع على تتبع ما ورد في الاطراف من الله عليه السلام
 من غير الاثار ولن يظفر اليها بنظر الله تعالى بل يمتد فاذا صار
 عليهم اول ما خلق الله من طهورات من طهورات وانوارهم من طهورات
 فاذا جميع خلق الله كانا ما كان وبالفعل ما بلغ نورهم من طهورات
 واشعاعهم وودون رتقهم وانوارهم من طهورات وانوارهم من طهورات
 من الله وانهم لم يمتد من طهورات وانوارهم من طهورات وانوارهم من طهورات
 على الجسد من طهورات وانوارهم من طهورات وانوارهم من طهورات
 الله من طهورات وانوارهم من طهورات وانوارهم من طهورات
 انما كمال النور من طهورات وانوارهم من طهورات وانوارهم من طهورات
 الدعاء في حديث عن النبي صلى الله عليه واله من طهورات وانوارهم من طهورات
 ما خلق الله من طهورات وانوارهم من طهورات وانوارهم من طهورات
 الحديث في غايه المرام في حديث فانه من طهورات وانوارهم من طهورات
 وانوارهم من طهورات وانوارهم من طهورات وانوارهم من طهورات
 رتقوا خلق الله بعد صانع الله عز وجل رتق خلق الله
 في الحديث المعروف عند الشيخ اعلم الله تعالى من طهورات وانوارهم من طهورات
 عن الحديث عليه السلام قال عليه السلام فان طهورات الله عز وجل من طهورات

وهو ليس لتعقير في قدم الدجود ولا فيما يحدث في الزمان
صورة الدائرة وباطن العنونة تلك الصورة هي صورة
دائرة على السطح كدائرة في كرات وعلى سطح
الدائرة يرأى خلقهم فيهم للأنهم العالمون وبسر خلقهم
كما عرفت بقائهم على الفاعلية للخلق لهم كمال مشيئة الله
والشيئة أرادته بل هم نفس مشيئة الله كادرة في حد ذاتها
بغير شهاب أو كانت مشيئة كونية أم شرعية فإذا صار مشيئة
فأنت وأنت سواء كانت كونية أم شرعية مخلوقة لهم ولهم
وكل الدائم لهم العلة المادية للكمالات لأن ما هو لهم في
الأنوارهم انشعاعها وهو الوجود لم يقيد من خلق من مادة
مكون سواهم وهم غير سواهم الخلق الأنوارهم وقد عرفت أن
مادة الأنوار في ظهورها غيرهم لعل الصورة في الخلق لأن
الله سبحانه خلق صور الكونيات في سبع صنوفهم وقد عرفت
أنهم غير الكونيات فوهم وظهورهم وظهور نور إذا رآهم
الغير في الظهور رآهم إذا رآهم في غير ذلك في الظهور فوهم
وهم لعل الغاية لأن الغاية في ظهورهم كاللهم والكونيات في

ولولا ظهور كلام الحق الشريفة خلقه وان خلقه العلم
 فظهر واهم من الحق لهم بانجمله العلم الاربعة من الحق
 لهم فهم سوا نظير منظر الكون او شرح عن نظير منظر
 الكون ترانيم عليهم لهم عبيد الكون لهم الحق الكون
 الكون واهية الكونية والكليات مخلوقة لهم واه انوارهم
 واه انوارهم وكلامهم اعاليها وادانيها لها يقين وان يقينها
 وشيئا بها توارثها واه انوارها سعادتها وشيئا منها
 وكافرا وقد مر انه لا خلاف فيها لهذا المنظر وكلامه من الكون
 لهم سجدهم واراد الله ويض النور وكلامه انوارهم علم
 نظير منها وفيها واه الله عليهم وان نظير منظر شرح
 ترانيم عليهم لهم عبيد الشريفة والحق الكون الشريفة
 الشريفة والموجودات الشريفة مخلوقة لهم واه انوارهم واه
 سعيدة وشيئا منها وسواها وكافرا مقبلا واه انوارهم علم
 واه انوارهم واه انوارهم علم الشريفة العلم الاربعة العلم
 المورخ باينها واه انوارهم وكلامه وكلامه وكلامه
 باينها بالترجمة واه انوارهم واه انوارهم علم

علم ان الخلق المومن من نوره وسعهم في رحمة نوره
 من صورته نوره انهم باطن الباب والظاهر فظهروا في
 النور والظلمة فانه من ابدانه النور على نورهم علمهم
 وصورة نفس ذلك العكس النور هو النور والظلمة
 طاهر لها وجه طاهر في النور باطنه في وجهه وظهره في
 قبله لعين قال الصديق عليه السلام في حديث مفضل عرف
 ما مفضل ان الصورة نور من نور قدرة قدس ربها من قدامه
 هذه الحق جنت في علمه وظهر من ذلك رحمة في نفسه وظهر
 وعذابه في رحمة وانس واذن عرفته نوره علمهم علمهم علمهم
 الخلق في جميع الوصف الكونية والشرعية وعرفته ايضا كواهم
 علمه فاعلم ان العلم في جميع العوالم مخلوق بهم وكونه علمه
 مادته وصورة ذلك الخلق في جميع العوالم لا منزه فهو مخلوق
 من خلق انوارهم وشمسها وتدر ان الشاع مادته من نور انوارهم
 وصورة من صورته ذلك الظهور وقد عرفته ان الظهور والظهور
 اذا اراد ان يظهر من نور وظهره والظلمة والظلمة في
 اشع نورها في عكس نورهم علمهم مادته من نور انوارهم

من نفس

من نفس ذلك العكس واذن عرفته ذلك كله فاعلم انهم
 الف في جميع الخلق والظاهر بطور كمالهم وقد ظهروا في كمالهم
 في الكونيات الكونية في بدا الوجود حين غمر الدار بالظهور
 الجبار وقد قيل سبحانه على هذا انهم من الملك العليم ثم احاط
 انفسهم بهذا الملك الله الواحد لهذا الظاهر في هذه الدار فظهر
 الكونيات شيت وقد اتاهم انفسهم في الظاهر والملك في نفس
 الاله جفا العلم بانهم كانوا في قبل الملائكة وجنوده وحض ايمان
 جميع من في ارض الملائكة في كمالهم سواد الليل وبيض النهار
 وظهر من في ارضهم في كمالهم في النور في الكونيات الكونية
 بعد ما كان في الارض لرضها قط وعذابه
 يظهر في الظلم والجور لمصيب في كمالهم في كمالهم وجنوده
 وصار وجوده اشعها وموضعها حقا واقفا وان حقيقا
 من انوارها ان كحققة الله قال في النور في شيعتنا آية
 انفسنا ما سيق الشيعه شيعه لانهم خلقوا في شمع نور
 الاله عليهم السلام وقد اتاهم في ذلك الانوار في كمالهم
 فهم علمهم الظاهر في اشيعه الانوار في شيعه هو الله ان

تعالى يعلم في نفسه ولا يعلم ما في كماله فانه لم يخلق
 لغيره ولا لغيره ما سواها فيها ولا غيره من صنع خلقها
 وصنعها بنفسها لنفسها من غير ان يها بها على اسم
 نحن صنعنا ربنا وكلنا يصنع لنا واذا تعرفت الى الله
 الذي هو غير سلام اسمهم لم يخلق الله في ذلك لهما علم
 كمال الخلق كل ذلك في نور واحد ولذلك العالم انقلب
 وعنه هو الاله كمال الخلق ولا يعلم ان يربها الله
 وانشاء الله في ما هناك بالثبوت في الفوائد عرف
 انما في باب الشقاق ان الله عز وجل في ما يشق في
 تلك العوالم وان كل مشقة مما يحلها من الخلق
 الموصلة والتمسك ان الموصلة عرضا وغيره والعلم اعلم
 فصور والمادة تلك فيها غلظها صيقه لا يظهر منها ما هو
 ذلك المشقة في جميع شئونه من نظره في كل واحد من مشقات
 تلك العوالم ان واحد فعلية واحدة ومقر اجابة في
 قوتها في شئ الخلق عالم الزمان في بؤس الكرم والاله
 ولا يفتخر في علم ان الكرم في مشقات الخلق انما هي
 الخلق

الخلق ما تترك في خلق الخلق في تفاوت فاجمعهم في خلقهم
 ثم اجمع لهم كرم في خلقهم الله سبحانه في حركته
 وكبره وانفلات في علمه مستقرة واصلا في خلقه وكبره في خلقه
 كبره في الله تعالى اطفئ في الخلق في باطن واحد
 للخلق نور واحد في مشقاته انما هي في خلقه كبره
 فعزته عن كرمه وها عين الخلق وكبره في خلقه
 افضل كرمه وافلا كرمه وعنه في خلقه كرمه
 افضل كرمه وافلا كرمه وعنه في خلقه كرمه
 طر الخلق في خلقه عالم الاجسام هو كرمه في خلقه
 وكبره في خلقه كرمه من اذخره وملكه وافلا كرمه
 من اذخره وافلا كرمه وافلا كرمه في خلقه كرمه
 به في الخلق ان كرمه والكبر والافلا كرمه والافلا كرمه
 به عند كرمه هو الله تعالى في خلقه كرمه في خلقه كرمه
 في عالم الارض فكان مشقة في عالمه كرمه في خلقه
 وتفضل في عالم الارض في حركته الله تعالى في خلقه كرمه
 انه لا يعلم انما في خلقه كرمه في خلقه كرمه في خلقه كرمه

الله قبل ان يخلق ويحييهم ما في مقامه ثم يمتد
 عنده من غير طلب ويقول له لولا اني خلقت الله لكان
 المراد من الله ذلك انك انك العالم وما وانه من الله
 الله عشر سبلهم قال في رزقكم في السماء وما توعدون
 وهم سعداء كل قبض وغير رزق وهم لبا دروا لولا ان
 سبى من واما كان هذه مقامات الخلق الله الحق في عده
 سبى من قول بعض بعض اخر بعضها فانه بعض في فضل
 لولا اني خلقت الله لكان امر على الخلق في انهم
 سلام لهم ولما كان لولا نفس الله وقرانه في فضل
 على لما خلقت الله لولا لولا اني خلقت الله لكان
 كان ابدان اذن والروح اعلا باجده من الخلق الله لولا
 مقامات عند الله لولا اني خلقت الله لكان
 اسفل من الخلق اعلاه فافهم من معنى الله في رزق
 الله لولا اني خلقت الله لولا اني خلقت الله لكان
 الخلق بظهورهم في غير نفوسهم واستقلالهم ولا تشرى في
 توكل وان الله هو الخلق والحق اني في حاشية الله لكان

١٠٠

كذا خفي فاحيانا يعرف خلق الخلق ليعرف فافهم
 الخلق لا يشرى وان يندعه الله فافهم وهذا قليل من كثير
 في كفاية الله في الدار والدار والدار والدار
 من الله افانته فافهم وكثير من كثر في كفاية الله في الدار
 وصلى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين والحمد لله رب العالمين
 اليوم ابراهيم وقد وقع الخلق في نسيجه من الدار والدار
 نفوس اهل الاستعداد للحوال في طهارة كان في الدار
 عن طوارق الخلق ونوازل الجبر لانهم يعرفون الدار
 عشر في ثواب الكرم في شهر سنة اصدروا في
 الناس في الدار في الجبر على ما جاز الله في
 والحق حاشية امصع يستفهم
 تمت الرسالة بترقيم على يد اقل الكتاب حوايد على
 سرائر في يوم حاشية في الدار في شهر سنة
 سنة اربع وتسعين وثمانين بعد لله

٢٢٢

150

177

177

159

155

156

157

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى **وبسم**
 هذه خواص حليمة وتحقيقات رقيقة في علوم شتى من الحكمة وغيرها
 قد افادها الله على عبده الاشيم محمد بن ابراهيم الموسوي الشيباني
 النجاشي الرباني الكوفي وكلمات لطيفة وحبر قيمة انقطعت في زمان
 دونه وطرق التي رشت على ما لم يفتح من علمه مقامه ودرجته في الجلال
 اعلامه فاجبت نفعها في سلك الحق فيكون له ذخر اليوم وقادح
 يها من الملح عليها من اخوانه في الدين وسميتها بالادب الكرمية
 كل مسئلة فيه ولا يقبل الشروع في القصود من مفيد مقدمه وهي
 اذا نظر العالم النجاشي في هذا البصير في العالم ويدبر فيه وعلم ان الحق في
 الصدين المتصلين بالانفصال المحققين الذين لا يجمعان في موضوع واحد
 ولا يخلو منها الموضوع الواحد فمحصرا علمهما وعلم ايضا ان كل واحد
 من الذاتيات والوصفيات والوجودات والعرضيات والقياسات
 دليل في العلل والمعلولات شئ على ما علمه الله عليه فلا يشبه شئ اخر فكل
 واحد منها محكم خاص ونسبة خاصة وتأثير خاص وطبيعة مخصوصة وهذا هو
 الورد فادونها الى الابد فافوتها كما توى ان النادر غير الهواء والماء و

التراب لها طبيعة خاصة ونسبة خاصة وارتباط مخصوص وانها
 وكل مخصوص وشخصها عن شخص سائر العناصر وهكذا طبيعةها و
 اثرها وحكمها ونسبتها وارتباطها وهكذا سائر الاشياء من احوال مخلوق
 في العالم على هذا النوع وعلم ايضا ان العلم لا بد وان يكون مطابقا
 للعلوم وان اعلمه بحقائق الاشياء علمها عليه ولا هذه الاضلافا
 الواقعة في العالم بين العلماء والحكماء والفقهاء في الاخلاقيات والطقوس
 والشرعيات وغيرها من العلوم الباطنة والروحية المأهولة بليقين بان
 الحق المطابق للواقع في هذه المختلقة واحد وغيره باطل والعلوم المدونة
 في السنة الاممية والاويلية هي العلوم والمحكمات المحققة في الاباطل و
 يتيقن ايضا لا من لا بد وان يكون باقيا مخلوقا على راسيها وحكمها
 اليقين يكون حقائق الاشياء علمها عليه يعلم العيان والامارة ويؤمن
 ظاهرها وباطنها وحكمها ونسبتها وارتباطها واثرها ونواميسها و
 اعتقاداتها وعملها وهكذا ولا يعلم من لم يكن محيطا هكذا الا ان يكون
 معلما منهم قال عليه في العلماء وشيخنا المتعلقين وسائر الناس شئ
 او هي دعاء وهم الائمة الهداة المهملون وسلام الله عليهم اجمعين والحق معهم
 وفيهم وبعدهم ومنهم والهم فانها الاكف الطالعة للعلم اماهتدب النجاشي

وربها على صفة
 وعشرة

فلا تفرق بينك ولا تقع هوالك ولا هو غيرك الا هو مثلك لا
ما كنت نفسك ولا كونك من هو مثلك ولا تكن من الذين امنوا با
ظاهرو وكفوا بالباطن ومن الذين امنوا بالباطن وكفوا بالظاهرو
فانهم ايمانهم شيئا وطلب العلم فانه في حقيقة العلم ^{والعلم} فانه في حقيقة العلم
وتقام دون مقام فان المراد منه فهم الحق في كل مقام ودرجته
فمن ان ما وصل اليك من امثالك واخذته بقليل بالباطن والظاهر من
دون يقين حق فله بالباطن والظاهر بطلان ولا عقل ^{ظنك} لا يقين
ان الحق وصفا والصدق بطلان وعلم انه لا يمكن له ان لا يقع من الظن
في مقام العلم ولا يحل الباطن بها والظاهر صفا ولا في الظاهر ولا في
فانه لو كان كذلك كان اهل كل فرق ونحل ايمارا وصالا الى الحق مع
انك عرفت ان الحق واحد ومع واحد منهم كما ورد في الحادي عشر الحديث
ان الفرق المختلفة بعد كل شيء كلها في النار الا ان فخر واحدة منها ولا
تخرج الله ولا على انبائه واوليائه ولا قبل ان الاعتقاد اموه ايمانه
تجدهم بها با واثا وخذل عليها ههنا سواء طلع الشرح ام لا
عن سبل الحق وتوسط في روضة الحق فتنسب بالحق الى من هتدوا
للمراط السقيم مرط الذين انفتحت عليهم غير المعصوم عليهم ولا

افضل

افضل الذين وعك بعروة وثقى اليقين وجبل امة المؤمنين وبلغ في ذلك
القوم وميز الصريح من القيم وكن في ذلك عابرة ويقين وسر
وبك تقدم الاعمال والعلوم ولا اعتقاد اذ لا غاشقا للائمة الطاهرين
عليهم صلوات المصلين وهذا عن امام اس قولهم وحدتهم وكونهم باطن
عن البابك او من قوله وحدتهم وكونهم امام عن جبه عن جبه عن
البار في الكثرة القليل والذيق والجليل واعلم ان الارض ليست
عن الحق والصواب في كل شيء فقد هاهنا عن معدتها او من عطف
عليه وافضل في جنبه والقبض وصاد في حكمة ولم يتطرق الى كلامه الا
فتمك بقليل يذاه فتمنا عن المحمل والحق وتكون مكشوف الظلاء
المصروفان لم يقيم شيئا مما بين وكن قد علمت ما فيها الا هذه الحوزة
ان كنت من ابناء الحكمة تعرف قدرها ونظر عورها واذا لم تتسلم من
ذم الحق وتها فاما يكون من الجباة فانها اخذت من منبع العلم ومعدن
الحكمة وهما بقل الاشارة الظاهرة في كثر المطالب الفاضل في حقيقة
كما في حقيقة بعض المطالبين في الواقعان ومظهره للدين والحق
الاشارة لا في علمها على ما لها ولا المنه على ذلك وهذه التوفيق وهو
لهم الوكيل نعم المولى ونعم النصير وهذا وان الشروع في المقصود

فأقول **دراسة** اعلم ان كل شيء رتبة وجوده في نفسه لا يذكر
ولا ذكره الا في نفسه من مبدء وجودها الى مفتح شهودها في
مختلفة بحسب اللطافة والكثافة والرقية والغلظة والعلو والسفل
القوة والضعف وكلها مرتبة في هذا الشيء وجوده وتعيينه
شهوده كما ان الالف فخر وجوده فخر ما يحصل بالتحرك في الالف
الى الوراء لشيء في الالف لا ذكر الالف الا في نفسها ان فرق تلك
الف في الالف في الحركة المطلقة ولا تعين لموضعها فكيف يوجد بها الالف
وهكذا البس في وجوده دون تلك الحركة ان في الالف في نفسها الالف
وليس فيها ذكر الالف بل الالف في الالف في تلك الف في نفسها
من مبدء وجودها الى مفتح شهودها مرتبة مختلفة بحسب اللطافة مادتها
وكثافتها ورتبتها وغلظتها وامناها وانواعها واجناسها ومجاسيقها
صورها واعوجاجها واستوائها وانحنائها وطولها وقصرها و
دقتها وغلظتها ونعومتها وكبرها وصغرها وحسنها وقبحها واعينها
واخفاؤها وغير ذلك مما يوجد في الالف والاعتدال في الالف الصفا
من الغيب الا في الالف بعد الالف وجميع تلك المراتب في الالف
ولا في غيرها ذكر الالف لا ذكره الا في نفسها وهكذا سائر الاشياء في الالف

ذكر

ذكر فرق مبدءها ولا دون منهاها ولها مراتب في نفسها مختلفة كلها
فخر وجودها وكلها في المراتب في كل شيء بحسب **الاولى**
رتبة نفس كون الشيء من دون ملاحظة تعين رتبة من رتبة معه لا
بأشياء ولا في لا كونها ولا امكانها بحسب الوجود ونحو من الاشياء
حيث انه هو هو وهذا مقام في الشيء وخالفه وسائر هذا هو
ونفس الشيء في الشيء والشيء حقيقة الشيء او هو هو حقيقة في الشيء
الاشياء والاشياء والاشياء في الالف في رتبة غير رتبة في الالف في ذلك
الشيء بل هو في رتبة والشيء حقيقة الشيء هو الالف في رتبة غير رتبة
كانها وجود الالف من حيث انه الالف في الالف في الالف في الالف
يقول مطلق من دون ملاحظة تعين في رتبة في الالف في الالف في الالف
لا وجودا ولا عدمها وهذا هو في الالف في الالف في الالف في الالف
تعين مادة كبحر في الالف في رتبة وغير ذلك من امنا والمادة
انواعه ولا تعين صورة كالاستقامة ولا عوجاج وغير ذلك
ولا ذكر الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
مراتب الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
او بعد امكنها الوجودية منها او في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف

المستقيم فلا شيء بالالفية فلو قطع الف الف غانية عن كان لياحقها
فما لم يبق منه واوجز مكانه منه فاذا لا في في الف الف المستقيم
الالف وهكذا الف الف في شيئا الالف الفية فالالف في الف في
جميع الالفات وهذا منها في الف الف الف الف الف الف الف الف
من دون شرط وجوده أو عدمه وهو لعل شاهية وأولوية
أوجدية وطيرة وفوقه فلو تجتمع الالفات لم يقادير صغيرا وكبيرا
منها لا وقد ظهر بغيره إذ لو كان مجليا بالمستقيم في الف الف كان
البر منقطع لا يبر والشافعي البر المنقطع لا يبر هو الف الف المستقيم في
وقد الالف ان يكون محمدا مقينا بالاستقامة أو الانحناء فاداهو
صاحبها لا غير قضاية في فخره ولم يخل عربة من عصابات الألف
ملاءها أن يكون من نحو ثلثة الألف والجمع والاختار الأسا
ولا ادنى من ذلك ولا أكثر الألف هو معهم فهو محيط بكل الالفات
الاف بالالف لا شرط له حتى يتوقف وجوده عليه ويكون وجوده
القوة والعدم لو كان شرطه في دار القوة والعدم صار جميع كالألف
أضبا بالالف إذ وجوده دائم لعدم شرط له وطيرة وفوقه كما في
لأزم فخلق الكمال عنه لا وجه له فلا اشتراط له محمدا كمال ولا بد

وجلا

وجلا ولا تربية له وهو وجلا ولا امانة سنو الالف في الف في ذلك
عدم شاهية اذ المناقاة في الفعلية الكونية المحدودة والافهية
الكونية المحدودة والافهية الكونية ولا في ذلك هاهنا في
الافهية ان فعلية جميع الفعلية جفعلية فلا مشاف فاداهو فانه
ولا تعلق الالفات فتكون من الافاد بعيدا عن اهل الدار ووجه هذا
القول لا يجري في سوا الفية فلا يفعل القوة مكونة كل الالفات
او بعضها او صالحا للتجاربها او مجليا بها او طاهرا اذ الكونية في
والصلوح والخطي والظهور غير الفية اذ هي في الضم والضم في كل
صفه على انها غير الموصو ولا يفعل في هذا الظاهر غير الفية والافهية
الصفه الدارجة **الثانية** مبررة وجود الشيء من حيث الالف
ومجوده وتوقيه عن جميع فقيتها على ان يفتح وجهها فلا يشبهها ولا يحلها
ودونها فها فيه وهذا هو حقيقة الشيء ونفسه فرب انه هو فغيره
من الالفات فليس في حد وهي في شرط الا ان نفس هذا الشيء قد
وتعين وحد لكنه الالف البط والاعامة وهو شبه بالاطلاق في
السابق والادام في الاصل في شبهة المع والافهية في كاور وهو
للحالة ولا يغيره في المعين الاقل اعني ان فيه فقيتها وجودها

وقد اتمنا ان يتبين لنا ان المواد في الحقيقة غير مطلقة فاذا هو ايضا غير
 في عين كونه والا كان متغيرا بغيره وبما هذا الوجود عن الحقيقة
 فاذا هو اظهر فيها انها واحد وانفذ في امكانها الوجودية فيها ان
 يقع اركانها ووجوده بطل ووجودها كالاتي من حيث كونها متغيرا
 عن خصوصيات جميع الالفاظ فتعلم عن يقين انها كلها غير متناهية الاشياء
 من اركانها واعيانها فاعلم ان في وجودها وجودها اظهرها وادركها
 منها اذ يدركها بالنية فيقول اركانها ووجودها يقع وجودها
 ثبوتهما بطل يقينا فاذا هو صاحبها لا غير متناهية فلم يبق غير
 ومما الالفاظ الا وقد علم اركانها وقد فيها واذا انها تحت هيمنة
 انما هاتيك سطوع نور وعظمة بكيف يجازي جميعها في الحقيقة
 عنه فقد فيها وتجلي بها اذا المانع من نفوذ شيء وشيء محله غير
 حلا الا من يحميه بعين غير عينه فاذا انما هي المحلة والاعيان كلها
 يتناهى الاشياء منها فان المانع من نفوذه فهو في الاعيان والاكوان
 صا الى اللقي والخلود بها فلا شاة بين يقينها عندها وهي معلومة
 بل حاصل في الاكوان والاعيان عندها نفوذها فيها وطولها هذه المنة
 وجود الشيء من حيث صلوه للتحا والاكوان وهي ابط ما يمكن في حاشية

واوحد

واوحد في الحقيقة الاول لم يكن ذكر شيء في تعقل المعلوم والتحلي
 والابطية والاولية ومواقع تلك الصفا هذا الوجود الثاني على
 نحو طبقه والاطلاق في تلك الصفا فيه ايضا وله جهتان جهة الاول
 الاول وهي حيث الطوائف تحت الوجود الاول وهي ان لا ذكر شيء
 وهذه الاكوان وهي ذكرها فيه وهي صلوه لها واصحابها الك
 وهاتان الجهتان في كمال الباطنة الحقيقية وغاية الوحدة الاك
 بحيث لا يمكن انما لها في الوجود محلات الوجود الاول ان ليس فيه
 حيث حيث وجه وجه واعتبار واعتبار حتى غير هذه الصفا
 بالجهة هذه المنة من منة ثالثة من حيث في شدة الشيء واول
 المنة الاولى والاول قبل ونور ظهورها بخرج يلقيها بين الا
 والاعيان في حيث في الاكوان والاعيان عنها وتقر بها وهي
 وتجردها والاطلاقها عنها اقرب اليها واشبه بها ومن حيث كونها
 فيها وصلوه للتحلي بها وتبقيها بغير ما سواها عنها لا يطوقها بل
 كانت اقرب بالنسبة الى الاكوان والاعيان واشبه بها والاول
 رتبة ثالثة لها ونورها وتجليها لها ومع قطع النظر عن هذا
 لا تجمع مع الاول في نظر واحد حتى تها من معها ويجعل يكونها نورها

وتظهرها او تبتدئها وتنتهيها ولكن لما دنا من حقيقة ما وانما هي في الحقيقة
 وتبتدئ الاطلاق المحض علما انها تحت رتبة الاطلاق المحض فالوجود المطلق
 دليل بنفسه على الخطا من جهة وجوده وان صفاته المحضة في ذاته لا كيف
 سبق الوجود الاول وقناه وهو علم وجوده صفاته المحضة في ذاته
 لو تبتدئها والوجود الى معرفة جلاله وعظمته وصفاته فكل واحد من هذه
 اعادته على ما اذا هابه فكان البصير بها طرعا **الثالث**
 مرتبة وجود الشيء من حيث حقيقة الاعميان وتظهره في رتبة الاعميان
 وتظهره بالعمود وتبينه باليقين وتجليه في عظمة الشهود وتبينه
 بالصور الممتدة وجوهه في فتح الفعلية المعاصرة المتعاصرة والقصور
 المقمرة وتلك الحسية كرات غير ظاهية مرتبة على الترتيب المحكي
 اذ كل ما تملكت كالات الاعم غير المتعاصرة وفعلية قرات الامكان غير
 المتعاصرة وفي الحقيقة لا شيء علم شامح الاعم ولا علم شامح الامكان
 الا في عظمة التمثيل والفعلية كالات الاعم والواحدة والواحدة والواحدة
 والاشياء كالات الاعم من حيث ظهوره في التمثيل الكونية والفعلية
 الفعلية والاشياء غير المتعاصرة الظاهرة من لان عظمة الاعم
 القيمة وهذه المراتب الثلاث هي وجود الشيء كالاته حيث لا يكون

للا

للا لافها ولا ذكر في فيها غيره وفيها تفاصيل ليس ذكرها
 محل **درج** اعلم ان الوجود والوجودان خلاف العلم والمعرفة
 يقال وجد مطلوبه مجرد وجوده اذا تقرر به وضائفة وجوده انما هي
 اذا الفها ويقال وجد مجرد اذا استغنى في المحل في فرض
 الحج على اهل المحل اي الشيء وكثرة المال ولا استطاعة وصفه الواجب
 سبحانه جميع تلك المعاني الى الانفاط خلاف العلم يقال علمه علمه
 زيار يقب اذا قلته والاسم العلم وسبقك بالحقه يقال لا اعد
 فضله ويقال علم فضله ويقال علم الشيء واعلم فضله واعلمه علمه
 مثل افعله في فضله ببناء الرباع للفاعل والملائكة للفقير واعلمه العلم
 اي افعله في فضله وعلمه في جميع ذلك الى الفقدان فالوجود
 الوجود في اللغة الانفاء والعدم والفقدان وقد جرى الاعم عليهم
 العرف واليوا في حكمهم والفاظهم بشعة اليونانيين وغيرهم في حكمهم
 لا بد من معرفة اصطلاحاتهم وعرفهم ومن خلط عمل صالحا واقرب
 لا يصل الى حرامهم ولا يجوز الى صفاق مقاصدهم وهم عليهم من الصالحين
 قد ضبطوا من عظمة اسماءه وصفاته الى الحجب الى الملكوت الملك
 اي الى غيب الاشياء الى بواطنها الى طواهرها انطلقوا الذين من شيعتهم

عاطواها الاشياء وملكوها وغنوها ويرجعون الى السيرة في عصا
اسماء الله وصفاته وامواره فكلوا بكلها طاهرة لم في الطاهر
موصلة لهم الى الباطن حصة لهم الى عصا الفيت وهذا مع غيره
العرف ولكن الذين اخذوا علمهم من غيرهم علمهم من الذين يعلمون
ظاهر المحيية الدنيا وهم عن الاخرة غافلون يريدون ان
يصلوا الى احوال كماله علمهم باصطلاح هؤلاء القوم والافكار
فيهم دون حديثا فاستصعبوا امارتهم علمهم وملكوا في معانيها
واولوا كثير اضرها الى ما هم عليه كما اخذوه من غيرهم نحو ما يدلك
عن الفوز الى مقام يحكم علمهم واهموا كثيرا فاضلوا واصلوا
عن السبل ومن ذلك كلمة الوجود فاذ ان اوهها في الاضمار ^{من}
ان يجوز فيها على اصطلاح الحكماء وما شام ان يصلوا الى المراتب
بالجملة لمنها مصلد شرع مع الوجود على اصطلاح الحكماء ^{في}
على اللغة ما ينطق من عرفهم علمهم فكل من عرف حقائقه ان
الوجود هو الوجود فلا نقلا والوجود خلاف المفقود بحسب اللغة
وقد جردوا علمهم على اللغة كما ورد السبل مرق والطلب مردود ^{عليه}
اياته ووجوده اشارة المحظية والمزاد الذي ليس على الوصف اليه ^{تعالى}

الايانة

الايانة وليس وجدانه والوصول اليه الا اشارة السبل الى الوصف
ذاته مردود وطلبه بجميع الخاتمة مردود فالوجود والوجدان واحد ^{ان}
الاول كثيرا ما يستعمل في الشيء من حيث هو بغير في ذاته والثاني في ادم
الغير ورسيد اياه على ما ظهر عليه وفي ذلك ما ذكره وكيف يدرك عليه بما
هو في وجوده مقتصر اليه بغير والمزاد ان الله كيف يظهر بما هو في ظهوره
وهو بغير في ذاته مقتصر اليه ولذا يفرق في الحكمة بين الوجود والوجدان
والاطال الى ان الوجود الشيء من حيث هو بغير في ذاته على ما هو عليه
والوجدان له من حيث الغاء غيره ورسيد اياه على ما ظهر عليه ^{والكشف}
له فاذا عرفت ذلك فتقوان اصل الوجود والعدم من الامور النسبية
الاضافية فالوصول الى معنى من معانيك فله وجود بالنسبة الى ^{هنا}
فلم يصل اليه فله عدم او عدمه بالنسبة اليه اذ لم يحل عليه ^{هنا}
ما فقد به جميع معانيك فتكون مطلقا وعدمه بحسب النسبة اليك ^{هنا}
وحسب جميع معانيك فتكون مطلقا وجوده بحسب النسبة اليك ^{هنا}
احكامك بالوجود او اكد علام بحسب ذلك والظهور في معانيك ^{هنا}
ولا شك ان الوجود والافتقار الى لا يقال الا الاشياء المنصوبة ^{هنا}
المتمثلة المتماثلة فالاشياء بتمثلائها موجودة لا غير وحيدة لها ^{تمثلائها}

فانفع قوله عليه السلام فيكون موجودا مخبرا للمواد ان استبانته لا يحل
 مشي من شاع شيئا الاشياء لعدم عملها فاصل الوجود للمقتل الله
 ولكن لما في مصفة الوجود عن المحسوسات فبما يتوهم بعض هذا القول
 المتقدمة المتقدمة في الصدين ان المحسوسات لا يمكن وجودها من غير المحسوسات
 فيكون معدوم مطلقا وعدم محب فلا يقع هذا التوهم بقول ان الوجود كاعت
 بالفارسية مبدأ شئ ولا شك ان الشئ كلما كان اقرب الى الشئ يكون
 اظهر له واوجدا بالنسبة اليه ولا يمكن ان يكون اقرب الى الاقارب
 بعضها الى بعض كان اظهر لها من بعضها لبعض واوجدا بالنسبة اليها
 من بعضها الى بعض ولا شك ان الشئ اقرب الى نفسه من كل شئ فاما
 عظم الوجود او كبرها وجود الشئ بذاته لذاته وكبر الوجود اظهر
 واوجدا من هذا الوجود ثم اعظم الوجودات وجود الشئ بذاته
 لغيره ولا يقل ذلك الا في الاثر بالنسبة الى مؤثره ثم اعظم الوجود
 وجود الشئ الشئ بالمارقة بينهما ثم اعظمها وجود الشئ الشئ بالحوار
 والمقارنة توارى الوجود وجود المنفصل بعضها بالنسبة الى بعض
 بالطل والعكس والاشياء المنفصلة الذاتها وجود بعضها بالنسبة
 الى بعض وانما الوجود لا طلالها وملكوسها واشباحها بعضها بالنسبة

الانفص

الى بعض فاذا عرفت ذلك فتشعر ان الوجود وجود بذاته لذاته في جميع
 الموجودات موجودة بذاتها الوجود فالوجود وجود بالذات لذاته وهو
 في الوجود ذاته والوجودات موجودة بذاتها بالنسبة الى الوجود
 له وبما رتبها واقترانها او ملكوسها واطلالها واشباحها بعضها
 بالنسبة الى بعض لها وذلك في الوجود الوصفية في وجود ذاتها
 المحاورث وجود وصفية وانما ذكرنا من الوجود ذاته والوجودات
 الوصفية المحسوس المطلق والامسب المحسوسة فان حقائق هذه الامسوسات
 جسمانية المحسوس المطلق وجوده في عصبها تمثلا وعيد وانما وجع
 في الوجودات المحسوسة وهكذا كل اثر بالنسبة الى مؤثره ذاته وجود وصفية
 له ففرضنا الذات والصفات والصفات والصفات كلها عصب الوجود
 الظهور بذاتها او يعكوسها لغيرها ونفس الوجود وجود بذاته لذاته
 ففلم ما عرفت ان اصل الوجود والعدم من الامور لا ماضية وهي ما
 في عصبها التمثل في شئ ملطف موجود لك مفقود معدوم لغيره في الوجود
 الطال الان ذوات الاشباح والعكوس هو وجود الاشياء وظهورها في عصب
 المشاعر فالاشباح بذاتها في الموجودات الانسية الظلية في شئ موجود
 بالنسبة الى مكان او زمان او كبر او كيف او جهة او رتبة معدومة

الى حادثة اخرى في الوجود الاقترانه والامتناع وهذا الوجود هو الوجود
 الكوني والعدم الكوني وعلى هذا الوجه يجري جميع الحوادث والمنا
 طباً بين الناس ولا يحد من ولا يبدل من لا يعرفون من الوجود
 عدم الا ذلك ثم قد يظن قولهم مع قطع النظر عن الاضافة فيقع
 بالفاسية عن الوجود هي وعن العلم بتلك وفي الحقيقة
 راجع الى الوجود الاقترانه ولكن لا يلاحظون اصل الموضوع فيكون
 ان وضعها لذلك من دون نسبة وضافة باجملة هاهنا الامور الاضاف
 فالوجود الكوني الاضافة هو الوجود الوصف بالمعنى الاخر ولكن بعد
 الوجود على ما هو في علمك الوجود او الاعلام النسبة الاضافية فان
 لوضع مع الشمول فهو وجود امكانه اعم من الوجود وان لم يلاحظ ذلك
 ايضا فهو وجود ذاته اعم من الاعم ولا شك ان الصفة بغيرها لا تعني عن
 الوصفية فوصف الوجود الاعم من الاعم هو الاخر عوصة الوجود الوصف
 ان في الوجود الوصف بقول مطلق فغيره لا ذكر في شيء منها الا للوجود والوجود
 الا فيها امكانه لا اوهام بادر التعريفات واشتراك الية الامتياز باللفظ
 الاشارات وعرفت عند الناس باكمل التعريفات ووجدتها الاضافة باعلى
 الوجدانات لا يتجاوز عن تلك الصفة وهم من اعلموا انها لا تتفادها

١٤٩

كلها

كلها مراتب الوجود الوصف الا ان اعلامها من شدة تقوية وجودها من الوصفية
 المستقلة لا انبثية ما وجودها بذاته لا ان حركات الحكماء والحقائق
 المستقيمة في المعارف في هذا المقام ونحوه اللات المتكلمات التي هي
 وتلك فضلا عن الذين لم يبلغوا اليقظة والوان بسيط الحقيقة بباطنة كل
 شياء غفلة عنهم عن ان الوجود بغير وصفه عن الفخيم ما عرفت ان
 الية ويعبر عنه بوجوده عن تلك الصفة ومما بها فلا تعبر عن ذات
 الحق على شانه من جوهر من الاضافة فان انتج الكل فامسكوا الى ذلك
 فان قلت هو ذاتها القريب المأب والواو اشارة الى الغائب
 ذلك المحاسن والفايد بما هو من الموجودات الوصفية فلا تعبر عنه
 من الوجود ولكن الحكماء الالهيين لما ارادوا التعبير عنه وراوا ان
 جميع التعبير ملولوا لها في في الوجود الوصفية ولم يكن لهم بد من
 تعبروا عنه بالوجود الذاتي والصفة الذاتية كما يسمي الذات والصور الذاتية
 والقدرة الذاتية والعالم الذاتي وغيرها منها التي لا اصلا لها في حقيقة الوجود
 وهو في الحقيقة جميع الصلابة بل في الحقيقة بلفظ الوجود يعبر عنه
 ليس بمنتهى بعيدا لذاته يعبر عنه انه ليس بوجوده وصفه بل بالامر الذي
 العبارة الاخرية عما يذهب اليه الارهاق نعم مراتب الوجود الوصفية

واعلاها ذات الوجود اذ هو وجود ذاته لا انه فان اريد
 الوجود الذي ذلك اى الوجود بذاته لا انه فصدارة ذات الوجود
 وهي كاعتراضها فحة الوجود هو اولى بكونه عنوان الحق جل شاناه
 واسماؤه اولى بالنقص عنه من غيرها وهكذا سائر الصفات اللازمة
 جارية على الوجهين بالجملة جميع ما توى وما لا توى عن الشهاديات
 العينية والمحبات بالجملة جميعها والواجبات المتألفة وانفاسية
 العقلانية والقيمية التوادية والاعوية والالائية الكينونية
 فحة الوجود الوصف بالحق الاعم والاعم من الاخص فاذ اطلقت
 الوجود بقوله مطلق فلا تفتاده صغيرا وكبيرا الا وقل هو هذا ما خرج
 من تلك الفحة هو مجتمع بالذات وعدم محتويات فاذا عملت
 فتقوا ان فحة الوجود جميع ما يتناهى فهو الحق وتجليه وتوحيده
 ووجوده وجميع ما يعبر عنه بحايته من العبادات مواضعها ومواقع طلالها
 والمصاديق والمراد منها في تلك الفحة وهي ملك اعد العالم الممتد
 القديم والواردة الادعية لكفاء الصباح الخ على ما به السلام
 وجهك المنير وملكك القديم ودعاء يوم الجمعة ومنك الكريم وملكك
 ودعاء ليلة السبت اللهم اني اسئلك باسمك العظيم وملكك القديم
 ٢ جون

وما في المحشون الكبير يا من لا يدوم الا ملكه وما في الصميمة الكاطمة
 لا تنفخ ملة ملكه وما في تسبيح فاطمة عليها سجد الملك الفاعل
 وما في دعاء اعرافا من المغرب اللهم اني اسئلك بوجهك القديم
 واسمك العظيم وملكك القديم وغير ذلك من الادعية الدالة الثانية
 على ذلك وهذا النوع لا ياتي في حرفة الاشياء اذ المحرقة الوصف اى الكون
 لهذا العلم هو المبدأ في المقدم والادوام الوصف الزمانى الملك القديم
 والمحركة الدالة اى الكون من فحة الوجود الوصف بيا في العلم
 المعبر به عن ذات الحق جل وعلا عن القبر ولكن المراد من هذا العلم
 القديم الوصف الاعم وهو لا ياتي في الحرفة الدالة اى كونه لغيره وهو المراد
 من حرفة هذا الملك ان لا يعقل سبق عليه حتى يصور المحركة الوصف
 الزمانى اذ هذا الملك ملك ما وجميع ما يحتاج اليه ويجب وينبغي له
 صفو على جميع ما به هو هو ويقو به من الاشياء والمبدأ والملك
 المعلولات والقوا على والقوا بل والصفاء والوقت والالاء والادوات
 والمجاهات وقيل ذلك لا يجوز علمه علمه لو كان معلوما لكان
 بالذات ادعيت بلا مرجع مقتضى لوجوده ولا يعقل الاختفاء والتوحيج
 المنفرد وكذا في الواجب كان يتبع على امتناعه فيجب ان وجهه وهذا هو

وجوب وجود الملك وقدره هذا الملك القديم وصفه بالمفرد الاعم او
ذاته ولا شاع بينهما عيان المحرر والقديم جميع معانيها واصنافها
جارية في اجزاء الملك ولا تجري في الذات الاضافات في صفة فلا يجري
فيه الا ان الحكم باثبات واحد منهما له ينفق نوع الاخر اذ كل واحد منهما
لا يثبت لهذا الملك الاعظم بالجملة لا شاع في بنية اثبات القدم لهذا الملك
واثبات المحرر له ولكن ذكر الاضافات العامة والقوى المحيطة بها
بالمبادىء وانها كعقولهم في المهادية والاضداد المحلقة
اذا سمعوا امثال تلك العبارات يدعشون ويخشعون فيشكلون
ان صفة الوجود هي صفة تلك الله ليس فيها ذكر الالهة الا في ما
مراتب مراتب الوجود كما عرض في الدرة الاولى عرفت **دره**
واذ قد عرفت صفة الوجود والوحدان والفرق بينهما وعرفت ان لكل
صفة وجود ولها صفة في الوجود منها هي صفة في الوجود
ذكر هذا الشيء وليس في الوجود ولا ذكر في الاله وكلها في الوجود
ان للوجود الوصف الذي هو ملك الله القديم ايضا في ذلك الملك
ولست غير متناهية لعدم شمولك استصحابها وكلها ما وقع ذكر الوجود
للوجود ذكر الاله ولا ذكر في الاله وكلها في الوجود مراتب ولا ينطيل

بفصيل

بفصيل المراتب ثانيا لانك طاب في خلق الرحمن من تمامات وانما
قد عرفت على قوائم حروف الانفس الله الكتاب المبين قد عرفت قوائم
الاناف التي هي العالم الكبير لطايق الكتابين وتوافق المنهجين ولكن
لا بأس بذكر المرتبة الاولى منها لتكون وصلة لما هو المنظر وهذه
الدرجة وهي مرتبة الوجود من حيث نفسه من دون ذكر شيء من القينات
والفعلات والمحرور والتملا التي في تلك الصفة معه الوجود والا
علما ولا اثباتا ولا نفيا وهي المرتبة العليا من صفة الوجود الوصف قد
اضل فيها صفة الوصفية وصارت ذاتا قائمة بنفسها ووجودها في
الذات اذ ليس فيها صفة ما في بقول منها الوصفية والاضافة في
المفصلة والمحلقة الاضافات فهو وجود ذاته بالنسبة الى الوجود الوصفية
ولامتنع للوجود ذاته المسماة الا هذا الوجود وهذا هو مرتبة الوجود
وذا ان الوجود الذي في الله ليس صفة في غيره والوجود من حيث هو
هو لا يفعل فيه المعاني بعين والوجود بعد ان يكون معه كل شيء لم
يكن وجودا ساديا صافيا بل كان هو وغيره ففقد الوجود لا يفعل
ويعتده بوجه من الوجوه الكلية والافقية لا عمودا ولا خصوصيا لا محلا
ولا تفصيلا لا وجودا ولا عددا لا اثباتا ولا نفيا فاذ لم يكن صفة في الوجود

لا يكون منها هي الى شيء ابدا اذا شاهده الى المجموع المقتطع لم يدر هو
 اجموع وذلك لان الكلية والجزئية من عصمة العقلية المتكثرة المتساوية
 ولا ينفصل الكلية الا بعد سلب الجزئية ولا ينفصل الجزئية الا بعد سلب
 الكلية فالتشبيه اذا كان مقصورا بصورة الكلية مقصورا بصورة الكل
 الكلية ومورها تحصر الشيء في الكلية وتجب فيها فلا يمكن ان يخرج منها
 ويجاوزها فظهر الى غيرهما من العقلية والابطل مودته والعلوم ومجده
 واذا كان الشيء بصورة الجزئية مقصورا بصورة الكل كان صورة الجزئية
 سورها محصورة في الجزئية وتجب فيها فلا يمكن ان يخرج منها الى الكلية
 غيرها والا فخرج عما هو عليه ذلك كل بصورة الكلية والمجموع صورة
 الجزئية فاذا خرج الكل عن حد الكلية والمجموع عن حد الجزئية تبطل الجزئية
 والكلية فيفقد وجودها بطلان صورها بالجملة اذا تجاوز الكل عن
 الكلية فيقطع كلية فيعدم وجوده فيشاهد الى المجموع واذا تجاوز المجموع
 عن فحمة الجزئية فيقطع جزئية فيعدم وجوده فيشاهد الى الكل بالكلية
 متناه الى المجموع والمجموع مجزئ متناه الى الكل فاذا شاهده الكل الى المجموع
 ينقطع وجوده فلا ينفصل في المجموع فيكون علما بالنسبة الى احد
 واذا شاهده المجموع الى الكل ينقطع وجوده فلا ينفصل في الكل فيكون
 علما

علما بالنسبة الى حد الكلية فالكل والمجموع ليسا موجودين في نفس الكل
 حيث يوجد بالنسبة الى حده ويغير عنه حيث انه هو وحيث علم بالنسبة
 الى احد الاخر ويعبر عنه حيث انه غير غيره والوجود الصوري السابع
 غير المشوب بالاعلام هو الذي لا يكون له حيث العلمية وتكونه غير
 غيره فلا يكون اذا امتدنا بينه وبين غيره لا يجد ولا متناها الى شيء
 فلما لم يكن الوجود المحبب متناها الى شيء يكون ناطقا في كل شيء فيفقد
 شاهده الى الكل يكون ناطقا فيه ويعدم شاهده الى المجموع يكون ناطقا
 فهو يعلم بغيره من الاعيان وعدم شاهده الى شيء من العقليات
 ناطقا فيها طاهر في غيرها وشرها وانها موجودا وخصها وعينها
 بل هو لباطنة وعدم تركيبة انفرد فيها منها واطهر واوجد في اطنها
 الوجودية منها واولي بها واقر اليها منها او عصمة العقلية اعصمة
 الكثرة والمعدلات والاعتدالات وهي تقسم على جزئية عن غير عاقر
 محب بعض الاعزاء بعضها ولكن الوجود البسيط الهزلي كان ناطقا
 منها يكون اوجد واولي واقر واطهر في اطنها الوجودية منها
 لعدم تركيبة فيه وتكون محبشوا لاختلاف اجزاءه وتطبع اسمه وعلما
 فالمرى اعدم تعيينه بالكلية بفوقه في المجموع وعن عدم تعيينه بالجزئية بفوقه

فالمراد من نفوذه في الكل تعالى عن الخيرية ومن نفوذه في الخيرية
 عن الكلية فالاشياء في هذا المقام حقيقة الشيء والشيء حقيقة الاشياء
 فان كانت من الاعلام فانهم المرام من الكلام من انباء هو على الشيء
 وفي حقيقة الاشياء بالجملة وصار الوجود بعبا ليه عن الحقيقة
 وتبين عن الشيء فاذ في جميع عصبها الفهم والشيء لم يبق
 الا الوجود فصار وجود انبائه لازما ولا شك ان ماسو الوجود
 بالذات هو العلم بالذات ويعبر عنه بالاعتناء اسجد فاذ الوجود
 وجود الشيء سواء ولا موجود علاه اي يكون بباطنه وهو امر جميع
 الموجودات الوصفية والفعلية التمثيلية تحت هيمنة جميع الشيء جميع
 ماسواه وجعله متفقا بالذات وعلا ماسوا واليا تحت جميع العوصا
 فليس شيء معه سواء لاذ لا صفة ولا قوة ولا فعلية ولا إمكان ولا
 كون ولا عين لاحد ولا محد ولا معدوم ولا موجود ولا ماسو
 ذلك مما يثار اليه ويعبر عنه ابد الابد ما في الذاير سواء لا بين
 مغفرو وهو محي والمحي والفلو وان شئت ان يعبر عنه بقيل انه هو
 الذات وذات الذات وهو الكينونة الازلية الاحدية المحمدية
 عن الكثرات المعزاة عن الاضداد المتزهة عن الذي الاشارة الى ان

عليه

عليه شيء ولا يعبر عن شيء ولا يكون على شيء ولا يكون عليه شيء
 ولا شيء شيء وهكذا هو بربك قدس سبع عن كل شيء ولا شيء عنه
 وهو عنوان القديم جل شانده دليله واسطة لا ينفك الى شيء ليكون
 محروبا به وخلوا من غيره فهو داخل في الاشياء لا يكون شيء في شيء
 وخارج عنها لا يخرج شيء عن شيء وهو الظاهر في كل شيء بكل شيء
 اظهر من كل شيء فلا ينفك في ظهوره الى شيء من الامكان ولا يكون ولا
 عين والفيض الشهادة والسر والجملة والملكوت والملك وهو
 يقول اما كنت حيث لا سماء صينية ولا ارض ماحية ولا عرش ولا كرسى
 ولا وعر ولا تم وكنت قبل هذه السموات وهذه الارضين باللفظ هو
 ووقفت على اقل كل موجود وان كل مشهود وان كان وطليق
 الى يوم القيمة كانه محله ومقامه وان كنت عن غير عليان رتبة
 وصدرته فان الانسان اعوز عن هذا الملك وجعل الله سبحانه في من
 كل شيء شيئا كما ان الله سبحانه جعل هذا الملك هذا المقام الذي هو رتبة
 وعنوانه ووصفه الفهم كذلك جعل نفس الانسان اسما وعنوانه
 وصفه الفهم كفن وصل الى معرفة النفس التي هي صفة مع قطع النظر عن
 انها نفس حقيقة ذواته وكيف النجا وحجوا الموهوم ومحو المعلوم

فقد يلج في رتبة المعرفة ولا يصل النفس الى هذه المعرفة الا ان كانت على
 صراطها حينئذ لا يرى شيئا الا ترى الله قبل ذلك واما اذا كانت
 في السجدة ومبغية بالموهبة ومبغية بالقبول لا تكاد تبلغ الى ذلك
 ابدا وذلك لان الانفس في هذا الملك من المراتب والمرتبات
 الاوضاع وما في الاوضاع من المراتب والمرتبات ادراكه وجدانه
 لما في هذا الملك حكمه عوارض فيك بها الاعراض وله جواهر فيك
 فيها احوال هي فيك كل شيء باله محصور فحاشية ذلك الشيء ومن
 حاشية فبقوا به يدرك الاضداد المحيطة ويعقل يدرك العقول المحيطة
 والمعاني الكلية ويصف يدرك المفردات المحيطة وهكذا لو كانت
 ممكنة في المراتب والمرتبات لا يدرك الا المحرود اذا كشف
 واعرض عن الوجودان والوجدانيات لا في الوجود الذي
 عنوان الذات فلا في الاقوال المطلق الذي هو الوجود المحي
 للملك ولا في شيئا من الصفات المشهود الا ويرى ذلك الوجود كله
 ولا يرى نور الا نور ولا ظهور الا ظهوره ويقوا يكون لغيره في
 الظهور ما ليس له حتى يكون هو المظهر في غيبه عن محتاج الى
 ملك عليك ومعه يقبل حتى تكون الانوار هي التي توصل الى الملك عيني

للاثرات

للاثرات الاخرى وصل الى هذا المقام فقد يلج في رتبة المعرفة في
 المحلوق معرفة ازيد من معرفة الوصف فطوبى لمن خاضه بهذه
 اقامة الكاطبة التي يخرج عنها انهام الحكماء واهام العلماء **درج**
 اعلم ان فيهم موارد استقامة الاكتمال الاضمار والعدم والمعرفة والمفاهيم
 والامكان والمكون والقوة والمفعلية على كل من الامر واللاية
 لتعلم الحكماء حتى يفوز بالمطالب المستقيمة بها ولا علينا ان نبينها
 في صفحة الالف كما مر صفة حلاوة وتيقينات متميزة كل علمها الى
 الامر كالالف المستقيمة والالف المنحرفة فان المستقيمة مستقيمة **ب**
 والمنحرفة من بالاختيار فللمستقيمة **ب** حقا حجة الفية ووجهة استقامة
 وكذا المنحرفة **ب** حقا حجة الفية ووجهة انحطاطها فلو لم يكن وجودها **ب**
 اشتراك وهو الالفية وجسديا فانه وهو الاستقامة والانحطاط
 فالمستقيمة ممتاز عن المنحرفة بالاستقامة مدله مد المستقيمة والالفية
 ان يخرج عنه والانحطاط مدله المنحرفة ولا بد ان يتجاوز عنه المستقيمة
 مقناه الى نفسه لا الى غيره فانهم ولا شك ان المستقيمة اذا شاع الى
 هذا الاستقامة ينقطع لديه وجوده فلا يلبس ذكره خارج حله **ب**
 في غير حله وهكذا المنحرفة المستقيمة باستقامة معلوم في المنحرفة والمنحرفة

باعتباره معلوم في المستقيم وكل موجود في حيزه في حيزه موجود كل
 وفرضه في فعلية وتملكا وكونا وظهورا وصفها وغير ذلك من
 الالفاظ وجوه التسمية يعرف معرفة يعرف من معرفة هو لا
 الكلمات المذكورة انشاء الله ومن حيث كون كل منقطع الله المبد
 الاخر في معرفة ما كان مفصلا فاذا كان كل عدم الاخر في المستقيم با
 يفي الاختلاء عنه يقال بغيره انفية نفيها اذا اخبرته عن اليلد
 طورية فهو في معرفة عن المنفي باختلاءه في الاستقامة عن نفسه
 متقية عنه فكل في معرفة مع الاخر وهكذا يمنع المستقيم باستقا
 الاختلاء عن نفسه وهو متفق ومنع المنفي باختلاءه الاستقا
 عن نفسه في حقيقة فكل متفق مع الاخر في الالفاظ وكلمة الاعتناء
 المطاوعة وان كان معناه حينئذ انضمامها في الالفاظ
 وفيه من المحجج ان العبد لم يقل ومن ذلك قوله الاثر يمنع
 يكون مؤثرا اي يرفع عن الانصاف بالموثورية والاقبل صفة لها وهو
 يمنع الايض ان يكون اسود اي الايض من حيث انه ليس في الالفاظ
 صفة الواد وبها في غيرها ذلك لان من ان عرسا محروود
 الامتداد وكل حدها الى صفة كالواد فانتهاه الى صفة كالواد

فانه

فانه منتهاه الى صفة وهو البياض وكل منهما عدم الاخر في الالفاظ
 الى البياض لا يقبل صفة البياض والبياض بقاءه الى الود لا يقبل
 صفة السواد وكل متفق عن الاخر فذلك في مثالنا المستقيم يمنع
 عن صفة الاختلاء والمنفي يمنع عن صفة الاستقامة وكل منهما
 مفاتيح للاخر فكون المستقيم غير المنفي تحل يد لنفسه بالاستقامة
 كون المنفي غير المستقيم تحل يد لنفسه بالاختلاء فمقارعة المردودات
 تحل يد انفسها بما يحل يد وهذه المعادلة هي بنوثة الترتيبات
 المقيسات والمردودات بنوثة لا تكون كل مجرد عن الاخر فلم
 ان طال اليلد الكمال هو الوجود في الخارجية اذا كلف المنفي
 متطامع كونه وجودا فاصدا يطلق عليه فقط العلم والنفي والاعتناء
 بالبنية المحروود خارجة عنه فاذا قيل ان المستقيم معلوم متفق
 في المنفي فلا بد ان المستقيم معلوم بالذات او متفق بالذات بل
 المراد ان كون المستقيم محض معلوم متفق واذ قيل ان ماسوه
 متفق معلوم عن صفة فليس المراد ان ماسواه متفق مرفوع معلوم
 محض وعن بالذات بل المراد انه موجود في حيزه دون حيز الاستقا
 بالحنة هذه الكلمة جارية في المعاني النسبية الاضافية والمدايل الو

التمثيل والمصاديق الكونية العقلية والمراد من الكل الوجودات
وهذه الموارد هي المرادة المقصودة فاذا عرفت ذلك فاعلم ان
ايضا اذا نظر الى الالفية ضلالا في الالفات وراها غير متناهية
واحد منها متعلمية في مصفيتها ومصفيتها ظاهرة في مصفيتها وهي
غير محبوسة وغير من مصادرها وانها هي في جميع ما بينها وان
لا يتبين شيئا منها وهي من حيث انها هي في المستقيم منها لا تتغير عن
مصفيتها بل في حال كونها في المستقيم تصلح من حيث انها هي للظهور
في المصنف وكذا العكس ومع ذلك لم يجزها الاستقامة ولا الانحطاط
بل هما مضمحلان في سطوع نورهما مثل شيئا عتق من غير ظهورها
عن تلك المحالة بالامكان والهوة استعادة اذا اصل الامكان في
اللفظة المتكلمة يقال امكنة من الشيء اذا امكنة منه وجعلت له عليه
وقدرا فتمكن منه واستمكن وقدر عليه فاستعمل في السنة المحل في
المفقوف في مقام الوجود والكون والتمكن من الكون التهيأ له فيها
يمكن النطفة ان تكون علقة اي النطفة هي هيته مسقاة لان تكون
علقته وليست لعلقة فالامكان يستعمل في مقام تهيئ الشيء لقبول صورة
بعد ضلع صورته الاولى كما يقال هذا الخبث يمكن ان يكون سريانا
قهياء

فهي للصور السريانية بعد خزع الصورة الاولى فاصل الامكان
هو الصلح الانفعالي النصفية فيملا حطة صلح الالفية للالفات
يقال الالف يمكن ان يكون هذا الالف وذلك الالف يصلح للالف
بهذا الوجه ولكن تلك الصورة لم يلبس على ان الالف هي حيث
اللفظ يكون منفصلا عنها اذ لا يلبس فيه صورة الاستقامة ضلالا
صالحا للانحطاط وكذا العكس فلا يحتاج في تلبس الالف بالاستقامة
مخاضا الى خزع صورة الالفية بخلاف النطفة فان صلحها لصورة العلقة
وطلبها بها بعد خزع الصورة النطفية فغيره يمكن ان يلبس والظهور
والامكان انفعالا لا لغيره ان المراد منه هو الامكان الانفعالي والامكان
المصور او بالامكان الرابع اذ لا يحتاج الى خزع الصورة الاولى كما لا
الانفعالي ولا غير غيره بالامكان المجازي بالخلة فالمقصود من الامكان
الرابع الفعل للنجاة والظهور وهو المقصود من الطواء الالفات تحت
الالف وفوقه فيها وعدم انجاسه بمجودها وهكذا اصل الحق
الفاعل كالفعل الالف الهوة اعم واسهل من حيث المعلق منه اذ لا يتعلل به
الفاعل يمكن ان يتعلل به فظهر فيكون موجودا كما هو حاله في الخارج ويمكن
لذلك يتعلل به فلا يكون موجودا كما هو حاله في الخارج بل يتعلل به في

يمكن ان كان الكائن من متعلقاً قوة زيد ويمكن ان يكون متعلقاً
 لقوة فتكون كاشية ويمكن ان لا تكون خفية كما كانت القوة فاهو
 بالقوة اعم مما هو ثابت بالفعل ونسبته بالفعل الى ما بالقوة نسبة
 الى العلم ثم تلاوا في السنة المحكم وفي المصنف فابقوه الشيء في الصور
 التي يمكن ان يمتص بها سواء تصور وتلبيح ام لا وطا بالفعل الذي
 الى تصور وتلبيح بها كانت موجودة فاما لم يكن له صلوح وامكان
 يعبر به بالعقلية المحضة ولا مصداق لها في المحركات والمحوادث
 بل الوجود الصرف هو الفعل المحض اذ لا يعقل العلم في الوجود الصرف
 وما ليس لها معنى الا لعدم المحب ولا يعقل في الموجودات نعم
 الاشياء بالنسبة الى بعض لم مقام القوة وان كان في قوة
 ويصل الامر بمصاعدا الى الله له صلوح لجميع الصور الكونية
 شيء فيها بالفعل كما حينئذ هو القوة المحضة وبعبارة اخرى كما
 الوجود الذي يعطي الوجوداً امه وحده هو الوجود المطلق والوجود
 المحض الصرف بحيث فذلك لما كان كل شيء بالنسبة الى غيره قوة
 فالقوة المطلقة الدارية في القوات المعطية اسمها وحرها لها
 هي القوة المحضة وهي العلم السابق على الاشياء في المبدء
 هذه الله خلق الاشياء من العلم الا انها الكونية تحت هيمنة الوجود
 المانع

الاعم مستبينة متبينة لم تكن قوة محضة فتوقها عن فعلتها وفعلها
 عن توقها ووجودها عن عملها وعملها عن وجودها بما عجز الشيء
 اذا كان صالحا للتصور ويصور ولم تصور بها يقال انها في قوة ولم قوة
 الصور بها واذا كانت حاصلة لم مع صلوحها يقال ان توقها صادر
 بالفعل وهو بالفعل وهي فعلية ولذا لما كان العالم الفطري لا
 بالصفا الغيبية قابلاً لأن يكون محالاً لادراخ العلوية واما الاشياء
 المثالية ومظهر الاثوار العقلانية مع انها معدومة فيكون العالم
 القلق معدومة ذلك الصفا والصور والادراخ ولا شياع في الاثوار
 على علمه لما سئل عن اللا الاعم صور عادية عن المواد عادية عن القوة
 ولا استعداد ولا استعداد هو القوة الا ان الصور الكامنة في الشيء
 اذا قربت من الفعلية يقال انه استعدادها من قولهم اعدت فاستعدت
 قهراً ولا يقال انها في قوة ولما كان الفعلية مختلفة في الطائفة والكافة
 والوقت والمحلطة والاعتدال والاعراف كان بعضها اقرب من فعلية
 الصور العلوية فكان استعدادها وتبينها العبد فتكون كاشية وقوة
 اعم معدومة فيكون ذلك الصور فظهر في الفعلية الا بالاعتدال
 والشمسية فالاصح الاعلى اقرب من الصانع المعدل فهو اقرب من الكدر

الغلب المرفوع على القوة والاستعداد لمعلم علو الملائكة عن
 كثرة الفعاليات وظواهرها المصاحبة لها وخواصها غلاظها وروافدها
 سفليها وعلوياتها فعلم ان عالم القوة عالم المادة وهو عالم الصلوح
 الهائيل والاشك انما مع الاقتران بصورة من حيث الاقتران لا مع
 بصورة اخرى نعم هي رخيصة ففهموا جميع الصور في صورة واحدة
 لن تصور بها ولا شك ان المادة لا تصور في ان واحد الا بصورة
 واحدة ولا يخرج من قواها الى الفعالية الا قوة واحدة الاقتران بصورة
 من الابدن لقوة تصور بصورتها جميع المعانيات اى ليس صورة منها
 عليها بالفعل ويصعب سلب كلها عنها واذا خرج من قواها فعالية المادة
 مثلا لا يخرج فعالية المايه في ذلك الان في ان واحد الا بصورة
 واحدة من الارض بصورتها متفاديين بل على نحو العاقب
 فيكون الشيء قوة الشيء ان صورة معدومة في الشيء الاول
 صورة اخرى فافهموا ان يمكن ان يطلع الاول ويصير بالافنى فيصير
 الحكم عن حاله صلوح المطلق للالفاظ بالقوة وذكر ادراكها
 قوة الخلق والظهور ان الثبوت الالف لم يرد على ذات الالف
 وهو من صلوح الالف المستقيم صالح الخلق بالخلق ونسبه الى الكل
 على احواله

على السواء ولا يلزم اذا تعلق بالمستقيم والخلق ان يطلع صورة الالف
 بل في كل ان تعلق بالكل صلوحه للظهور بالكل والحكم لما اراد ان
 عنه علم تفيد تقييد اذ قد معد مع صلوحه للكل اذ الوصل
 عبر بان ما سواه منه معد وهو فاعلم ما سواه ولكن ليس المراد
 من هذا الف والفعالية المتبادر الا ان كان بالجملة الالف الى
 لتعلق هذا المقام ليطلع ما علم في الاكوان والوجودات الالف
 المعينة بالكل استمارة لفهمهم نفوذ الالف المطلق في الالف
 وانظروا في تسلطها وادانها في الحكم الى الالف من حيث
 مع قطع النظر عن القناعات الالفية ووجودها لا يرى الا الالف
 فيصير عن هذه الحالة بان الالف يطلع على الف وما سواه يطلع
 بالالف والمقصود تفهم ان الالف اذ هو هو الالف وهو جميع
 الالفية جامعة الالف الفطرية البصر عن هذا المقام صورة وقفا
 الالف الصالح والمقام الالفات المعينة والمراد في كل منها غير
 المراد في الباقي فافهم فاذا عرفت موارد استعمال تلك الكلمات
 واختلاف المراد منها باختلاف الموارد منها حيثما احتاجت الى ما عرفت
 واوردها اجالا في معنى المثل فلا خير بتفصيله في اخرى لبيان

موارد استعلاقتها في العالم الكبير انما يرى في خلق الارض من تفاق
دره اعلم انك اذا نظرت في الوجود الوصفية والاعراضية
 التسمية من اول الوجود الى اخر الوجود ترى فيها اختلافات
 والصفات في عالم ومنها ان منها لطيف ومنها كفيف ومنها نيران ومنها
 فلما في منها موجودات شتى ومنها ذات اصل حاد ومنها غليظ ومنها سميكة
 منها سميكة ومنها ارضية منها ذات وفيها صفة وفيها جوهر وفيها
 عرض منها عقلاني جبروتي ومنها روحاني ملكوتي ومنها طبعاني ومنها
 وفيها جسماني منها جامد ومنها نباتي ومنها حيواني ومنها انساني وفيها نبوي
 وانما راجع الى الوجود اسفله بالقياس رؤيته الانوار المترتبة على كل
 وليس ذلك الا خلافا لاجل الصور العقلية المتضادة فالذات لا يتصور
 غير العلة في بلوه والطيف لطافته صار غير الكشف بكماله وهكذا
 الموجودات واذا انشئت نظم تلك الوجودات وحلت عقلها في تلك
 تركيبها بان نظرت الى حروفها واجزاها ترى ان الباقيات مثلا ليس
 الا صفات ومراعاة وشفاة وهمية وثقلا وغيرها من الصفات الباقيات على
 على المادة العنصرية واذا لاحظت العناصر ترى ان النار واليابس
 وبموسم ونسارا وانما بلل والهوا والرياح والبرودة وشفاة

١٤٩

والنار

والماء والرياح والبرودة ورطوبة وسيلانا والرياح والبرودة و
 وانما اذا نظرت في عارضة على المجد الطبيعي والرياح والبرودة
 وترتبة وحسب ومكانا ونظاما وهكذا اذا نظرت في العالم ترى
 ليصفها ونورا وعلا وجوهر وشفاة على المجد الطبيعي والرياح
 هو الانما وكما وترتبة ونظاما وهكذا واذا انك كل جسم ما ترى
 والارضي وحلت عقل جميع الوجودات وانشئت نظم الصفات العقلية
 الا عرصة الصفات المتضادة والصور المتمايزة وهي عرصة الوجودات
 الوصفية نظم في هذا العرصة بعض الصور اذا الوصف مع بعض يرى
 عارض لبعض وهو معروض له كما عرفت من ان صورة الباقيات اي
 الباقيات عرصة على العنصرية وهي على الجمالية وباختلاف في الصور
 والصور العارضة تختلف الوجودات المركبة باختلاف في الصفات واختلاف
 وعرض الشفاة والبراقة والصلابة والحمرة والثلث واختلافها
 المواقف كما ان باختلاف في الصور العنصرية من الحرارة والبرودة
 البسوة والرطوبة والانبساط والانتثار والكتافة والقائمة
 والبيلا والانعقاد واختلافها مختلف الميزان والاهوية والمياه والاك
 وتيرة وهكذا العقلية في امتلاك ان تلك الصور بعضها بعض معروض

ينسبها على بعض الأختلاف في الأكوان المتمثلة وبغلبة بعضها في
 بعض امتداد من بعض في مغلوبة ذلك غير فصار ذلك غير الاخر
 اليافوت صار غير الماس فغلبة المحرقة مثلا في اليافوت ومغلوبة
 في الماس وهكذا في سائر الصفات وكذا العكس فاذا انطوت اليافوت
 على المحرقة دون البياض في الماس بالعكس فتحكم بان الامر المحرقة
 موجود في اليافوت والبياض معدوم وفي الماس يحكم بعكس ذلك وهكذا
 في سائر الأكوان والصفات فالموجود من اليافوت لا يملك الصفات
 التي في الصفات وكون بعضها عارضا على بعض وكونه مفعلا
 لكل في ماصول الصفات الاخر باعتبار المعروض كان اليافوتية صفته
 للعنصرية مثلا وهو صفة عارضة للجمع الطليع اليافوت باعتبار العنصرية
 مثلا صالح لان يكون ايضا مادا اذا صار البياض والمحدية عارضا
 على العنصرية بهذا الاعتبار يقال ان اليافوت في قوتها الماسية اوسع مغلوبة
 فيه ولكنه يمكن باعتبار المعروض ان يصير بالماسية وهكذا الاخر في الماس
 فاذا اليافوتية والماسية فطليان كانت في قوة العنصرية فظهر ان حصل
 ان ان خصوص بان صفات العنصرية تحصل المحرقة والشفافة والالوان
 في يافوتها وانما ان في فضل البياض والشفافة والمحرقة والالوان

منه

في ماسا ولم يظهر عليك تلك الصفات لم يكن ماس ولا يافوت فكذا
 ظهرت حصول ماس او يافوت فلا في الماسية والياقوتية اذ تلك
 الاثبات بالاقتران بين الصفات يحصل صفة جامعة وهي الماسية بالاقتران
 فاذا حصل اليافوت والماس حصل اليافوتية المعروض وهو الصفات
 العامة كالمحرقة والبرودة والليونة والوطوبى مثلا والهادس
 وهو الصفات الخاصة لكل منها الحاصلة من اقتران تلك الصفات
 العامة على نحو خاص والمعروض كما عرفت مقام القوة والعلة
 الفعلية فكل اليافوت والماس له مقام فعلية ومقام قوة
 فبلا حقة الفعلية مباد كل في عتري الاخر عمدا واعترا وبلا حقة
 القوة صادرة على الاخر فاذا اخذنا فعلية اليافوت في حيث
 نفسها لا فعلية الماس في حيث نفسها نقول ان اليافوت يمنع ان
 يكون ماسا والماس يمنع ان يكون يافوتا او لا يقبل الموجود في اليافوت
 ان يوجد في الماس وكذلك العكس ومع ذلك اليافوت موجود بمسما
 في عمله والماس بمسما الماسية في عمله واذا اخذنا فعلية كل القوة الاخر
 نقول ان اليافوت منع في قوة الماس وبالعكس واذا وجد مع
 ذلك في قوة الاخر غير في يقال ان اليافوت مثلا يمنع في الماس

التي فيه الفعل ويرى كل من يكلم بكلام مفيد ولا شيء هو كذا
 ولا يوجد منه سائر من اعتبر بل ولا طيفت اليها فضلا عن المواد
 من ان فكر الشيء في لفون كلاما واستقراء معتدلة ولا يلحق
 الا فيها وحيث جبرمتها بالجملة ايضا الملقى الكلام طاهر من ادب
 مراتب الكلام فاذا صدر الكلام من الحكيم والقاه الى مخاطبه في
 يد من يراى به على حد كونه فانه بالفعل وعلى حد راحته وعلى
 قدر فهم مخاطبه فلذا ورد في الآثار ان كلام المرء دليل عقله وعلمه
 اما طهرا وتفوق عليه العلماء الاخيرون يدل عليه العقل السليم لا غبار
 فاذا عرف ذلك فاعلم ان القرآن كلام الله المتزلج على سواها
 منكما قال تعالى فاعلم انما انزل بعلم الله وفيه من كل شيء ولا ريب في
 الا في كتابين وما هو طاهر الكتابين شيء وهو مؤلف من الفاظ
 طاهرة المباني والمواد وليس مراده بجملة من طاهر عليه حجة
 اهل الظاهر فقط ولا كان ناقصا بل مراده بجملة من طاهر على حد
 وضعه عليه وهو الواضح كما هو الحق في المسئلة وقد وضع اللفاظ
 على المعاني والمعاني مراتب بالانبياء الى هذه المراتب تختلف
 بعض منهم عالم وبعض جاهل والجاهل لا يعرف هذه المراتب في الالفاظ

كلا يتبين العالم بها وكشف النقاب عن وجهها وهذا السيل يقول
 في تفسير الكشف معنى اللفظ والظاهر عما حوت من الغرض مقبول
 المرفى قال اسفرت المرأة عن وجهها اذ اكتشفها واسفرت الوجه
 اذ اظهر او من الغرض معنى اليها يقال فسرته اليه من باب فسر
 يفسر واو ضمة والتفصيل للمباعدة في البين والوضوح فا
 لتفسير لا يطلق ويراد به اليها الله تعالى في القواعد المعينة
 والمعاني المعنوية ويعرف كل من له حظ من العلوم الظاهرة
 وبها طلبة الدارين وقد يطلق ويراد به ما هو اعم من الظاهر فيقيم
 التفسير باعتبار مراتب المعنى الى الظاهر وظاهر الظاهر والباطن و
 باطن الباطن **والثاني** وباطن الثاني وباطن الباطن وهكذا
 الى ما شاءه وشره في تحقيق بعض خواصها وتمثيلها على قدر ما بلغنا
مقصود اما الظاهر فهو تفسير الكلام بما يفهمه المفسر من
 لغة الخطاب وهو تفسير المفسر في ظاهر الكتاب بما يفهمون
 من ظاهر لفظة تفصيل حينئذ امور فيها المفسر والمفسر له
 المفسر والمفسر به اما المفسر فهو المبين العاد بلفظ الخطاب
 واما المفسر له فهو الذي لا يعرف ظاهر اللفظة التي وقع فيها الخطاب واما

المفسر فهو الكلام الذي هو عند المفسر مطبوعه الظاهر وعند المفسر لم يجهول
 واما المفسر فهو الكلام الذي هو مطبوعه الظاهر عند المفسر لم يجهول
 بين المعنى وكيف عن وجه المفسر استداره فالمراد من المعنى هو
 المقصود من اللفظ العام بالمعنى لان اللفظ الواضح المفسر
 كان ام عينا كما اشتهر بين القوم حيث يرمعون الالفاظ الجبهه
 التي يفسر بها الالفاظ العربية معني لها فيقولون مثلا معني قال
 كفت هذا وليس يرعوني واما المعنى هو المطبوع في الالفاظ غير كان
 المراد ام عينا وفي اللفظ المفسر ترجمه لللفظ المفسر وهذا
 هو الفرقان بين المعنى والرجحان فالمعنى الظاهر هو المفهوم المراد
 من ظاهرات العبارة واما تفسير الظاهر الظاهر فهو ان يفسر في
 ظاهر الكلمة بحفظ صورتها والتصرف في ما فيها من دون ملاحظة
 لظاهر التوابع الموضوعه في الاستقادات وظاهر التوسيع كقوله
 قوله تعالى ما عطينا امهم انهم اعزوا ما عطينا امهم وهو اجمع
 وتفسير قوله تعالى ما عطينا امهم انهم اعزوا ما عطينا امهم
 الطغيان واخران كقوله الصادق عليه السلام في قوله تعالى واخذوا
 ميثاقا عظيمنا ميثاقا هو العقد عظيمنا هو المعنى وهذا تفسير في غيره
 تنكس

تنكس واما الباطن فهو ان يبقى اللفظ على معناه اللغوي وتفسير
 بالظن غير ظاهر بان تفسر في حواشي على الباطن غير في
 معناه اللغوي وذلك لان الالفاظ التي هي في اللفظ متعلقة في
 الاثار والمعلوكات اثار جبهه اثار متعلق فيها جميع المعاني والمخاني
 الجارية منها لان الالفاظ وضعه حقيقة على تلك الحقائق الجارية
 في الالفاظ والمعلولات فاجابوا تلك الحقائق والمعاني في التوابع
 والاهل هو تفسير الباطن كقوله السماء والارض في قوله تعالى اولم ير
 كبروا ان السماء والارض كانا رقا فنفقناهما فجعلنا السحاب
 اللفظ ما غير هذا التفسير عن معناه اللغوي لان المعنى والمحققه اليه
 في وضع اللفظ معتبره باقية على حالها وهي كون معنى السماء حقيقة
 حجة الفاعل والارض حجة القابل الا انه لو اريد من اللفظ هذه
 باعتبار وجودها في ضمن معلول خاص شخشي فهو تفسير الظاهر
 اريد باعتبار وجودها في العلل والمؤثرات فهو تفسير الباطن كما
 في المثال المذكور **واما الثاني** فهو ارجاع اللفظ وصرفه
 اللغوي الظاهري الى معني اخرى منه نظرا الى جوهره ولطيفه المتكسر
 بين المعنى اللغوي الظاهري وبين الاضغ منه الساتر الجارية في غيره

معناه اللغوي ما خذ من ال نول اذا جمع وفي القاموس اول الكلام
 تاويل اوله وبعده قدرة الله والى هذا ينظر اصطلاح الامين
 في التاويل فانهم يقولون ان اللفظ ان احتمل معنيين فيفهم اهل
 اللغة اهل المعنيين وفي الاخر فالله يفهم من اهل اللغة فهو
 الراجح بغير فهم اهل اللغة ويحتمل اللفظ بالنسبة الى هذا
 ظاهر والاخر الله لا يفهم اهل اللغة مرجح وديمق ما ولا
 فالتاويل في اهل المعنيين المحتملين من اللفظ الله لا يفهم اهل
 اللغة الى ما يطابق ظاهر اللفظ وايضا منه وايضا قدرة
 الشيء كاشا ما كان عزائ شهادية او غيبية وديمق ما وبعده
 او اخرية فصرف اللفظ الموضوع للشيء عن ظاهره الى بعض غايته
 هو التاويل وبعبارة اخرى ان اللفظ موضوع للشيء صورة مقبولة
 جلية او غيبية او ضمنية او شخصية لو حفظ في الوضع ووضع
 لاجلها وصورة متميزة يظهر فيها لفظ متمم لا يحصى ولكن نظر اللفظ
 ههنا في استقام اللفظ المعنى الى مئة خاصة فالتاويل هو صرف
 اللفظ عن هذه المئة الى مئة اخرى التي يظهر المعنى فيها ايضا نظر
 حققة السارية المجازية كما ويل الماء في قوله تعالى وانزلنا من السماء

ماء اظهر الى التوبة المطهرة لرضي الله عنه في قوله تعالى
 يظهر ان الا ان يظهر كل مجسبه وليس فضل الماء ومقوسه في المقام لا يظهر
 وهو في التوبة موجود مشهود فصرف اللفظ الماء اليها جائز وغير خارج
 المقصود وهكذا اكثر العبر من هذا القبيل ولكن فهم فيهم سائر
 القى صوب بقدره العالم على التعريف في الكلام والافاضة مؤيد القى
 بالخواهد العقبية المحلة من الكتاب والسنة وبها همة العقل في
 القى فلا يجوز التاويل ولا القى مطلقا بل قد ساهل قطع في
 يقية كما ان كسبه الصوفية قد علم الله واولون كما دله وسنة نبية
 على حسب ما يرون من عند انفسهم فلا يربحان من الله وسوله فهذا هو
 التاويل في المعنى الخا من الله هو قسم من القى وقسم لباو افراده الله
 وذكره في القسم وقد يطلق التاويل ويراد به ما هو خلا الظاهر وهو
 الله يع سائر اقسام القى ويبرر المقائها الى المحاكات وهو
 الله لا يعلم الا الله والراسخ في العلم اى الاية عليهم وسيتهم المعلقين
 منهم قد برر اما ما ويل الماطين فهو ان قول الرجل الله هو الباطن من اللفظ
 الى كمال وصفته اليها هو كذا ويل محمد عليهما السلام الذين هما باطن السما
 والارض مثلا في الاية المرفوعة الاله والشاء المطلق والعلو والاسفل

على ما دونه من المذروقات والمبررات وما باطن التأويل ^{تفسير} فهو
 اللفظ المؤول اليه بالرجال العلل ^{مؤول} وهو المؤول اليه هو الباطن في
 اليك ان قصر التوبة في المثال المرفوع بالفترة الطاهرة الذي حبر
 عن كل من ظهور وما باطن الباطن فهو تفسير اللفظ الموضوع بالاش
 بالمؤثر الا على الله هو علل العلل في راي للحد الطاهر في كماله
 وصفاته واسما الله هو اظهر منها فقد فان هذا التفسير ولد لاظهار
 لم يتطهره لانها في الباطن ايضا فتجريد بطون القرآن بسبب ^{سبعين}
 كلمة عن عدم الشاهد كما في خبر اخبار عديدة وهكذا سوق الكلام
 وظهر في باطن باطن التأويل وتأويل تأويل الباطن وهكذا ^{يد}
 مراتب التفسير الى ما شاء الله فلا ينفك في المعاني ونهاية وهذه ^{تعد}
 والاصطلاحات اسميها مشايخ العظام رضوان الله عليهم من ^{الاصطلاحات}
 كما هو الواضح من تتبع الاحكام وجاس خلال تلك الايام ثم اعلم انه لا
 يجوز الا تكال ولا ستاد فيمن انحاء القاسي المذكورة الا دليل
 قطع وشاهد يحكم من الكتاب المجمع على ما عليه او السنة التي لا ^{تخلو}
 فيها اوجاع محصل خاص او عام او دليل على تعرف الحق ^{تفسير}
 لقنا العبد الصالح الكاظم عليه وعلى آله وابائهم واوليائه صلوا

الملك

الملك الدائم من امر القوي فادونه الى اوش الخدش فما حوته
 وشيء من التفسير في الاستتمار والتطبيق بما اشترطه الله من الخاء
 الدليل الحاد وتفسير الاستدلال اليه الا من قصده من مرض وهو دليل
 وهو من تأويل الجاهل في المثال المبطلين ^{مر} اعلم ان القوى ^{مختلفة}
 في ان صفة المشوق حاد حقيقة هل يميز في بقا المبدء عام لا على احوال
 مستمرة واداء مختلفة وصار اختلافهم في ذلك سبب الاختلاف في حيل من المثال
 الشرعية والفروع الفقهية كما سنشير اليه بعيد هذا ان شاء الله وشرح ^{الكلام}
 في هذا المقام انه لا خلا عنهم ولا ينبغي ان اطلاق المشوق على الاذهان ^{صفت}
 المبدء عنها وقيامها وظهورها به كاطلاق الضارب على كان مباشرة
 للضرب على المباشرة حقيقة كما انه لا خلاف عندهم ولا ينبغي ان اطلاق ^{عليها}
 قبل صدق المشوق على اطلاق الضارب على من سببه عن الضرب ^{بما}
 اختلاف بين صدر عن الضرب وانفقه كالضارب لمن كان قد ضرب ^{بها}
 مع كونه لان غير ضارب على اطلاقه عليه حقيقة او مجازا والتفسير ^{القوى}
 وصار سبب اختلافهم اختلاف في المشتق في الموارد المختلفة من اوضاع ^{رد}
 ما يقطع بتوقف الصدق بها حقيقة على وجود المبدء وكون الذات ^{مباشرة}
 به كالقائم والقاعد والحار والبارد والهابط والصاعد والمنفرد

والساكن والمخلوق والمخاض والابيض والاسود والاحمر والمملوك
 والعايب والخاص والناظم واليقظ ونحوها وموارد اخرى مما يقطع
 فيها بالصدق حقيقة مع انقضاء المبدء وعدم وجوده بالفعل كالحجر
 المنكسر فانه لو اعتبر وجود المبدء بالفعل في الصدق فيها لما صدق على
 بالكلية فانه لا يتصور معناه الا بمقتضى اجزاء الملفظ منه وهو حرف
 تنفقه اولا فالا ولا يجمع في ان واحد فصل حصصها لم يتحقق المبدء
 وبعبارة اخرى فلا يتصور وكالمؤمن والكافر فانه لو اعتبر في صدر الحقيقة
 وجود المبدء لما صدق على كل من كان منها ناعا او مخالفا للملوك عن التمسك
 والاكثار والذين هما مناط الاعيان والكفر مع ان الاجماع قائم على
 في المجالين الى غير ذلك من الموارد التي بعضها كالأول وبعضها كالثاني
 ولا تكون قاصرة من نظائر اخرى عن يدرك الحقيقة والواقع فهما
 وبما لا ينفك عن ان وضع الشك على نوع واحد ولا يخلو من غير الحقيقة
 ومنه وما في خلق الارض من تفاوت ولم يلقوا الى التواتر ولم يلق
 جهات المسئلة ومواقع الامثلة ولم ينفكوا حقيقة الالات والمبدء والصفة
 ذهب كل جهة وسلك غير ذلك الاخر فاصف كلامهم ومصادق انهم
 فصل يعلم الاشتراط مطلقا ونحوه فاعلم ان على الصدق مع عدم اعتبار
 المبدء

والله هذا نه كثير من المقترنة واكثر الامامية وقيل بالاستصحاب
 بما دل من تلك الامثلة على ذلك ونقل هذا عن غير الزيد في المحصول
 والبيضا في المذهب واجد الاشاعة والاله المبدء والامامية المحدث
 للايمان الا سوا ذلك وجماعه **وقيل بالفصل** بان
 المبدء ما يمكن بقاؤه كالصيام والفقير فالمشوق حجاز وان كان
 لا يمكن بقاؤه كالصادر السيل غير القارة نحو النجم والاشعة
 حقيقة **وقيل** بالتوقف في المسئلة لصادم الادلة من المجازين
 نقاض الامثلة من الطرفين ونقل ذلك عن الامثلة والماجي وقيل
 على الفروع بما اذا كان المشوق محكوما به كقولك زيد مشرط او قال زيد
 واما اذا كان محكوما عليه كقوله تعالى الانية والانية فاجله والانية والانية
 والشارقة فاقطعوا واصفوا المشركين ونحوها فليس على الفروع بل
 هو حقيقة مطلقة سواء كان الحال ام لم يكن **وقيل** ان كان
 احاد الالات بالمبدء اكثر بحيث يكون عدم الانصاف بالمبدء محلا
 في جنب الانصاف لم يكن الا موضوعا عن المبدء وراعيه سواء كان
 محكوما عليه او غير محكوما عليه فكل هذا الوجه ام لا فالا لاطلاق حقيقة
 لانهم يطلقون الشك على الحق المذكور عن دون نصف القضية كالكاتب

المبدء

والعلم والمعلم ونحوها ولو كان المحل مصفيا بالصفة الجوهرية
كالنوم ونحوه وقيل بتخصيص محل التراجع بما اذا لم يطرأ على المحل وصف
يضاف الاول اذ لو طرأ من الجوهر كمالا فيه او بغيره فانه يكون محلا
انفادا **قيل** بتخصيص محل التراجع بما يقتضيه الخلق من المشتق لا
الرواء بما علة هذه الاداء المختلفة والاهواء المتنوعة التي قد
الكل قتيق وزفير كل منهم ما ذهب اليه بالدلالة التي ليست سليمة من
الناقصة والارادة واجاب على عاردها باجوبة لان في عالم الارادة
اذا ما ملك فيما عجز في هذه العجالة وعضضت ما فيه فبصره في طالع
الامر في المشتق وسائر الصفات على وجه واحد ما تروى خلق الرحمن من
تفاوت وقد وضع الواضع الحكم على ثلثه جميع المشتق على نوع واحد
بلا تفاوت فلا شك في ان المشتق لا يقتضي علة الجوهر المبدء فيه
واضافه به لانه لو لم يكن المبدء موجودا في الشيء لم يتلوه هو به لم يعمل
للاطلاق المشتق الخاص عليه وجهه وخصيصة ولم يكن هذا المشتق او ليس
غيره ويستوي بالنسبة اليه جميعها عامة الامر ان الشيء المصنف بالمبدء
يكون محالا في رتبة قلة من الذاتية الالهية والوصية الوافية نكلها
بالفعل فيقيد الابد في مشتق المشتق عليه في جميع مراتبه من وجود المبدء فيه

جميع

جميع مراتبه وقد لا يكون كذلك بل في مراتبه بعضها بالفعل وبعضها بالقول
لا بد في مشتق المشتق عليه من وجود المبدء فيه ولكن لا يلزم في حقه
عليه انما هو في جميع مراتبه جميع مراتب المبدء وانما يكون انصافا في
مراتبه باحد مراتب المبدء ذاتية كانت ام عرضية وقد لا يكون له
مراتب متعددة بل له رتبة واحدة ظاهرة ووجوده في رتبة واحدة وكل المبدء
وصفه رتبة واحدة ذاتية فلهذا الاقسام الثلاثة فلا تصور في الموجود
الشرعية وانما هي مع الاوصاف الشرعية بعد لاطراف حلق الطيفين
الطينية والسجنية في عالم الاعراض الالهيية والبرية خيرة وقد
في الموجود الكونية مع اوصافها الكونية لها الموجود الشرعية الى طاف
فيها حلق الطيفين فيهم على حدة اوصاف عليين باطنا وظاهرا ذاتا
عرضا وحينئذ باطنا وظاهرا ذاتا وعرضا وهما الموقن في الماحض في الآ
والكافون الماحض في الكفر فلهذا ان القسمين صفا بالاوصاف الشرعية
النجرات والشرور والطاعات والمعاصي باطنا وظاهرا فالقانون الماحض
مؤ من مطيع عامل بالطاعة والعبادة جميع مراتبه ولا يطرأ على هذا المؤمن
وصف وجوده في ايمانه او بغيره فمؤ من ايمانه ولا يطرأ بغيره
الكل من ايمانه وشره ايضا من ايمانه عطفه من ايمانه وشره ايضا من ايمانه

فيلد

جميعه من ايمانه وشعبه ايضا من ايمانه وهكذا جميع افعاله من شوق
 ايمانه فهو مؤمن فلا يصف في رايه الذاتية والعرضية جميعا ^{تقبل}
 المشق او الايمان وتطلب بها دهرها وطمنا فلا يصف عنه المبدء ^{هه}
 الايمان فيكون الاطلاق بعد الانقضاء محاذ او لا يكون ماحصافا
 فاذ عرفت ذلك في المؤمن الماحض فاعلم ان الكافر الماحض ايضا على
 الحق بل انفاق فهو دائما بجميع شئونه في جميع مراتبه كافر الا ان
 عليه وصف وجوده في كونه اذ يحاديه ولا يصف عنه المبدء اى الكفر
 فيكون الاطلاق بعد الانقضاء محاذ او لا يكون ماحصافا فهو كافر ^{هه}
في جميع مراتبه جميع مراتب المبدء اى الكفر وتطلب بها دهرها وطمنا **والثالث**
 في ما عطف بها وفيه من الاعراض والزوايا المجنبية ظاهرا وباطنا
 الاعمال المجنبية من دون محبة لها وحبها ويترك بعض شئ
 الايمان الظاهر فهو مظهر لها وصف الاعمال فلا تامة فالمبدء ^{صف}
 بالايمان دائما خيرا لا بد من وجوده في الاخرة ويوصف بالحق ^{خبر}
 العمل حين العمل ان يتوب ويصبر على محبة التوبة ولا يلبس العمل ^{طو}
 به لان زامة طيبة فهو صفة لا يلبس بحسنة وعمله فلا يقطع عنه ^{طو}
 عليه وصف وجوده في اذ يحاديه وهو توبة وافقه عند المبدء ^{طو}
 المشق

المشق اى الفاسق او الزاني او الدارق مثلا عليه بعد هذا الانقضاء ^{طو}
 التوبة والمحبس سواء كان محكوما به او عليه مجاز فيع مشكوك شرعا على ^{طو}
 ذلك عن ابي عبد الله ^{طو} في من اتقى على الداراة زينة وطيب ^{طو}
 ثابته وقد انى قال له لا تار في صد وعذر وان قال ان الزانية حلة
 المحل امة لم يترتب عليه بعد اظهر التوبة وامة الامام عليها السلام
 بحلة هذا حال المؤمن في الطبقة الثانية وكذا الاوصاف بالاعمال ^{لحق}
 لو ادرك بها خبايا او اشتباها او استكره عليها من غير تعلم اليها ^ص
 بها سواء كان حين العمل او بعده وشيئا في الوصف ^{هه}
 لا يوصف به في وصفه فله طهرا وافر عليه وحينئذ يجازى ^{هه}
 الشرح ملوكا انه سئل ابو عبد الله عليه السلام عن ابن العيص ^{هه}
 يسوق ما من الفاعلية فقال ان الله عليه محمد ثانيا في حلاله ^{هه}
 على الثالث سيجي بالما وفيه من الاعراض والزوايا المجنبية ^{هه}
 يعمل بعض الاعمال المحنة من دون محبة لها ويتركها ويترك ^{هه}
 الكفر والنفاق الظاهر فهو كافر مضافا ما يوجب الذل ^{هه}
 فلا تامة فالمبدء ويوصف بالكفر والنفاق دائما خيرا ^{هه}
 عليها في الاخرة ويوصف بعمل الخير من حيث العمل ^{هه}

مرفوعة الدنيا ولا يلبس العزل لا يوصف فيه حقيقة وان وصفه بعد
انقضاء المبدئ وطريان الضد فهو على المحال المتكلم لانه لا فرق بحال على
ام في صام ام سرق **وخامسها** ان كان طرفا بين الطرفين والحقبة
ظاهر الا انه هؤلاء ولا هؤلاء حقيقة وليس له باطن حتى يكون به
موضعا او كائنا بل هو مستضعف عن تلك المعاني تارة وتعمل الخيرات
اخرى من دون محبة وشعيرة لاحد الطرفين فهو يوصف بكل عمل عمله
ويطلق عليه مشق كل مبدء او جوده حين ايجادها قبل الانقضاء وكل
ان يطلق عليه الضد الوجود حقيقة واما بعد الانقضاء وطريان الضد
الوجود فيطلق عليه محاربا واما في الاخرة فهو المرحوم لا امره بما شاء
يعليه واما ان يتوب عليه تارة واما الموجد الكونية فيعاقبها من خافها
اما شخصية ذاتية واما نوعية دهرية اما الشخص الزمان فيكون كائنا
من الاوصاف العديدة والاعراض الكثيرة التي كان كل واحد من هؤلاء
لوجود هذا الشخص الزمان بحيث لو فقد واحد منها من هذا المركب انما
خرج الشخص عن الشخصية الخامسة ويكون شخصا اخر غير الاول فيجند يكون
هذه الاعراض مبادئ لا تصاد ذلك الشخص الزمان وتصفها حقيقة فما
دام هذا الشخص على حاله يكون هذه الاعراض التي هي اجزاء الازمنة على

حاله ويكون مبادئ لاوصافا فاذ اخرج الشخص عن الشخصية فزال ^{حده}
او اضمها فقد صار شخصا اخر غير ذلك الزوال فلا يصف على انقضاء
الشخص الاول لو زال العرض الذي هو كان مبدءا للوصف في الشخص الثاني
الا اني ان عسان يد مثلا مركب من اعراض عديدة هي اجزاء مبدءا لوصف
وهو الطول الخامس والعرض الخامس والعمق الخامس وهكذا لو فاض ذلك
من حيث اوجلاه ومملوكة زيد مثلا وهذه الاعراض مبادئ لاوصاف
تلك الاعراض كونه الطول بل هي بضعة مملوكة زيد فيطلق هذه ^{المتشابهة}
والاوصاف على تلك الاعراض حقيقة فاذ امت هذه المبادئ في مبدء موجد
فلو فقد احد هذه الاعراض عن مبدءا فخرجت عن شخصيتها وتكون شخصا
اخر فلا يطلق وصف هذا العرض المشق عليه طوصا بالبيع ونحو ذلك
عز ولا يقال انها مملوكة زيد الا بما جاز وهكذا طوصا وسائر اعراضها لو
زال لا يطلق وصف الزمان عليها الا بما جاز ومن هذا الفصل اطلاق الكل
والثاني في المحاد والبارد والهاطل والصاعد والمحرك والاكبر ^{مملو}
والخامض والابيض والاسود والحر والمملوك والغايب والمحاضر والتا
والنقطة والحجر والمكتم ونحوها وهذه الموارد مما يقطع بتوقف الصفة
فيها حقيقة على وجود المبدء وتكون الذات مباشرة به بلا طعن من ^{المبدء}

من اجزاء الشيء الوطء في خادام المجرى عجز الشيء فالتى باق على شئيه
 مركبته نصف مجزئة فاذا زال المجرى فقد زال المبدء وهذا الشئ قد
 هاب مجزئة لان المركب ينقسم باشتاء مجزئة ويبقى بعد ذلك المجرى شئ
 اخر غير الشئ الاول لان الباقى غير المذهب فلا يصح حقيقة بالمبدء
 المنقسم لانا فرضنا ان المجرى المذهب الباقى ولو كان يطلق عليه مجازاً
 فانه فالحار حار من الحرارة وادريد فهو بارد وليس حار وكذا
 المجرى اذا تيسر كالمجزئة والبرودة وعمرها حتى حلوها فاشاء
 الشئ الى ان يطلق عليها وهذا الاطلاق على نحو الحقيقة واما قبل ذلك
 ويطلق على المجرى والاشياء فهو مجاز لانه لا يوجد لهذا الحادث كالمجرى
 وبعد ذلك الحقيقة فالشئ مجاز فيما انقسم منه المبدء ومن هذا الباب انما
 المجرى بالشمس فهو معنى مادام فيه الشمسية حقيقة واذا زالت الشمسية
 فليس في الاجزاء طواف في هذا النظر بين المجرى والاشياء فجميعها
 مما لا يمكن بقاؤه بعد دونه واستقراره بل ومجده كلها
 مصادر سائلة غير قارة فاذا حلت في الان الاول فحلا في
 في هذا الان وتغيرت من نوع الوطن والباقي بعد ما انتهى الى الان الثاني
 هو شئ مثل لها صورة ومغاير معها حقيقة كالمجرى والموارد من
 والحق

والنقى والحرارة والبرودة والصعود والهبوط والنور والظلمة
 ماله اسم اراها هو في الايات المبدئية او مخالفه صورة حقيقة
 كالموارد الاخرى من الكلام وغيرهما فان عرفت ذلك وتبينت
 بما حالك تعلم ان القول بالفرق بين هذه المبادئ جعل بعضها في المصداق
 السالبة غير القارة والقول فيه يعلم اشتراط بقاء المبدء في المصداق
 المشتق على نحو الحقيقة وبعضها من المصادر القارة الا غير السالبة
 والقول فيه بالاشتراط قول رقيق وعرف بطالانه عند العالم المجرى
 غير مستحق فان قلت فلهذا التحقيق لا يمكن عمل لوصف تلك المبادئ
 والاطلاق مشتقاً عنها على التحق الوطء على نحو الحقيقة فانه قد يشترط
 بقاء المبدء في الاطلاق الحقيقي وهو لا يمكن الاجزاء الا ان قلت ان
 جميع المبادئ كالكلام والاحبار غير قارة الا ان كان الكلام والاحبار
 لا يتحقق الا بحصول اجزاء المصطلح به وهو وصف دقيق او كالماء ولا
 تجتمع في ان فصل حصولها لم يتحققا ويظهر ذلك نفساً فكل ذلك الحاد
 المبدء والعالم والقاعد فان المبادئ فيها اجماع الاجزاء الى تراها
 في حالها وتطلق عليها المشتقات فالمجموع لا يتحقق الا بحصول جميع الاجزاء
 والاشياء في ان واحد فصل حصولها لم يتحقق المجموع وبعد ذلك انقضاء

الواحد منها فكل الجزء الذي رتبته في المحل واللفظ المنقول عليه في
المحل الى ان تطلق المنقول عليه حقيقة قلت بقوله او انقصه فليس
الاطلاق جازا وهو خلاف الضرورة والوجدان قلت كذلك هذا السك
وارد لا ينقص عنه الا من له نظرون في وقوعه وكيفية النقص عنه
ان المبدء الذي يصف المحل بوجوه ويطبق المنقول عليه حقيقة له حالات
كثيرة وفيه انظار على مقارنة نظريته في غير ما هو المبدء وتارة
تتطوّر فيه وتارة تزداد من المحل وتكون له اي في المحل الظاهر به فهذا
النظر لا يحصل للملك والمخاطبة لا يصرف النظر عن غيره فهذا النظر
قد يحصل من دون استنباط خارجية تكون وجود المبدء وتطبيق المحل
الى حال الحكم فيكون اطلاق المنقول على هذا المحل الذي وجد فيه المبدء
وتطبيقه من غير ان قريب الى حال الحكم حقيقة مخصوص هذا النظر الذي
هو البناء على حقيقة الواقعة وقد لا يحصل هذا النظر الا بقرائن واستبا
خارجية تكون المحل بعيدا عن المبدء وتطبيقه بالمبدء وعدم خصوصية
النظر للملك والمخاطبة عن غيره فيكون الاطلاق جازا مخصوص هذا النظر
والقرائن الخارجية كما تقول ذلك كان صادقا وهذا الشيء كان حاداً ثم
مورد وهذا الشيء كان صادقا ثم ضبط او كان نارا ثم وقع وكان محمولا

ثم سكن وجعلوا ثم صار محمولا وكان حاصلا ثم طرأ وكان غائبا
حضر وكان محمولا ثم استخبر وكان مستكرا ثم سكن وكان ناعما ثم استنقذ
وهكذا جميع الاعراض والمبادئ في الاشخاص الواسعة طرأ وقفاة
واما النوع الاخر وهو الذي يظهر في الافراد المقتضية الحقيقة في كل
مادونه اسمية وطهارة او صافية وعادة ومبادئ كثيرة تنصفها **فمنها**
ما هو فصل في صورة مقبولة **ومنها** ما هو عرض فاعلموا ان
في هذه الموارد جميع النوع باسماؤها ويطبق عليه شيئا حقيقة
له في الامر وان لم يظهر في الدنيا كما لا شأنه حينئذ وان لم
ينطق وضامك وان لم يصفك وطاش وان لم يمش ومن هذا الباب
الاشجار التي تنطق بالثمرات في مقبرة وان لم تثر وغير المنطق غير
ومنها احوال طبيعية وهي التي تحتها بواسطة طبيعة خاصة كالجمجمة
والفرع والغصن والعلم والقاطا والخن والعصاة والمهر وهكذا
دام خلط الدم غالبا في المواضع يقال له يادانه من اهل المحبة ولذا
وقرر وان لم يظهر منه المحبة والخيال والفرع او ظهرت وانقصت
واذا تغيرت راحة وتغيرت البوداء يقال له عني كل ولم يكن
مستظا ما هكنا بالفعل واذا علب فيه الصغراء يقال له انقص

شجاع وان لم يظهر منه الغضب والشماع بالفعل واذا غلب فيه البلق
يقال انه حليم وان لم يظهر منه اثاره وكذا اذا غلب فيه الخوف يقال
انه رقيق وهكذا في اقسام المرض فان استعمل الطبيعة في افعال
محمومة وان غلبت منه بالفعل لانه ربما يكون المحمومة مصلية في كل وقت
وفي وقت معين وكل يوم مرة او في كل يومين او كل ثلثة وثلثة قطع وفي
افرية وقت النوم مع انه يقال في طرف هذه الاوقات سواء كان وقت
النوم او غير وقت النوم انه محموم وذلك لانه طبيعة فله جميع
الاعتدال وحصل في مبدئه خلط فاسد غليظ بلغم او صفراء او سوداء
وهذا الخلط الغليظ الفاسد يغير طبيعة النبات او الخيرة للحيوان ^{الطيفة}
لحيوانا فان اول الخلط في الكبد يميل الى ذلك الخلط الغليظ الفاسد
الموجين الى حموضة الخيرة او استحالته الماء والراب الى طبع الخيرة واستحالته
دم الخيرة الى طبع النطفة فاذا عمل في ذلك الخلط الفاسد الخيرة التي
على الان في خيرة بخار فادام ذلك الخيرة كثر الرطوبة ولا ينقل
الخيرة فتعمل في الخيرة الى ان تجعل دما صالحا للاستعانة في عمل الخيرة
روح الانثى فيصير دما مستغلا بالحيوة فيحصل المحموم وهكذا تعمل الخيرة
بين النوبتين في الخلط الواصل الفاسد في ذلك الخلط الغليظ الفاسد

الله

الله في البلى وتغيره بخار انم يجعل دما فينقل في الخيرة روح الانثى
فتور المحموم في النوبة التي هي وقت الاستعانة بالحيوة يقال ان في النوبة
انه محموم حقيقة وان لم يظهر من بدنه اثار المحموم لان طبيعة مستعدة
وخلطه غليظ فاسد ومن هذا الباب اطلاق الخافض على المرأة في طرف
عشرة ايام او اقل وثلثة ايام او اكثر وان لم تزل الدم ممتدة بل راكدة
لخفات فيخرج من المخرجين ما يفرطها وشرعا ونظرا بالاداء الطبيعة بلها
لاداء الشريعة عللا وفعلا واما بعد انقطاع الدم وفيه المدة التي لها فيها
العادة المستمرة وقبل العمل يلبس ما يفرطها ولكن يحفظ ان الشاع قد
يطلق المحموم ويريد به السبب المحموم الذي يحدث في الطبيعة وقد يطلق
ويريد به العجاسة المعنوية اي المحدث الاكبر ويعلم حكمه على ما نقص
هذا الحديث وسنذكره فيما بعد فتقرب **ومنها** ما هو حادث في
وافعال الظاهرية لم يفسح ظاهرا باسما فان حدثت كالاكل والشرب
والجلوس ونحوها فان اكل فتناول اكل حين ياكل وان شرب فتناول
حين يشرب وان جلس فهو جالس حين يجلس وقد يسمونها سابقا **ومنها**
ما هو منسب للمكانة المحالة من كثرة الاشتغال والاقبال والمباشرة
لاشخاص من العلوم والصنائع فيلحق به حقيقة ولو انقل ظاهرا

كما تقول في نحو وان لم يحضرها مثل الغرض بالفعول ونقص وان لم يحضر
 للفعل عنه ولم يعلمها بالفعل ومنها ما هو لا يثبت للملك ولا يملكه اتحاد
 الرابطة التي قبل اليها الا وبتأثيرها تارة وتوضيها اخرى بل للآثار
 صادر دافئة ساكنة مقبلة اليه وان سبق فعله فليس به وتوضيها عليه يكتب
 لها او عليها كما هو حقيقة سابقا في معنى الموجودات الشرعية فراجع او لم
 لتبين في الواقع من المودة فتصنف به كقولها ساجدة قل قد جاءكم رسول
 من قبل بالبينات وبالله تلم فلم تلتزمهم وامثال ذلك ايات خاطبة
 بها الامم كثيرة وانما ذلك لا يقتضي فهم تلك الصفات وان صحت
 ظهورها وانما يقال لا يعرف ان الاعمال الظاهرة وقيل لا احد
 عليها لا يعرف ان الاعمال الظاهرة قال لا يقتضي الله الاعمال ولا يقتضي
 المحسن عليها انتهى وانما ذلك لا اجل رضاهم بما فعلوا وهم فاعلم ما ذكرنا
 وكن به متفينا واعرف فلهذا فانه اخذ من يتوهم العلم وصحت الحكم
 اجال من المحققين فذكرهم في صيدان هذه المسئلة فلم يصلوا الى غورها
 يحصلوا بطرائفها فانقصوا الى بعض امراضها وعطلوا عن سائر جهاتها
 حفظوا شيئا منها وغابت عنهم اشياء فلما اختلفوا فصا بعضهم شيئا
 اخر فافادوا في حق متوقف او عطف لا ويتكامل واحد منهم الحكم الشرعية على

ما ذهب

ما ذهب اليه دايه وذكروا الغزاهم في هذا المقام غرات عليه وروفا
 كثيرة فوكلا ورد النص من اثناء الملك العلم فهو ابتداء حكم
 الله على الاوهام الكاسدة التي لا يعلم صاحبها من اى الى ان يتقلب
 بنفسه في سوا الايام واذا اصاب في الواقع خاف ان يكون قد
 احتار رجاء ان يكون قد اصاب فهو لا يحزن وهو العمل بالبر
 الله اخبر عنه ابو حنيفة واضرابه والاعتناء بالله سبحانه
 فلا بد من الاحتياط عند وقوع التكليف الجمل وعدم وصول التفصيل
 او الشرح منهم عليهم وهما ان اذكر القرائن والقرائن التي ذكرها
 في المقام وايضا المفضل والمخرج منها بموجب الملك العلم **فنها**
 الحكم بكذا هذه الوضوء بما سنفن بالشر وان زالت عن شئ وبذلك صحت
 الشهيد الاول في الذكر والشهيد الثاني في الرفض وما يقدم اشتراط
 بقاء عبدة الاستعاق في صفة الشق واعرض عليه من قال في الصلة بعد
 طوبى الصلة لا يوجد بان تعزيع بقاء الذكر بعد طوبى هذا الاصل ليس
 محله فان عدم اشتراط بقاء المعنى في الشق انما هو ان لم يكن زواله بطريق
 وصف وجوده في نفسه والصلة لا يوجد حاصل بطريق البرودة عليه وهو وصف
 وجوده في الاصل فلا يفي الاطلاق المحقق بحاله وادغم في الاطلاق المحقق لا

بكره الوضوء واجاب فيهم بان صلب الاستسقاء هذا للنجس
 لا النجس ورواه ان الوصف الطاهر هنا وان كان وصفاً وجوباً
 لكنه لا يصف الوصف القائم بمرغم لو كان القائم به النجس كان الوصف
 الطاهر النجس هو الرتبة مضاد المراد وورد على هذا الجواب بان
 القائم بالماء هو النجس المطاوع للنجس واما النجس فهو قائم
 بالشمس فان اكل الوصف القائم بالماء هو النجس فقد طهر عليه
 الوصف المتعلق بالشمس المتبرد وهكذا اورد واصيب وعلما
 خيالاً بجهته بالملحة لا يجوز القول بعلما ولا اعتمادا لهما في
 الامكام الشرعية لها **فأقول** **أو** انك قد عرفت ان النجس
 المستلزم سابقا وان المواد الزمانية قصير ما يباحين جلاها
 لا قبل ولا بعده ومع ذلك لو لم يكن بقاء المبدء في صفات
 مستطالين ان يحكم بكره الوضوء بمياه العالم بحر هاوتها
 وجا منها لانها تخيب الشمس حينها وليس كذلك **وثانيا** ليس
 الاصل على كراهة الوضوء بالماء النجس بالشمس الا اذا وردت عنه
 وهو لا بد ان اعلم ان استعماله محرم كره قال ابو ابي عن علي بن ابي طالب
 عليه السلام في قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر باسم الله تعالى من الطعام
 على ان الله تعالى على عايشة وقد عرفت فقوله في النجس فقال يا حمزة هذا انما

نزل اولاً

افضل

افضل راسه ومجده قال لا يعود فانه يورث البرص من النجس وهذا في
 انها وضعت قسماً للنجس فيقول فيمن صلبه على الله عن استعمال
 والمورد عن الاستسقاء هو الله كان ينجس الماء بالشمس بالشمس قال الله
 عليه واله لا تقولوا اي لا تضع الماء في الشمس حتى ينجس فيستعمل فانه يورث
 البرص وقال ابو عبد الله عليه السلام لا بأس بان يتوضأ الانسان بالماء الذي
 يوضع في الشمس في ذكر في حديث انه اضطر الى ذلك الماء وهو يورث
 فانه من النجس فاعقل فقال لا بد من الفعل النجس وهذا ايضا صحيح فان
 المراد من النجس ما كان من النجس بالشمس الى حال الاستسقاء كما في الحديث
 فانه من النجس فاعقل وقال ابو عبد الله عليه السلام في النجس
 النجس للشمس فانه لا بد ولا تغفلوا به ولا تجزوا به فانه يورث البرص
 النجس وهذا ايضا ظاهر فان المراد من النجس من الوضوء كما عرفت
 والعجى بالماء الذي كان من النجس بالشمس الى حال الاستسقاء وان سلمنا ان
 هذه الاحاديث لا تدل على المطلوب بل تدل على خلافه بالطريق الاول مع
 في خلاصة عرجة جميع شديد ضعفه بالآثار والاحكام فاعلم بعد التمعن والمجمل
ومنها الحكم بكره النجس تحت الاشجار المثمرة التي كان فيها
 بعد زوال الثمرة او التي كانت من نوع الثمرات التي فصلها الميراث

عن غير الممنوع الممنوع وان لم يتم بناء على هذا الاصل للاخبار الكا
 الاله على كراهة الخلاف الاشجار الممنوعة فان الاسم صادق على ما
 كذلك فانه لا يصح حكوا بالكرهه لذلك وبعضهم يدرجها بناء على
 اشتراط وجوب المبدء في المشتقا فيما صدر به الحكم فالشجرة التي ليس
 فيها ثمرة او زالت عنها لثبث ثمرتها ولا يكون الحكم عليها وانما
 ولجبت الاصل في ان من قدر على حكم ذلك المقام عن الامة الا ما
 عليهم وكما انه المؤمنين الصالحين والمؤمنين ان الحكم يدرج تحت الشجرة
 اذا كانت فيها ثمرة وهو ما رواه السكوني عن جعفر عن ابيه عن ابيه
 عليهم السلام قال في رؤسائه على ان يقطع على شجرة ما به
 منها او يفرغ من ثمرتها او يقطع ثمرتها فيها ثمرة وعن الباقر عليه السلام
 في رؤسائه على ان يقطع ثمرتها ان يقطع ثمرتها ان يقطع ثمرتها
 شجرة ثمرة او يقطع ثمرتها ان يقطع ثمرتها ان يقطع ثمرتها
 يكون الثمرة والنخل اذا كان فيه حلة لان الملائكة محضرة
وهنا الحكم وجوب الاصل من موزة كل الجملة وان لم
 يكن في فلقه دم او ثمر فكم بعض النجاسة وهو قول غير مشهور
 وقوله غير مشهور ودليله غير ذلك كونه ما في الرضا فلعن دليلا على

نزل

في

استرا

اشتراط بقاء المبدء في المشتق مع انه لم يرد في الحديث بلفظ
 المشتق والقول المشهور الظاهرية مع الكراهة ولا دليل على الكراهة
 من الاصول واما الظاهرة فان كان دليل على اشتراط بقاء المبدء
 في مشتق المشتق فليس هو في المشتق مع انه قال في الاستنباط في الحكم الشرعي
 وان كان الاصل في حكمه وقد ورد في الاحاديث الصريح بذلك قال
 ابو عبد الله عليه السلام وقد سئل عن ماء شرب منه بارا وصقرا او غيا
 كل شيء من الشيء يوصف ما شرب منه الا ان يترك في صفائه وهذا فان
 رايته في صفائه وما فلا يوصف منه ولا يترك في رايته في صفائه
 وسئل عن ماء شرب منه الاجابة قال ان كان في صفائه حلة
 لم يوصف منه ولم يترك وان لم يعلم ان وصفها فلا يوصف
 منه واشرب **وهنا الحكم** ينجي دخول المسجد وقراءة القرآن
 على المائتين بعد انقطاع دمها وقبل الفصل على اليهود ونحو جماعها لا
 الاصل في منع المائتين من ذلك وهذا المائتين على هذه بناء على
 الاصل المذكور وقيل بعدم التحريم لمنع الصل بعد الانقطاع لقلة
 وعرفا وان قلنا بان المشتق لا يترك في صفائه بقاء المبدء وان
 ان تذكرت ما ذكرناه سابقا تعلم ان المائتين الطامس في كلام الشارع

قد يطلق ويراد بها المرأة التي فيها الحدث الموجب للفعل كما ورد في
 جملة الاستدلال على حكم الاعكام بحضرة لانه لفظ ضابط لظاهر الالة
 وقوله عليه السلام فصل بقصة او طالع فاع وقوله عليه السلام
 ما طلع الماء من شئ احرى اها والقائل كف من الصلوة اليك فواتها ثم
 تفعل واذا قلنا ان المحايض يطلق في كلامهم على كل من المعنيين
 على السواء ويبادر في ضرورة كان من باب الحقيقة اللغوية او
 العرفية العامة او الخاصة والجاز المشهور عندهم عليهم السلام فلا
 يصح لنا الاستدلال على تحريم دخول المني وقائمة الغرام على
 وتجرى جماعها بعد انقطاع الدم وقبل الفصل باحتمال انه هل المراد
 بما يقى في الاخبار الناهية ذات هذا المحض لانه كما يحتمل ذلك فيقول
 ان يكون المراد به فيها دأ طهيرة الحيض مع ان الادلة الخارجية
 وجلة الاصل فاصدا لا احتمال الاضطرار فاحتمال ان على ان الجماع
 انقطاع الدم وقبل الفصل مع ان الاصل قد استغنى عن جماع ما يقى
 ورتب التعريف للكفارة على فعله فلو كان المراد الاحتمال الا ان
 لما تم حوز الجماع بعد الانقطاع وقبل الفصل كما دل عليه الآية
 وجلة من الاخبار وعليه جل الاستدلال على كل من حيث لم يقل المخالف
 الصور

عن الصدوق رحمه الله وكلامه لا يدل ان لم يدل على خلافه بالجملة
 لنا الاستدلال على حكم الاعكام بحضرة لانه لفظ ضابط لظاهر الالة
 المراد ان كاد يدل على المراد يدل على خلافه ايضا كما عرفت فلا بد في
 مثل هذا المقام من الرجوع الى القرائن وهو المحمدي صريحة موجودة في
 الكتاب السنة لا يخفى فيها الاصل وما يخفى في مورد هو المشتبهات
 وجه الوقوف عليه على جادة الاحكام لقوله عليه السلام الوقوف عند
 المشقة خير من الانحياز في العتكة واسد العالم بالهوى ^{الاصح}
 عن الأئمة الاطهار عليهم السلام في معذرية المجاهر عليه ما ظاهر ان
 اختلف اقوال الفقهاء في الاخبار في هذا المضمار وبما كانت المسئلة
 لم يفصل الى الان فيما اعلم ان تفصيل ولم يشرح حتى التبرع ولم يبين
 اخبارها ولم يوضع كل واحد في موضع مع ان المسئلة صور عديدة
 وجه كثيرة فلا يعلق بكل جهة منها خبر مخصوص فاذا ولا قوة الا باسناد
 ائيين ما فيها واذا ذكر ظاهرها واوضح ما فيها ولا يكون ذلك الا بتدريج
 قول الله فيها وتغيرت من حديثها وصحيتها من سبيلها ثم على
 الواردة في هذا المقام وبما موارد **فأقول** ^{المشهور}
 ما بين الفقهاء وهو ان الله عليهم السلام المعذرية الا في مواضع مخصوصة كذا

اشتمت ص

المجهول الاضيق والضرر والامام ونحوه على ذلك بطا صلوته المجل
وهو من لم يكن فيه ما ولا مقلدا اخذ من نفسه حيث اجبوا معونة
الصلوة ونذبحها وشوطها وسرطانها وايضا كل منها على وجهه وان
المعنى لا بد ان يكون عن احد منك الوجه في المكون في صلوة
مدين تقف واحد عن نفسه باطلا عنهم وان طابقوا في ذلك
اعتقاده وايضا في الواجب في ذلك هو المطلوب من امره من ذلك
المشاهد ان سلمها او فوضعه من مضيقاتها وانما في ذلك جميع من
الماخزين منهم المولى الامير سيدي السيد صاحب المزارع والمحدث
الكاشاني والمحدث الامين الاستاذ في الفاضل المحدث العلامة السيد
نعمه الله ونحوهم من الاخباريين وهو الحق في الجملة كما سيظهر لك
وعن المحدث السيد نعمه الله في شرح كتاب النكاح بعد قوله ما ذكرناه عن
السيد بن قال ونحوه على هذا بطا ان عبادته اكثر الناس في هذه
الاعضاء وما كان بها وذلك لان وجود المجهول في كل صفة وكل ذلك
صغير لان عروق القلب والايام اذهب للعلاء ولا يقف من يوجب
فعله الا القليل في بلاد البلدان وصنع من الاصناف فكانا عابدين قالوا
ثم انظر مكانه لم يطلع واذا كان المثل في قام المبلان كيف يمكن من
الوصول

الوصول الى المجهول في اكثر اوقات صلواته المخرج على الحق الى ان قال
الناس في الاعضاء السابقة واللاحقة كانوا يتعلمون العبادات او احدا
من الواجبات والى بعضهم من بعض غير معونة بايديهم ولا تقليد
لغيرهم في جميع الاعضاء كانوا يصلون ويصومون على ما اذروا من الايام
ومن حضرهم العلماء وان لم يلقوا من تبة الامم على ان الصلوة
الماضيه فيها شرعا ما كان يتفق الامم امام العلماء الا في الامم
كيف كان يحفظ كتاب عن في الصلوة فلما اصاب حضور الامام الصادق
عليه السلام قال يا عباد الله ان تصلوا فاصنعوا على قدر كفايتكم فليعلموا هذا
وهذا احاد من اجل اهل الرواية ومن احباب الائمة عليهم السلام فاطمحت
غيره لو اوصى بها بعض احد من علمهم على ان الصلوة اذا وقعت على
الصواب وكانت طاهرة من اهل الايمان فالسبب في طلالها وشيخ
وهو انهم صرحوا بان لا فرق بين تارك الصلوة وبين من اوقفها
غير الوجه المطلق ولو بالاعمال بحرف من الفرائض او حركه او ذكر
قيام او صعود الى غير ذلك مما حرمه في كتبهم وانما اذا انتفى عنها
عوام المذنبين في الصلوة فاعلموا احد منهم الا ان المثل في عبادته
خصوص الصلوة ولا سيما القرائه مما يوجب طلالها بغير صلوات

صلى الله عليه وسلم في ترك الصلوة مدة اعمارهم
 مستحلين تركها لانهم يرون ان الصلوة المشروعة هي ما اتوا به
 وقد حكم بطلانها فلهذا هي الاثنية العظم والمصيبة الكبرى على عوا
 مل ههنا مع كثرة هم وفقرهم فان قلت فما المخلص من هذه المصيبة
 العامة قلت فلا استفاض في الاخبار عن النبي والائمة عليهم افضل
 من الملك اجماعا فان الناس في سعة عالم يعلمون ان كان جاهلا الاصل
 او جاهلا الحكم يكون داخل تحت عموم الخبر فيعلم في جملة من يعرف الحكم
 فيطلبه وينتفحون الاول ان يجعل ايضا بطلان هذا الجاهل مقدر
 الا ما دام الدليل عليه ولا ذكر عكس الكيفية وقالوا اجماعا هل كان له
 الا ما خرج بالدليل فلم يقدّم من الضيق والجموح والنظر الى ما حواه
 ووجه الاخبار **اقول** وقد ذكر اخبار بعضها مرع في بعض جهات
 المسئلة وبعضها غير مرع وسند كرها في حملها وبولا الاخبار الواردة
 في هذا المضمار لا يسمع الا ما يصدق في هذا المقام لانها استبقت
 ناهى عن قطع النظر عن النص في عدم معذرة الجاهل وبطلان
 ما دفت الواقع ولم تقاد في عدم كونه مباحا لو صادفت ولكن
 الاثمة عليهم اذنوا عن هذه الليالي والاستعداد والمجمل وقال الحق

الاربع

الاربع في محبة الوقت من شره على الارشاد بطلان صريح بانته
 الاحقرها عالما بوجودها لا غير ما تعلم بطلان صلوة اذ لم يكن في
 الوقت واما اذا وقعت في الوقت تاما فبطلان الصحة والبطلان
 المطلق الامع يجوز لم صلى علم بتكليفه بالاجتهاد ويجوز دخول
 الوقت ودخل فوائقه فانها هي الصحة حينئذ والناس بطريق الاد
 للاقتبال وعلم النسخ مال الفعل وكذا الجاهل بالوجوب في الوقت لما
 من ما هذا الفقه وبالمجمل كل من فعل ما هو في نفس الامر وان لم
 يعرف كونه كذلك عالم يمكن عالما بتكليفه وقت الفعل عنه لو اذ
 المسألة من غير اهله بل ولم ياخذ من احد وطفا كذلك وفعل
 فانه صحيح فقله وكذا في الاعتقاد وان لم ياخذ عن ادله فانه مكفي
 ما اعتقده واصله الى المطلوب ولو كان تقليدا الى ان قال في كل
 الشائع انما ارا اليه مثل ما جاعه للطهارة بالجموح والماء مع علم
 بحجتها وصحة حجج من ربا توقف وغيرهما ما يدك عليه الا انما مستطاع
 ان ما طفت مثل قوله صلى الله عليه وسلم لعاديين غلط في التيمم وترغ الا
 كذا فانه يدك على انه لو فعل كما يصح مع انه ما كان يعرف في الصحة من جهة
 فضلهما والشرعية التي السهلة تقتضيه وما وقع في اول الاسلام فقله

صلى الله عليه وآله مع الكفار من الكفار بمحمد قولهم بالشهادتين وكذا
فعل الائمة عليهم مع من قال بهم بما يفيد اليقين فتأمل واحفظ
انتهى وقال صاحب المدارك بعد ان نقل سطران عن ذلك وهو في
غاية المحجزة انتهى **اقول** - ونريد بعض ما ذكره رحمه الله
ما استدركه بعد الامايش والتفاصيل في هذا الباب في بعض كلام
نظير الجبهة عليه ولا يكون ذلك الا بتبهييد مقدمة وهي انه قد ثبت
في جملة بالادلة المحكية ان الاحكام التي جعلها الشارع للاشياء لا
الشيء في الاشياء وهي سبب الصلاح والفلاح والنجاة والقول
والوصول الى المطلوب وعدمه وان الله تعالى خلق جميعها لاسيما
بما فيه صلاحهم ومناجهم وتزويجهم وتوفيقهم وموصولهم الى المطلوب وعدم
فارس اليهم السبل وانزل عليهم الكتب ليعلوا منها ويصلوا الى المطلوب
ولا يكون ذلك الا بمقتضى العلم الذي ارادة بجانهم فيهم من الطرق التي
يسير بها في كماله على الايات المحمدا والاشهاد الواضحة المتواترة
تتواخا المكلف بما ذكره لا يصل الى المطلوب الواقعة ولا يفوز بالعاقبة الا
توحي ولا ينفعه علم الظاهر في الحق الدنيا فلو شئ في الآخرة فلعلمه
كان ثوابه لاهل رجاؤه بكرم الكريم في هذا العلم ما رجع ما معناه

من بلغه

من بلغه ثوابه على عمل فعله التماس ذلك الثواب او ينه وان لم يكن
كامله هذا والبلوغ لا بد وان يكون على النهج الصحيح المقترن
بالجملة فتقوله حتى لو اخذ المسائل من غير اهله فاسد من اصله لانه لا
البر من الطوق الصحيح المقررة شرعا فلا يشترطها وان لم يكن معاقبا
وكذا قوله بل لو لم ياخذها من احد وظن انها كذلك وفعل فانه يصح فعله
كلام باطل وعن حلية الاعتبار عاقل ما يكتسب بانية مستند بقوله يصح
العمل بالظن مع وجود هذه الايات الناصية عنه ولا هاديت الواردة في
دفعه فان كان المورد صحة الفعل بالظن بالظن انه معتد به غير مضبوط
محملة في سياستك الادلة الالهية على معتد به في افعالها في الجملة وان
كان المورد انه متطلب فلا يربك كل عمل علمه ان لم يكن طاعة الله ان عمل
عليهم فلا يشترطه وان طابق الواجب لانه لم يؤخذ عنهم عليهم ولا لغير
فصل التقريب به الى الله كما سيجي الدليل على ذلك ان شاء الله وكذا قوله
وكذا في الاعتقاد وان لم ياخذ عن اديتها فانه وكيف ما اعتقد
ولم لا او وصل الى المطلوب ولو كان تقليدا قول ذو مرجح ان المكلف
لو وصل الى المطلوب من عند نفسه وعن من الاعطاء بالظن والاعتقاد
والعلم بالاعمال المحمدا من الادلة الخيالية التي دفعها عقلا لما كان

الى الوسايط والمجج وكان ارسال الوسل وانزال الكتب لغوا وعبادتهم
باطل بالضرورة والوجدان باجملة هذا الحديث ذكرناه من قبل في اوله الف
معدومة الجاهل واما ادلة المشهور في علمها قال المفاضل لمحقق
صاحب الكفاية في شرحه على الارشاد بعد نقله شروط كل الموراة الا ورسيل
ما هو لا يروى عنه ما ذكره منطوقه في مخالفة القواعد المقررة العقلية
والنقل على تفصيل **اقول** اما لان اهل الجاهل ان يطلقوا
والاخر غير الوقت فلا يخفى اما ان نفيها العقول لم يثبتها اصلا او يثبت
احدها دون الاخر وعلى الاول ثبوت المطلوب وعلى الثاني يلزم خروج
الواجب عن كونه واجبا وعلى الثالث فلا خلاف العقل لا يستواءها في الحكم
الا اعتبارا من الوجهة للمدح والذم واما حاصل مصادفة الوقت وعلى
لغزيب الاتفاق من غير ان يكون لاحدهما خير من العمل او العمل
طريقة الاتفاق الخارج عن القدرة واستحقاق المدح والذم مما اهدم بليانة
البرهان وعليه المطابق العقلية في كل زمان **اقول**
فيه بعد اختيار الشق الثالث الذي هو محل النزاع **او** انه لو لم يتم دليل
من الخارج على معدومة الجاهل ومجرب عبادته اذ اطلبنا الوقائع لا نشأ
الهدى الاستبصار العقلية لم يصل وقد كلفه المؤمن في القتال مستندة

اشارة فترقب **وثانيا** انه منقوض بما وقع الاتفاق على نقصان
من صحة صلوة المجاهر وجوبه بقصر عام مع كونها في طاعة الله
فاذا كان المجمل على ما عدم المطابقة فالاول ان يكون على
وسايلك لادلة الدلالة على معدومة في هذه الصورة انها بطانية
وثالثا انه معارض بما مرع به الاصل كما نقله عنهم الشهيد الثاني
شرح الالفية على ما ذكره عن ان في الجاهل جاهلا بطول ان صحته
ظاهر الا انها غير صحيحة ولا مقبولة في الواقع لفقد شرطها واقفان
للقائل ان يتوقف ايضا انه يلزم خلاف العدل لا يستواء حكمها
مع حكم من اتفق كون صلوة في ظاهر واقعا في المدح والذم فكيف
احدهما دون الاخر اذ كل منهما يثبت على ظاهر الطهارة في نظره
انما حصلت الطهارة الواقعية في احدى جهاد دون الاخر بخبر من الاتفاق
والفرض ان الاتفاق بالخارج الواقع لا مدخل له ومن ذلك ايضا
توضاء بما عني واقعا مع كونه ظاهرا في الظاهر فان بطلان طهارة
عبادة دون من توصل بما هو ظاهر واقعا مع اشتراكهما في
من المحكمات والسكرات وتكون الطهارة والنجاسة واقعا بنوع من الا
دون التفرق فلا العدل ايضا ولا سيما لا يتصور **وابعا** انه لو

الاتفاق الواقع الخارج لا يدخل في الاحكام الشرعية على الاطلاق كما في
 لما اجتمعوا من غير يومين من ثمان من اول يوم من شهر رمضان في ظهر كونه
 منه بعد ذلك ويحيط الصلوات عن اقل يومين من شهر رمضان لعدم الرواية
 ثم ظهرت الرواية في البلاد المقاربية او مطلقا على الملاءمة ذلك
 ولو جازية اتمت على ما من رتبة باقية ثم ظهر كونه في شهر رمضان في شهر
 من اشهر شتاء من احد المسلمين ثم ظهر كونه مضافا ولو جازية لبقاء
 والكهنة على من اقل يومين من الشهرين من شهر رمضان ثم ظهر كونه من
 سؤال ولو جازية الفقه او لا في غير من قبل شخص اخر اما ثم ظهر كونه من
 له قبله وقد اوجب الفقه من غير من قبله وقوله في ثم ظهر كونه مضافا
 ذلك من المواضع التي تيقن عليها التسليم والوارد عليها باطلا فاما وان تعلق
 ببعضها الاثم بحسب الشريعة فان قلت ان الاحكام التي اعترضت بها هذا
 اعراضا اليها لقيام الدليل عليها فلما قيام الدليل عليها دليل على ان الاتفاقيات
 واقعا حاملة لمصلحة المدح والذم والعقد والالتزام هو المصلحة بالجملة اني
 الشرعية لا يطبق على الادلة العقلية دائما بل قد توافقها ما روي في العلم العام
 وليست بمنسوبة محكمه وانما هي المنسوبة المحكمه هي الادلة الشرعية التي اوتوا
 بالتمسك بها ولا عن ارض عن غيرها **واما الاخبار** المتعلقة بهذه المسئلة

في كثير جدا على انواع مختلفة في مورد مختلفة بعضها يدل على المشهور وهو
 وبعضها على خلافه فما يدل على المشهور ظاهر **مارواه** **الكافي** عن يونس عن
 بعض الاصحاح قال وسئل ابو الحسن عليه السلام عن رجل اصابه من ترك المسئلة عاصيا
 اليه فقال لا وارواه في الصبح عن زيارة محمد بن مسلم ويخبر عن يونس
 قالوا قال ابو عبد الله عليه السلام لمحمد بن ابي عن شمس سئل عن اهل تلك
 الناس لا يقيم الاثنيون وارواه في ارضها عن مؤمن الطاق عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال لا يصح الناس حتى يسلوا ويصدقوا ويصدقوا امامهم ويصدقون
 يا اخي فاما يقولون ان كان قتيلا في حربه او في حربه او في حربه او في حربه
 قال لا يسواسه عليه السلام في الدار لاجل الاقرب فقه في كل حجة كاشية
 فيما هذه وتدل عن غيره في الكتاب المستطاب فصل في اخبارنا عن الاخبار قال
 ابو عبد الله عليه السلام قال لا يسواسه عليه السلام في كل شيء لا يصح في كل
 حجة يوصفها بغيره في دونه وتدل عن غيره **اقول** **لا** **لا** **لا**
 دليل المشهور بهذه الاثبات بغيره لو كان الجاهل عدله في
 لجميع ما روي به في الاخبار او يفتد فيع ترك المسئلة والاحاديث
 بخلافه فان المراد بجهلهم عليهم السلام لا يصح الناس ترك المسئلة وترك الفقه
 انه لا يصح اعطاهم الا اذا كانت عن معرفة وفقه وسؤال وفحص ومحايل

عاز ذلك ايضا الاخبار المستقيمة بلا علم يطلب العلم والتفقه في الدين
 ومن ذلك الاخبار ما رواه شيخنا الاجل الاصول الاستاذ اعلم الله مقامه
 في كتابه فضل الخطباء جامع لا حاديه الاطياب الواردة عنهم وكل
 ما روي عن الصادق عليه السلام قال استمعوا له فإنه يعلم العلم العلم العلم
 طلب العلم فريضة على كل مسلم وفي رواية استمعوا له فإنه يعلم العلم العلم العلم
 ضربت رؤسهم بالسباط حتى يتفقهوا ويضموا اخبار عديرة لئلا
 المقام على الايمان بها وجه التقريب فيها ان يجرى تحصيل العلم للعلم
 للعلم به كما استفاضه الاجل وفيها ما رواه اعلم الله مقامه في ذلك
 الكتاب عن العياشي قال سألني ابي عن علي بن مكتوب في الاجل الاصول
 علم ما لا تعلمون والمعلم بما علم فان العلم اذا لم يعلم به لم يرد من الله
يعلم في ذلك الكتاب الحديث ما رواه اعلم الله مقامه عن الحجة
 البالغة فقال ان امرئ قال يقول للعباد يوم القيمة عتبة اكتب عالمات ان
 قال نعم قال له افعلا علم طاعت وان قال كنت جاهلا قال له افعلا تعلمت
 حتى تعلم تخفيتم تلك الحجة البالغة انتم وجئتم فلو كان الجاهل
 مطلقا وعبادته واعماله محيية لذلك لم يكن لا يطلب العلم والتفقه
 في الدين مع بالكتابة ولم تكن الحجة بالغة وما يدل على القول الآخر

اخبار

اصلا مستقيمة مفرقة في غيبات الاحكام من ذلك ما روي في
 احكام الحج منه ما رواه اعلم الله مقامه في الكتاب المذكور وسئل ابو جعفر
 عليه السلام عن رجل سأل عن رجل لا يفي بربه ويحرم ففعل ذلك باسنا او جها
 فلا شيء عليه ومن فعله مقدا فليدرم وفيها في الكتاب المذكور
 عن احمد بن محمد بن عيسى بن ابي عمير او جهل وقد شهد المناسك كلها
 وظان في سعة العجزة فليدرم ان كان قد فعل ذلك فقد تم حجه وان لم
 انجر في باب الحج من الاخبار والآلة على معرفة الجاهل ما يضي
 فطالما ان الايمان المير من ذلك ما روي في باب الصوم منه
 ما رواه اعلم الله مقامه في فضل الخطباء وسئل ابو عبد الله عليه السلام
 رجل صام شهرا وصلى في المرق قال ان كان لم يبلغه ان يصوم
 صلى الله عليه وسلم في ذلك فليدرم الفضا وقد انجز الله
 وعصمها بالنسبة الى الصيام في المرق جهالة صحاح كثيرة ومن
 ذلك ما روي في النكاح في العدة منه في فضل الخطباء وسئل ابو بصير عليه
 عن رجل تزوج المرأة في علقها جهالة اهل من لا عمل له اذ قال عليه السلام
 اما اذا كان جهالة خلية وجهها فليدرم ما تنقص عرقها وقد عذر الناس في
 جهالة ما هو اعظم من ذلك فليدرم اي الجهالة اعد جهالة ان ذلك

عزم عليه ان يجلس في علة فقال احد المجاهدين انهم من الاخرى
 المجاهد بان الله عز وجل عليه ذلك بان لا يقدر على الاضطرار
 قيل وهو في الاخرى علة قال نعم اذا انقضت علة فمعه علة اخرى
 اخرى في المبادىء كثيرة بمقتضى ذلك ما ورد في الحديث من فضل
 قال ابو عبد الله عليه السلام شرب الرجل من هذا ماء بغير حاجة
 له اشرب من هذا قال نعم قال ولم وهو محرم فقال له الرجل انما سئلت عن
 اسلاء وهو في بين يدي في قوله شرب من المحرمين ولو علمت ان
 ابينتها فالتفت ابويكي الى علة في قوله في هذا الرجل فقال
 والرجل انما هو المحرم فقال ابو بكر ادع لما عليا فقال علة في قوله
 والرجل معها ومن خسرهما من الناس حتى اتوا امير المؤمنين عليه السلام
 بقصة الرجل وقص الرجل قصة فقال لعلوا معه في قوله علة
 المجاهد من ذلك ان كان عليه اية المحرم فليس له عليه ففعلوا
 ذلك فلم يشهد عليه علة بانه قرأ عليه اية المحرم في سبيله فقال له ان
 لله بها اثم عليك انما اتى **وهو** وقيل لا يجزئ عليه رجل وهو ناه
 الى علة ما في علة الاسلاء فاقرب ثم شرب الخمر ونحوه والرجل لم
 يبين له شيء من الخلال والحوام اقيم عليه الخلال اذا جهل بالآلة ان يقوى عليه
 ان

انما قد كان امره بها وبغيره من ذلك في باب الحدود ويات عليه في
 المحرم من ان ما يوجب جهلا ومن ذلك ما ورد في الصلوة في الاحكام
 الاضطرار والاضطرار موضع الاحكام جهلا وفي الصلاة قصد
 المسافر المقام عشرة ايام فقصه جهلا منه فضل الخطا وقيل لا يجزئ
 عليه رجل خط في السفر او جهلا منه ان قال ان كانت قرئت عليه اية
 وقضت له فخطا اربع امارات لم يكن قوت عليه ولم يعلمها فلا اعاد
 عليه وقيل له في رجل جهلا بما ينبغي الاحكام فيه واخفى في الاضطرار
 فقال ان ذلك فعل صواب فقد بقى صلوة وعليه اعادة وان فعل
 ذلك ساهيا او ناسيا او لا يدرك شيء عليه وقد تمت صلوة **وفيه**
 وقال ابو عبد الله عليه السلام اذا نيت صلاة فادعيت المقام عشرة ايام
 فاتم الصلوة فان تركه رجل جهلا فلا يلزم عليه اعادة **وفيه** في الاخر
 الاصلية قال رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع عن امة قصرة الخطاء و
 الدنيا والآخر هو عليه ولا يلزم **وفيه** وقال ابو عبد الله عليه السلام
 او رجل ركبا من ايجها لم يلا شيء عليه في غير ذلك من الاجابات المقررة في
 من ثبات المسائل وما هو في ذلك ونقصه ما دل من الاضطرار انه
 ما اضطرار على المجاهد ان يتقوى الله احد على الغناء ان يعملوا في فضل الخطا

قال ابو عبد الله عليه قوافي كتاب علي بن ابي طالب ان الله لم يخلق الخلق
 عدا بل خلقهم ليعلموا الله عز وجل هذا هو العلم الجاهل لان العلم
 قبل الجهل **وفسر** في هذه الفقرة فيقول يا ايها المؤمنون ان الله
 سافر من اوسفة عجي من فقال هم في سعة خيرة يعلموا الا غير ذلك من
 الاصل الواردة في هذا المصنف **اقول** ولا يمكن الجمع بين
 هذه الاصل المختلفة في هذا المصنف الا بتفصيل مقدم وهو ان الصانع
 الحكيم والابن الحكيم خلق الخلق من العلم لا من الجهل ومنه يعلمون
 لا يعرفون شيئا ولا يفهمون الا سبيل ابدانهم الى سبيل الهدى والنجاة
 انزل الكتب عليهم لم يجدوا وكما في الايتاء والنجاة الهداية ووضع
 الشرائع وتعليم الاحكام وعلم الخلق ان يفهموا ويعلموا باوامرهم
 ونواهيهم ولو كان ذلك لبقيا في سيرة الضلالة وجمرة الجهالة وهذه ^{الجملة}
 بالنسبة الى الموارد مختلفة وحصل من مجموع مختلفة وهي ^{مستندة} احكام
 فتارة ^{لشخص} حصل من ضعف البنية وقلة القوى وضعف يكون
 مستغفرا جاهلا غير عاقل وقارة حصل من سؤالا اختيارا والادبار عن
 معقد العلم مع علمه وتغيره بجهله واحتياجه الى العلم من الوسائط
 الجمع اللذين هم في علم الله ولا خلاف عنهم الا غير ومع ذلك يتوكل العلم
 والافضل

والاخذ عنهم لا غير ومع ذلك يتوكل العلم والاخذ عن معقد العلم
 وتغيره واخذ عن جاهل ضل و تارة حصل من الاسباب احتياجه الى ^{العلم}
 تحت طاعته واحتياجه وهو الموانع التي صنعت من حصول العلم له ^{افضل}
 الى معلومة وتغيره بجهله واحتياجه الى العلم منه والاخذ عنه لا غير
 وهذه الصورة على انواع فروع يحصل الجهل باصل التكليف فلا يعمل
 بجهله وبغفلة عنه ونوع يحصل الجهل بحقيقة البرائة اليقينية وعقد
 مع العلم بالتكليف والحكم والاشقة بان يعمل عملا لا ينبغي بانه مخالف
 السنة ام لا او عمل بها لانه تم يقين ان فيه مخرقا ولا ينبغي بانه مخالف
 الوقت او بعدة سواء كان عبادة او غير هاد ونوع يعمل بعد الكو
 جاهلا غير عال بالتكليف التي تحصل بالبرائة اليقينية الا ان حصلها
 لرفع الاشقة اليقينية وان كان شاكا او ظانا بها وتارة حصل بالنسبة
 الى وجه العمل من كونه واجبا او مستحبا او مكروها واذ فاعلم
 اختلاف الموارد فاعلم ان احكامها ايضا مختلفة ولانها على انواع ^{حد}
 فاختلاف الاختيار من جهة كونها احكام الموارد المختلفة لا من جهة
 واحد حتى تكون متعارضة قطا قضية **اما القسم الاول**
 منهم الذين حصل الجهالة فيهم من ضعف بنيةهم وقلة شعورهم وهم

الذين لم يعرفوا الصلوة الناس ولم يعرفوا الايمان بقلوبهم فيكونوا
 المؤمنين فحب لهم المحبة ولم يكونوا على حجة فيكونوا في حقهم الملة
 فهم على ذلك الحال لا يدينهم الله واما يتوب عليهم وهم يستغفرون
 الرجال والنساء والولدان الذين لا يستطيعون حيلة ولا يقدرون
 الى الايمان وهذا القسم المثلث من الصلوة والرجال الذين رفع عنهم
 القلم ولم يكلفوا شيء حتى يكونوا مع الذين في غيرهم ولا يكونوا كمال
 عليه الاشارة المستقيمة منها ما في فضل الخطاب في باب الصلوة مباشرة
 مع ابي جعفر عليه السلام وهو حديث طويل في المطب **ومنها ما في باب**
المتقون باب الرجوع الى الله وغيرها من الاشارات الصحيحة النقية في ذلك
 الابواب من ذلك الكتاب وغيرها ما ذكرنا بقاها **واما القسم الثاني**
 منهم الذين جعلت المحبة بينهم بوجوه اعتبارهم وادبارهم عن محال المعقود
 الحكمة والعلم الذين قالوا الناس في ذلك على شدة عالم وقيل وعناء فحق العلم
 وشيئا المستعملين وسائر الناس قنار وهو كذا وان مشقوا النعماء المحال
 جاهلون ولا دين لهم لان الغراء بالعلم حليين ولا علم الا ما خرج من تعليمهم
 عليهم فكل عمل علوه ولم يكن بدالة انهم عليهم السلام ولم يخلو عنهم بالكل
 وان طابق الواقع وكذا وقع الاطلاع على كماله عليه ظاهر الايات ومرج **الروايات**
 منها

فيها في فضل الخطاب قال ابو جعفر عليه السلام من كان الله عز وجل بعباده
 محبدا فيهم انفسهم الامام لم يزل في خفي غير عيني وهو ضا الصلوة والصلوة
 لا عماله الا ان قال وان مات على هذه الحال مات ميتة كفو وقفا
 واعلم ان الثمة المحرور واليتامى لم يزل عن دين الله فاضلوا
 ناعا لهم الى يعلوها كوا واشتد به الوجع في يوم عاصف لا يقدر
 ملكسوا على شيء ذلك هو الصلوة لا البعد وقال في روضة الامم وسنا
 ومقتضا صدق بالاشياء ورضنا الرحمن الطاعة للامام بعد وفاته
 اما لوان رجلا تام ليله وصام ففاره ونصت جميع ماله وجمع جمع **وهو**
 ولم يعرف ولا يبر في اهدى المير ويكون جميع اعماله بالبركة لانه لا يملك
 له على الله حق في ثوابه ولا كان من اهل الايمان اذ في هذا الباب
 اعتبار كثيرة لا يحصى على اقل العمل الله لم يؤخذ عنهم عليهم السلام لا يمكن للفاعل
 ان يعقلا الله عز وجل الله ولا يمكن فضلا القربى الى الله وهو عز وجل
 فعله من اوله باطل وهو غير معذور في جهله ولا يملك بالحق عليه
 على هذه الحال واما اذا نادى استغفر فغيره ويغفر عنه كوما وقصلا ولا
 بعيد الاعمال في علمها وحالها هي عليه والصلوة الا الوكوة انها قاذرة
 على قول كل ذلك ثلوثا الصلوة فيها في فضل الخطاب قال ابو عبد الله

فجاء كل عمل على وجهه وهو في حال نفسه وضلته ثم فرغ عليه وعرض
 الولاية فانه يوجب عليه الا ان يوجه فانه يجهل لانه وضعها في غيره ^{منها}
 لانها لاهل الولاية واما الصلوة والحج والصيام فلا يوجب قضاء
 قال في حديث وكذا انما يصح في فعل الحج وان كان طهر **و**
اما القصة الثانية فهم الذين حصلت الجهالة فيهم بواسطة الاستنباط
 المحارفة التي لا يتحت قلة عتق واختيارهم وصف من هو العلم
 لهم مع اتيانهم الى معدنه وقد عرفت ان هذه الصورة على انواع **×**
اما في الاول منها اي اذا كان جاهلا باصل التكليف وغاظلا واهلا
 عنه فلا يوجب عليه شي لان التكليف حينئذ ما ضعف عنه الادلة العقلية
 المستنبطة من الادلة العقلية الكلية وقاعدتها الادلة العقلية الجزئية
 الخاصة **اما في الثاني** فيها ان احد العلل محال ان يتكلف العبد شي ^{بطلبه}
 منه لم يبين له ولم يوجه له بل ظلمه الحجة البالغة وما كان المفضل
 قويا بعد اذ هدى بهم حتى ياتي لهم ما يتقون فقبل اتمام الحجة وايضا الحجة
 هو جاهل لم يجهل استجابتك لاعم لنا الا ما علمنا ومن لم يعلم الله ليس يتكلف
 ولا يعلين ان يعلم ويوجب على نفسه فلا يسر عليه حجة ولا يؤاخذ الله امره
 لذلك روي عن علي عليه السلام في سعة يعلموا في اعدادها الوضوء ارفع عن الناس
 مالا

مالا يعلمون وقال ابو عبد الله عليه السلام ما جبر الله علم عن العباد وهو موعود
 قال ابو جعفر عليه السلام لا يعلو الناس ان يعلوا حتى يكون الله هو المعلم
 فاذا علمهم فاعلمهم ان يعلوا النبي **واما الناس** وقد ذكرنا بعضا منها
 سابقا فراجع ولا يمكن له الاستنباط لانه فرع تصور الحكم والتكليف ^{في}
 وخير الى ذلك الحديث المتقدم عن ابي ابي بصير عليه السلام في الترتيب في ^{الادلة}
 فقال عليه السلام احدهما الجهالة بان اهون من الثاني الجهالة بان الله علم ذلك
 عليه وذلك لانه لا يقدر على الاستنباط معها المحل في نفسه انه جاهل
 ان الله علم عليها الترتيب في العلم لا يقدر على الاستنباط ناها ^{هل}
 فهذا المعنى معلوم بالبداهة ولا ادري من اين علم ما روي عن ابي عبد الله
 عليه السلام اي رجل ركب امرى اجهلا فلا يشي عليه فخر هذا حال اجهل
 ومعلومه يترى ان اسمه جهله ولا يشي عليه فخره **واما**
في الثاني اي اذا كان جاهلا بكيفية العمل وخصوص الولاية وعلمه
 وعلمه ولم يشي بانته خالف السنة ام لا او هل جهالة ثم يتبين ان فيه ^{هنا}
 وكما يتفهم قبل خروج الوقت او بعده سواء كان عبادة او غيرها
 فالظاهر من الاخبار سيما حديثي رجل ركب امرى اجهلا فلا يشي ^{في}
 ان اجهلا اذا ارتكب امرى اجهلا لا يتنبه ولم يشي بانته خالف السنة

ام لا وقاله الواقع فلا اثم عليه فكيف لو وافقه واما اذا اختلف فيه
 حكاه وجوب عليه السؤال والطلب كما هو عليه في الاخبار المستقيمة
 فاذا اطلق سئل وعلم انه قاله الواقع اى الكتاب والسنة يريد العلم
 لقول ابي جعفر عليه السلام من جعل السنة رد في السنة وقوله عليه السلام كل من
 السنة وقوله عليه السلام من قل السنة رد في السنة وقال ابو عبد الله عليه السلام
 كلاما قاله كتاب الله والسنة فهو يريد الكتاب والسنة اى يريد
 اذا كان وقت ذلك العمل باقيا ان كان موثقا واما ان كان فاسدا
 فلا قضاء عليه لان القضاء باى وجهه كما حقق في محله فانما لا بد
 هو في غير ذلك الوقت مطلقا من غير ان يكون موثقا في وقت
 الى السنة حتى ما كان لقول الرضا عليه السلام ان يردى محقوق في ارض
 كان اذا لم يكن موثقا وكذلك المعاملات ان علم بعد الجاهل بالمطابقة
 عيضا بعد العلم وبني عليها وان علم المخالفة رد الى الحق لما من وجب
 اوها الف سنة الى السنة وهو غير موثقة ويجب متابعة السنة على كل حال
 وقول الرضا عليه السلام لا يعمل مال الا من وجهه الله له وقول ابي جعفر عليه السلام
 لا تبطل حقوق المسلمين بغيرهم وقول الرضا عليه السلام على الله الرضا
 الحق لصاحب الحق وقال ابو عبد الله عليه السلام لا يصح ارضاء حق احد

فاجاهل

فاجاهل اى ادم جاهلا لا اثم عليه ولا شيء عليه ويعلم بانفسه وعلم بحسب
 الاشارة والعمل بقوله فان امره بالعادة والقضاء يبعد ويقضي
 وان امره بالامضاء عيضا وكذا الجاهل الذي اختلف في اشاء شيء لا
 يعلم المخرج منه فعله اجهلا او طبعا بالواقع ثم راجع الشارع فكان
 علمه موافقا للواقع فهو محض للاجماع القطعي الذي لا شك فيه ويتم
 بذلك جميع الاجتهاد والسنة والسيرة فان الناس كانوا يتقون
 الائمة عليهم السلام في اعمالهم فان كانت موافقة للواقع قالوا لا بأس
 به وان كانت مخالفة قالوا افعل كذا وكذا ولم يامر وبالاعادة لا بل
 انه فعله جاهلا لا انه كتب الى صاحب الزمان عليه السلام يال عن رجل يلق
 في عمله والتمس فيه بقاءه ورجل يتقوى ان يزل العوض فيه ويرى
 النج وهو على تلك الحال ولا يتقوله ان يلبس ثوبا كثيرا ويخافه
 هل يجوز ان يطر في العمل المرفضة وقد فعل ذلك اياها فعل عليها فيه اعاد
 ام لا فاجاب الناس ببرهنة الضرورة الشدائد انتم وعلم ذلك هو جمع
 الاحياء والسنة والسيرة في جميع الاعصار بالجملة الجاهل في هذه المعاملات
 معتد به الا اثم عليه وبعد التنبه لم يكن علمه موافقا للواقع فقد مضى وان كان
 مخالفا للواقع وكان عملا اذراك له فهو محض ايضا وان كان مما يمكن تداركه

فقدت حاشية جعفر عليه السلام بحججه الى الله في هذا الوقت في
 وتبدل في غير الوقت الا ان يريد من يعلم الاعادة والتدارك
 في العصر والاعام والجمهر والافقاء وسائر الموارد الخاصة التي
 المستفزة فيها يعلم الاعادة والتدارك **واما في الثالث منها**
 او اذا كانت في الكيفية التي تحصل بها البرائة اليقينية او طامها هو
 ايضا جاهل بكونه غير عالم والمفهوم من الضمائر ان اجهل هذا المعنى
 غير مفيد بل الواجب عليها الفهم والتفكير والسؤال ومع ذلك في
 على الحكم ففرضه التوقف عن اصل الحكم والوقوف على سائل الامتياز في العمل
 للعلم القطع لوضع التكليف عليه ولكن لا بد من كيفية ابراء الاثر من حيث
 حتى يعلم ببرائة الاثر من حيث دليل ويعلم على هذا الفرع دليل ظاهر الاصل
 الا انه علم وجوب التوقف والسؤال والعلم كما رويها ساقا بقدر ما يدل
 على وجوب اجهل هذا المعنى الى الامتياز مع تعلق العلم ما في فصل الخطاب
 وسئل ابي عبد الله الصالح عليه السلام عن رجل اصابا بصدأ او بها عرق او بها
 او على كل واحد منها مائة قال لا عليها ان يحوي كل واحد منهما عن الصيد
 قيل ان بعض اصحابنا سئل عن ذلك فلم ادر على فقال اذا اصابك مثل
 هذا فلم تدر ما فعلك بالامتياز حتى تسلكوا منه فقلوا ان ظاهر الخبر ان

الرجل

المائل عالم بوجوب الخبز في الجملة لكنه متى دبر ان يكون عليها معافا اذا
 فيكون فيه او يكون على كل واحد من ابناء فخره فامر عليه با
 لا امتياز في ضلوع مع عدم امكان العلم بالتفصيل ولا مفر من تعليم
 العائمة الا بالامتياز المحصل للبرائة اليقينية الا ان يريد من يعلم
 اليقيني ليدفع اليقين باليقين **وهنا استبها ان** يلعب الا
 اليها **الاول منها** اعلم ان ما ذكرنا من وجوب الامتياز هو فيما
 اذا ثبت حكم وجوبه باصل الشرح واشتغل الاثر به ليقينا وانفق كيفية
 لا تعلم حكمها فلا تارفعها كوضع وجوب الامتياز كما قال عليه اذا
 اصبحتم على هذا عليكم بالامتياز لا غير من سائر المواضع التي عرفت
 واصتلفوا في وجوب الامتياز وتدل عليه فيها وعدها ولا خير في ذكرها
 على نحو الاجمال وهي ان الحكم والتكليف اما مجهول مطلق لا دليل عليه
 من الشرح اصلا فهو مطلق علينا مباح ليس واجب ولا حرام حتى يرد فيه
 من كماله عليه السلام ما روي الكثرة منها في فصل الخطاب قال
 الصادق عليه السلام كل شيء مطلق حتى يرد فيه **وفي** في الامتنان
 قال ابو عبد الله عليه السلام الاشياء مطلقا ما لم يرد عليها من غير وكل
 يكون في حال وعام فهو لك حلال اطلاقا لم تقوا المحرم منه فعدوا

صلية

الاصناف

الاشياء

مطلقا

في الاصل في هذا المقام فلو ان بعض الاصل في المحل وبعض الاباحة
 وبعض عدم الحكم وتوقف بعض في الحكم واجب الاصل في مقام العمل
 ورغم من مواضع الشهرة وانت اذا دقت نظرك في المنهج ^{في العمل}
 ترى ان الحكم في المقام الاطلاق بلا شبهة وهو الاصل الثاني ^{كلا}
 لو اقبلت على هذا المسئلة عن ابي ابراهيم عليه السلام في حق الرجل
 الذي ينفذ في المنة في عقد فها قد انه لا يرضع احياط كما قال عليه
 وذلك بانه لا يقدر على الاصل معها او ورد الحكم في الشرع ^{دليلا}
 متعارضا بحيث ان كل واحد لو صاحبه دليل مستقل ولا دفع
 لها فاقربنا في الاضمار المستفيضة بالموقف عن اصل الحكم ^{الثاني}
 عليهم السلام المجمل عندنا وبالسنة في باب التليم في مقام العمل ^{فيها}
 فصل الخطاب عن الجار ومثل ابو عبد الله عليه السلام عن رجل اختلف عليه
 من اهل دينه في امر كلاهما ويؤيدهما ما يوافقهما والاخرين هما
 عنه كيف يصنع قال يرضع عن طيف من خبره فهو سعة ^{في مقامه}
وفي افضل الكلي في رواية اخرى بايها احد ^{في باب التليم}
 وسلك ولا احتياط هناك حكم على العدة نعم عياط فلا يعين ^{اصلها}
 ولا يقطع احدهما وجعلوا هذا الموضع بعد قولهم بيا فط ^{الاول} ^{بعد}

فأرضها

تعارضها موارد الشهرة فذلك فيه بعضهم صلك البوابة ^{الاصلية}
 واختار الاخر الا احتيا وجوبها في الفعل كما اذا ورد الحكم ^{في الوجوب}
 والثقة او بين الوجوب ولا باحة او بين هذه الثلاثة بواسطة النص
 الدالة عليها وتعارضها على وجه تقدير الترجيح بينها بالمجرات
 القرائن الشرعية وفي الترك كما اذا ورد الفعل بين كونه واجبا
 محملا كذا وان الامر بين وجوب الحجة وحرمة ما بعد فرائض العقيقة
 وكان الرد والثقة بدليلين شرعيين متعارضين وتقدم
 الترجيح في نظر الفقيه بالمجرات المصنوعة واستجابا في الفعل اذا
 تعارضت الدلالة في الصورة الاولى وترجح في نظر الفقيه الثاني ^{الثالث}
 باحد القرائن او المرجح الشرعية فان الاتيان بالفعل عند هؤلاء
 المحاطين احوط ولذا يقولون في مثل هذه الصورة عمل الدليل ^{الموجب}
 على الاستحبابا ناديا من طرحة كما لا عمل الجمعية المتعارضة ^{وجوبا}
 عند من رجح اضرار الاستحبابا في الترك اذا تعارضت الدلالة ^{في الحجة}
 والكراهة مع ترجيح الثاني فان الاحتياط هناك عند هم بالترك وعلى
 هذا جرى الخطاب من الفقهاء رضوان الله عليهم في غير موضع ^{عمل}
 دليل الحجة الموجه على الكراهة ناديا من طرحة كراهة الجماع ^{مع} ^{كراهية}

بعد انقطاع الدم وقبل الغل المعارضة حمة وكما هو عند من ينجح دليل
بالجمل واستندت اصبحت اصابا الاحتياط تراها غيرة في وجوب
الامكان في نوعه اذارة الوارثة في جميع المخبرين وهو لا يهتق
دليل على الوجوب لا يهازل في ذلك ولا هو غير مقيد بالشرع
مصنف بجهة ما فيه في نوعه مصنف في شجرة بالثمرة لان
ان الاحتياط يجب وليس يوجب تقاوم مع اصاب المخبر والعقبة
مصحح فالرجحان لا يصاب المخبر اما سائر اصاب الاحتياط فهو اما
في الموضوع وسبق اليه او مطلق وهو لا يهتق دليل على الوجوب كونه
معارض با اصاب المخبر والعقبة ولا كان وجب الاحتياط في الامكان
خفي القبول النبي صلى الله عليه واله اذ لم يتم على ما عرفت فاعلموا في هذا
واسهل واسدود وقوله صلى الله عليه واله خبروا ولا تنفروا وبسرا
تقروا وقوله تعالى فويلكم اليسر ولا يويلكم اليسر ولا يويلكم اليسر
ان اسد غير اليسر ويصط على اليسر لا يصط على الصفت مع ان في اجاب
تقر في الرجحان لا يصاب المخبر هذا والاحتياط غير ممكن فيما اذا ورد
بأن كونه واجبا او حراما وقاد من فيه المخبر ان بالامر والنجح فاما
قلت ان الاحتياط في ترك الفحش والمنكر وكونه اوله من اجل المنفعة

المشقة

المشقة قلت كما قيل الفعل ارتكاب المحرم والوقوع في الضرر والمنطق
لكذلك عمل الترك ارتكاب المحرم والوقوع في الضرر والمنطق لان لو كان
في الواقع واجبا ما مور اية ترك حرام وفيه من ايضا بايها علت
من اجل الاحتياط فقلنا لعل الاحتياط في المجانب للاضطرار فلا دليل على
ولرؤية ثم لا بد في رجحان الاحتياط اذا امكن وهو امر مرغوب فيه للاضطرار
الواردة وان لم يكن في الضرر اليه ذكرها احتياط المكلف فلا يوجب الاحتياط
ولا يهيئ احداهما ولا يقطع على احداهما بل يرضيه ويحذره عن غيره وعكس
العقبة في العمل او ترك الحكم اية او راية مثبتة المعاري في ذلك الشكيات
ويجب الرجوع فيها الى المحقق فان وجد عكسا في ذلك وجب المصير اليه والا
الموقف في الرد الى الله والرسول او الى الامر في الحكم في اية الشك في سعة
في العمل لانه لا يثبت تكليف بالمشايخ لانه ربيع خاص الامة وعامها الذي
ولا كماله كما ورد في حديث الكاظم عليه السلام لا تأخذ بامانة لا تكلف الا بالامانة
وبعد الحجة البالغة وكان الله يفضل قوما بعد اذنهم حتى يبين لهم
ما يتقون مما لا في علاه سبحانه ان يكلف العبد بما لم يبين له ولم يوفه فاما
ورب خبر مثله لا يثبت امر في عمل واشبهه بواسطة اشتباه معنى المخبر
هل هو شرط صحة العمل ام لا وهل هو مرغوب واجبا ام لا او اصاب ذلك و

من يتوان التكليف واقع ولعل بالاستعانة بغيره حيث حصل البرائة
 البقية ونظم منطق بالمثل المقطوع به وفيه المنكوك علما بالبرائة
 والحق ما ذكرناه فان ما ينسب لنا انه شرط او جزء اعتقدا بان شرط
 او جزء وعلمنا علمنا به ولم ينسب لنا لم يقع التكليف عالم فوينا ذلك
 العلل بذلك الشرط او ذلك الجزء المحتمل من المتشابه الا اذا كان
 ذلك الشرط غير ضروري او ذلك الجزء غير محل من وجه اخر فلا
 يضر الاضيق لاننا في موضعنا كما قلناه وادخلنا في هذه
 المذكورة مما قد تعلق بمحل الحكم في ظاهره او واقعا او كليهما وان لا
 في بعضها غير ممكن كما في الحديث وفي بعضها واجب في بعضها ممكن في بعضها فاعلم
 انه قد يكون الحكم في الشيء معلوما بالوجوب او على وجه الظاهر او الفاسد
 محلي او محتمل ولكن تكون الشيء الذي هو معلق الحكم وموضوعه معلوما
 معلوم الضرورية في الشيء الامر وهذا هو الشبهة في الموضوع والشبهة في
 الميزان في العلم المبين وهذا هو المسئل الذي ورد مكره الى احد منكم وهو على
 القول الحق موضع الاحتياط وجه الذي هو موضوع اخبار الموقف في هذا
 القسم صور كثيرة مختلفة يجب تحصيل الاحتياط فيها فقلنا لا بد من الاشارة
 الى تحقيق الموضوع ثم الاشارة الى الصور وذكرنا ما لها **قوله**

فان كان الشرط لا بد من العلم بالبرائة
 معلوم الضرورية في الشيء الامر وهذا هو الشبهة في الموضوع والشبهة في
 الميزان في العلم المبين وهذا هو المسئل الذي ورد مكره الى احد منكم وهو على
 القول الحق موضع الاحتياط وجه الذي هو موضوع اخبار الموقف في هذا
 القسم صور كثيرة مختلفة يجب تحصيل الاحتياط فيها فقلنا لا بد من الاشارة
 الى تحقيق الموضوع ثم الاشارة الى الصور وذكرنا ما لها

اعلم

اعلم ان الحكم على اعتبار التكليف ووضع التكليف هو الامر والمواهب والحق
 التي صدرت من الشارع وتعلقت بالتكليف العاقل المتابع العالم القادر
 وغيرهما وضعه لانه موضع الشارع وتفسيره كونه في شرط او سببا او مبرا
 او صحيحا او فاسدا او عارضا او محلا لا او مجزا او طاهرا او نجسا او
 وهكذا فذاك ملاصط الحكم الشارع وجعله ووضع والامر الاخر
 الحكم والمحل والوضع وذلك المتعلق بغيره في الحكم التكليف بالتكليف
 به واما ما في الحكم الوضع بالموضوع واذ قد عرفت الامر في المحل
 التكليف وكيفية شؤنه وانه لا يثبت الا بدليل علم فاعلم ان الامر في الحكم
 ايضا على هذا المثل لا تفاوت واذ قد عرفت ذلك فاعلم ان الشبهة في
 متعلق الحكم التكليف على اصناف وصور عديدة لان المتعلق في الحكم والتكليف
 نفس المكلف او المكلف به والشارع يجب في التكليف والاعراض والشرائط
 في شبهة الامر فيه بواسطة الاستنباه في واحد منها او كليهما فيهما عند
 يقول به الاتيان بالفعل في الموضوع الذي هو متعلق الحكم الوضع ايضا
 على اصناف وصور عديدة والاضيق فيها عند القائل به ما يترك اما صور
 المتعلق في الحكم التكليف **فهمها** ان يعلم الحكم والمكلف به وتفسير الامر في
 كواحدا في شبهة المشتك ولا يعلم اي الشريكتين اصل فيه وانما المسئل

مكلف

اذا كان جامع امرأة وجامعه رجل غير انوال فان حكم المحاربة والا صلا
 ووجب الفصل بها معلوم لاسك فيه وانما التهمة في اجنب او لصل او
 واجد اليه او الخت او من جامعته هل هو مجتهد في الفصل لانه
 فلا يجزى فقال بعض عوامه كل منهما عن التكليف لاصالة الطهارة في
 مكان منظره ثم وجد اليه او جامع ولا صالة وجوب الوضوء وكذا
 وعلم وجب الفصل وعدم كفايته في مكان محله بالاحتياط الاصفى من
 اليه او جامع وقال ابن الاصيل باسقي الامر بالصلوة المصحة للام
 واسقي الامر بالطهارة واصالة الاشتغال بها فيقتل واحد اليه و
 الخت ومن جامعهم **اقول** اما واحد اليه فلا يفي في خصوصه يمكن
 ان يدل عليه بانه فصل المحاربة ومثل اى ابن عبد الله عليه عن الرجل يصيب
 ثوبه عليها ولم يعلم انه اصل قال الفصل ما وجد ثوبه ولو ضاها استحق
 هذا التحريم وان كان خاصا لكنه يصح على الرجلين معا ويمكن الاستدلال
 به عليها مضافا الى قول علي عليه كان على اثنين فترك فلم يضر على اثنين
 فان ذلك لا يفيق اليقين انهم وقد كان كل واحد عنى بغير ثوبه فغلبت
 تخارج الى دليل شرعي فاذا لا دليل لا غسل عليه وهما شخصان لها مكلفان
 وكل مكلف بمكلف فنه واما الخت فغسلها لانه قد جامع الرجل و
 المرأة

والمرأة واجنب باجدا لا من فنان كان رجلا في الواقع فقد جامع
 بالذكور وان كان ولة فقد جامعها الرجل في فوجها اذ لا واسطة في
 الحقيقة بين كونه ذكرا او انثى فصل المرأة المجنونة من اليه كان غلبت
 ولا غسل على احد الرجل والمرأة لان الرجل لا يعلم انه جامع فوج امرأة
 او ذكرا والواقع في ثوبه لا يصير سببا لمحاربة الا يصير عليه الختان
 لو اصاب الرجل المرأة فيلذون الفرج ولم ينفذ في فصل المحاربة سئل
 عليه عن الرجل يصيب المرأة في الفرج اعلمها هل ان هو انزل لم
 ينزل هو قال لا يفي عليها غسل وان لم ينزل هو فلا غسل له وقال اذا
 الرجل المرأة في فوجها لم ينزل فلا غسل عليها وان انزل فعليه الفصل
 غسل عليها وقال في الرجل ياتي المرأة في فوجها وهو ساعد قال لا يفيق
 صومعا ولا غسل عليها غسل بالجملة لا يحصل المحاربة للرجل والمرأة الا بالان
 او ينزل اثنان لا صلا في اثنان الا صلا ويدينها لا يجب الرجل الا
 لم ينزل الفرج الا صلا فيها فلعلة كان المذلول به رجلا وكان الواقع
 في ثوبه ياب وهو غير الفرج الا صلا وكذا لا يجب المرأة لانه لا سلطان
 رجلا جامعها فذكره الاصل فلعلة اثنان جامعها والمرأة في الواقع وقد
 ذكرنا ذلك ولم يصل من ذلك الذكر الراجل يجب غسلها كما اذا طهرت في

في استنباطها من التوفيق لم يحصل نص على كونها متباينة وحدها
على وجه الاستبطان في هذا المقام ولا يعلم حقائق الاكام الا الملك
العلم **ومنه** ان يعلم الحكم وتعلق بالكلف المعلوم واشتبه الامر
في الكلف بحقيقة ودار الامر فيه بين الاقل والاكثر للاسقاط
يعني بان يكون الاثنان بالاعمال غيرا عن نفسه وذلك في الزاوية
كما اذا علم حكم الفاسدة انه يحفظها وعلم المكلف ان عليه
يحفظها وعلم ان دار الملك بان انه هل عليه غنى فوات او
فان انما بالعمى عن الحق والكلام في الباطن الى العشر وكذا اذا علم
بان عليه القطر وانما صاع من الماء الاربع ولكن في نفسه
الصاع ستة اطل او خمسة وكذا اذا علم المكلف بوجوب شيء ان
دلو او حنين من الرعي في النجاسة خاصة واشتبه الامر في كون الزاوية
عليه فزع الاربعين او الخمسين فالتقوا وجب الاستبطان في محاط
هنا بالاعمال الاكثر للاسقاط والاستعمال ومن قال بالاعمال بل في الزاوية
باصالة علم تعلق التكليفه ولكن الحق في المقام ان ذلك في الزاوية ان
حصل بواقي الدلائل الشرعية فالعمل بالمرجحات الشرعية وهو الحق
فالخير والمعة كما مضوا عليه وان حصل من احوال الدلائل فان وجهه حكم

نوع

بجميع الدلائل الا فالتدبر المستقر ثابت في الزاوية يحصل ولم يقع تكليف
ببانه والله هو المعلوم هو الاقل المتين به فبان به المكلف ان على
لوازم فقد علم بالاستبطان المدرك اليه الموقوف فيه وكذا الامر في
انك بغيرة ما ذكرنا الصورة الاربعية بالاعمال الله هو القدر المستقر
به وهو المعلوم من عمل باعلم كما لا يعلم وان على الزاوية احاطا فقد
اخذ احاطة لديه **ومنه** ان يعلم الحكم وتعلق بالكلف المعلوم
واشبه الامر في الكلف بحقيقة الكلف والكيف ودار الامر فيه بين
المباينين وكانت الشبهة وادوية وكان الجمع محصلا للامثال
قطعا كما لو دار الامر بين النجعة والقصر والعام مثالا فقال بعض
بالامتيان بالجمع وانما بالواحدة بالتحديد في ايمان انهما شاءوا الحق
كما عرفت ولما ان التردد في اتصال هذا المقام والدلائل بواسطة
الدلائل الشرعية وقدر ما عاينه بالمعالي الشرعية وعند الحكم
بالخير والقدر لم يرد الا ميا الا في موقعة زارة وهو غير
كما عرفت فالعمل على الخير والجمع تكليف على وهو الاصل
ان شاء المحقق من المسافر وانت تحالما ولو جيب عليه صلوة الحق
وهو بانة خفف عليه الجمعة وانقص على ركعتين ليس الخامس من مكان

وتمتعهم لا سماع الخطبة فاذا التحق عنهم وقت قصر الامور عليهم
 وشغل عليهم وقت الصلاة على رجل يريد ان يركب اللبس ولا يريد ان
 يصلي في بيته ولا يركب في بيته ان يعلم انهم يركبون بالكلية
 واشتبه الامر في المكلف بحسب الكلفة والكيف او التكليف فقط واد
 بان المتباينين وكانت الشهادة مصداقية وكان الشك فيها
 كقولهم ان الفاشية بان كذا صحتها ظهر ام غيرها او غير ذلك
 جهة القبلة واستثناء الثوب الطاهر من الخس عند كان له ثوبا طاهرا
 ويخفى فاستدبرها بعل في هذه الموارد بما ورد في النص كما ورد في
 منها في فصل المجامع قال ابو عبد الله عليه السلام من صلى من صلاة يومه
 ولم يدركها صلى في ركعة واحدة او ركعتين **وفيه** انما سئل ان
 عليه السلام عن رجل في صلاة من الصلاة لا يدركها شيئا قال صلى الله عليه
 وركعتين فان كانت الظهر او العصر او العشاء كان قد صلى اربع ركعات
 كانت المفترجة الفداة فقد صلى اثنتي عشرة ركعة وهذا وجه الاحتياط ولا يجب
 تعيين خصوص اربع ركعات لان النص يقتضي بان المجهر والا فحقا لا سماع
 التكليف بها واطلاق النص فيها وعدم امكان الجمع بينهما وكذا ما بين
 ما شاء منها لا ذكره في الفاشية في الكتاب المذكور عن ابي جعفر عليه السلام
 قال

قال يخرج من الخمر ابدانيا يتوجه اذ لم يعلم ان فيه القبلة وسئل عن
 الخمر فقال صلى الله عليه وسلم حيث شاء وقيل لا في عبد الله عليه السلام جعلت ذلك
 ان هؤلاء المتخلفين علينا يقولون اننا اطلقنا انما اطلقنا انهم
 السماء كذا وانتم سواء في الاصلها فقال ليس كما يقولون ان كان ذلك
 فليس لا ريب وجه انهم والامر في هذه الموارد سبيل ان احاديث
 الباب كلها صحيحة عندنا ومقابلة طاهرا وقدا في ما عالجنا فان
 وجدنا ما نقلناه عن الخمر وسعوا الى الامر بالخمر فباعها بغيره
 من مع علينا ان الرجاء من الخمر في الاولين لم يكونوا اهلها واسهل
 وقد قال صلى الله عليه واله فاحلوني احصاء واسهلوا شدة وقوله
 يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ويقول ان الله يحب اليسر ويعطيه
 الاولين فافهموا صحاحا عندهم وعندنا فعل بها نعم لا يصح في العلل انما
 احتيا لا شك في رجحان من غير اجاب في مورد في الثالث منها في الكتاب
 المذكور كسب الراجح عليه السلام في الراجح معه فبان فاحصا
 يعمل ولم يذكر فيها هو وخضرت الصلاة وخاف فوفقا وليس في ما
 كيف نصنع قال صلى الله عليه وسلم فيها جميعا انهم في هذا المورد جعلت سؤلك
 وهو في وجوب الاحتياط في هذا المقام بالجملة اختلف حكم هذه الموارد

من جهة الضرر ولا يلزم من واحد ولولا ورود الضرر فيها لكانت
عليه اذا اصبحت مثل هذا فليكن بالاعتقاد حتى لا يوافقه فليكن
للعلم القطع بوقوع التكليف عليه وشتغال ذهنه بمراد مقرر يعلم ان
الا بالاعتقاد فلهذا الضرر المتذكرها وغيرها مما لم يذكره هو
المعلق في الحكم التكليفي والاعتقاد فيها عند التأمل به بالاثبات
واما صور الموضوع التي هي خلق الحكم الوضع وتنبه الحكم التكليفي
التي هو الاعتقاد فيها عند تأمل التارك والتخير عن فعله لا يوجب
فذكر بعضها للتجديد الذي هو **فقروا** اوله ان الحكم والموضوع
في الاحكام الوضعية اما معلومان فيجب العلم فيهما بالضرورة او
الحكم مجهول او مشتبه في شيء وقد عرفت سابقا ان المجهول من كونه مطلقا
مباحا ظاهرا ان جهلا واشتبه حكمه في كونه حلالا او حراما لما
ورد عن الصادق عليه السلام كل شيء مطلق حتى يرد فيه في وعنه عليه السلام
مطلقا ما لم يرد عليه امر ونهي وكونه ظاهرا ان جهلا واشتبه حكمه
كونه ظاهرا او محالما ورد ان كل شيء ظاهر حتى يعلم انه ظاهرا او علم
الحكم بالظاهرة والنجاسة وبالمحمية او المحرمة وكان موضوع كل واحد
منها كليا تحت افراد واشتبه الامر في فردانه من افراد اي الموضوع المعلق

مكة

حكمه واشتبه الامر بين افراد محصورة او غير محصورة مع العلم بالحكم
والموضوع الكلي وان بعضها في المحال وبعضها في المحرم او بعضها
في الظاهر وبعضها في الخفى وهذا **القسم الثالث** اي اذا
اشتبه الامر في فردانه تحت اي موضوع وقع ومصادرا اي موضوع
هو مع العلم بالحكم والموضوع الكلي واشتبه الامر بين افراد محصورة
او غير محصورة كذلك هو التنبه في الموضوع والتنبه في المحال
البيني والمحرم البيني وهذا هو الشكل الذي يرد حكمه الى الله تعالى
فهذا هو مورد اخبار التوقف ولم يورد له لانه لا يتفق الاشتباه
فيه في اثناء عبادة يرتبط صحتها وفادها بربس بان التنبه
في خصوصيتها او غيرها ولا يتفق كذلك فيها ان يشبه الامر في فردانه
انما افراد اي موضوع وانفق الاشتباه في اثناء العبادة ومورد
في خصوصيتها او غيرها كما اذا علم ان الباس المحرم بطلان الصلوة
والباس المحرم موضوع ذلك وهذا امر يمكن ان يقع على طاعت هذا
ولطاعت غيره ذلك واشتبه الامر عليك كان صليبت معلقا سفيق محرم
مثلا واشتبه الامر عليك هل هذا الباس فيقع تحت ليل من المحرم او
فيقع تحت حمل المحرم وهل يبرن التنبه في خصوص شرط العبادة وكما

انما علمت ان المجرة لا يجوز الا على الارض ان التيم لا يصح الا وجهها
وان جوازها انما اذا استحال لا يصح على اسم الارض فلا يجوز ان
عليه التيم به وان اخو حكم الطهارة بالطلع ولكن حصلت الشبهة في
هل استحال بالطلع وخرج عن الارضية فلا يجوز المجرة عليه التيم به
فيحل وجه على الارضية فيخرج المجرة عليه والتيم به وهما مستثنى
في جرة العادة في مثال المجرة وفي شرطها في مثال التيم وكذا ان
الماء قليل وكثير ظاهره لا يلاق النجاسة او لم يتغير بها وان الملاء في
الليل والوقت فيها نجس وشككت في ملائها فاما قليل النجاسة ان قلت
بالملاء او في تغير بعد الملاء لو قلت نجس بالغير بها بالملأ فاحصلت
الشبهة في انه هل هو ظاهره نجس في شرطه والظاهر به وهو نجس في العمل
ولا يجوز الظاهر به وهما مستثنى الشبهة في شرط العادة او توضح
به **ومنها** ان ثبوت الامر في فوائده من افرادى موضوع ولم يكن
مقطعا صحة العادة وفادها واداء الارضية بين المحرم وغيره
كما اذا علمت ان الفاعل لا يجوز الاستماع عليه وان فاعله اهل
حلال يجوز الاستماع عليها وشككت في بعض الاصوات ان افراد النعامة
المباحة او فصلت في حق الفاعل والمعلوم بحجبه **ومنها** ان ثبوت الامر

افراد

افراد محصورة مع العلم بالحكم والموضوع الكل وان بعضها فاعله
وبعضها فاعله المحرم وبعضها فاعله الظاهر وبعضها فاعله النجس
فيها بين المحرم وغير الواجب على الحلال او بين المحرم الواجب بين
الظاهرة والنجاسة فالاول كما اذا كانت بالدينار والمملوك المقصود
كالمذور وطورها اذا استقبلت بالاجنبية كما ان كان لمذورها والآخر
منحيا شبه الظاهر النجس وفي هذه الموارد والمصلحة في ثبوت الشبهة
في استعادة دينه في افرادها او شرطها هو اسطر ان يتطابق الاول
وقد لا ينفك كذلك **ومنها** ان ثبوت الامر بين افراد محصورة مع العلم
بالحكم والموضوع الكل وان بعضها فاعله الحلال وبعضها فاعله المحرم
بما ان الظاهر وهذا المورد ايضا قد يكون الامر فيه دائر بين
المحرم وغير الواجب على الحلال او بين المحرم والواجب او بين
والنجاسة بالجملة الاحكام في هذه الموارد من الشبهة الموضوعية عند
الفاعل وجوبه مطلقا لا تترك والاحتياط في الفعل والمباشرة فيها
حلال الاحتياط فيجب تركه تعليق صفيقه وجوبه وترك المجرة على
وترك المجرة على اخفى وترك التيم به وترك اثره والظاهر
بما ان شكك امره ظاهره محرم نجس وترك الاستماع على الاصوات المملوكة

كونها افراد من النعمات الباصرة ومن افراد الغيا المعلوم ^{وتك}
 من في الدنيا المشبه بالبحار ومترك الوط في المنور وطرها
 اذا استنبتت بالاجنية وتترك الشرب ولا استعمال من الاثام
 المشبهين وعدم جواز اخذ جوائز الطلبة وهكذا في سائر هذه
 التي لم يذكرها فاعجبوا الاحتياط فيها لورود المستقيمة يكون
 احتياط عطاياها طاهرة في الموضوع ونقصها مطلق والباس
 حلة منها المشتملة على ذكر الاحتياط لفظا او معنى ما ذكرناه سابقا
 من طريق الصيد وحديث الترويح في العدة **ومنها** ما في فضل
 وكتب الى العبد الصالح ديال عن وقت المغرب والافطار كتبت
 اذ لك ان تنظر حتى تنحسب المحرم وتأخذ بالاحتياط **لانك**
 قال ابو عبد الله عليه السلام في هذا الكماح هو الفرج وامر الفرج
 ومنه يكون الولد ومن تحاط فلا امر وميها **ومنها** قال علي
 عليه السلام في حديث كبة الرجل فانظر الى ما تقصه من هذا المقص فاشبه
 عليك فالنظر والقيت الطبيب وجوه كل منه **ومنها**
 قال ابي الحسن الرضا عليه السلام ابو جعفر عليه السلام اجعلوه من الانبياء
 فقبل على الاحتياط قال نعم وهذه الاخبار طاهرة في الموضوع واما

لاخبار

الاخبار التي ذكر فيها الاحتياط على نحو الاطلاق منها قول الامير ^{من}
 عليه السلام كليل بن زياد يا كليل احق لك دينك فاحتط لدنياك بما
ومنها وقال اي ابو عبد الله عليه السلام ان تقطع الحرام وتأخذ
 بالاحتياط لدنياك **ومنها** عن النبي صلى الله عليه واله وسلم ما في
 الى ما لا يربك **ومنها** ما ذكر عنهم عليهم السلام ليس يأكب عن الصراط
 من سلك طريق الاحتياط الى غير ذلك من الاخبار الدالة على وجوب
 التوقف في مقام الشهرة وعدم العلم من اخبار السلف كقول علي
 عليه السلام في كلام الامور ثلثة امرين لك رسته فاستقم وامر
 لك عنه فاجنبه وامر اختلف فيه قوله الى الله عز وجل وقول النبي
 عليه السلام انما الامور ثلثة ايام بين رسته فليقع وامر بين عنده فليجيب
 وامر بكل مريد علم الى الله الرسول قال رسول الله صلى الله عليه
 حلال بين وحرام بين وبينهما بين ذلك فن ترك الشبهان بما من
 المحرمات وهلك من حيث لا يعلم ثم قال في امر الحلي فان الوقف
 عند الشبهان خير من الاتهام في الهلكة الى غير ذلك من الاخبار الواردة
 في هذا المضمار **اقول** وهذه الاخبار راجع الى استدلالها
 بها على وجوب الاحتياط مطلقا ولكنها تختلف بحيث يشبه على حلة من

الفقهاء رضوا الله عليهم ما تضمنه من الأحكام من مروج اعتبارها
في المقام ما وجهه من مجموع بينها والائتمار فلا بأس بتدليل كل
بما يقف المطاع على سواء الصراط يتوفى الملك التمام ما الرتبة
التي وردت في الصيد وقال عليه إذا أصبح على هذا
بالاعتقاد حتى تنقل عنه فقلوا هذه الرواية قد ردت على وجوب
فيها إذا علم المكلف بالحكم والتكليف واشتقاق الأمر به ولكن سنك
وكيفية غصيل البرائة الحقيقية مع عدم إمكان السؤال فإن لها
ان المسائل عالم بوجودها في الجملة ولكن قد يكون عليها
معانيها أو أوضاعها تركان فيها وكل واحد من الأجزاء فانه
عليه بالاعتباط مثله وأما الرواية التي وردت في الترويج في
وقال عليه ذلك بانه لا يقدح في الاعتباط معها **أقول**
وهذه الرواية قد اشتملت على فروعها الجاهل بالحكم الشرعي والجاهل
بموضوعه وقلت على حد ذاته كل منهما إلا أن الأول اعلم
منه من الاعتباط لأنك قد عرفت سابقا أن الجاهل بالحكم
أو عدم الترويج في العدة جهلا سارعا غير متصور له بالمرء لا ينص
الاعتباط في محله بالكلية لعدم حضوره الحكم بالمرء وذلك هذه
الفقرة

عائ

على أن الاعتباط في الفرض الثاني أي الجاهل بالموضوع وكونها في
مجموع الترويج في العدة ممكن فخطا بالنقص والسؤال عن كونها
ذات علة أم لا إلا أنه غير مكلف به لظاهر بعض الآثار
التي لا تدل على وجوب السؤال والنقص في مثل هذا المقام الصفة
التي هي السمة التي لو كان في مقام الرتبة فلا حوط السؤال كما يدل
عليه بعض الآثار وكلام في مطلوب الاعتباط وإنما الكلام في وجوبه
دليل عليه وأما الرواية التي وردت في قوله القرض وأقبل الليل في
أفها بالتوازي والاستدراك من هذا الوجه وقال عليه ذلك إن
منه ذهب إلى أنه يتأخذ بالمخاطرة لا ينك **أقول** ولا
هنا بالتوقف على زعمها الحق عند من قام له الليل على أن الغرض عبادة
عن استئثار القرض للمعلوم بعدم رؤيته عند المشاهدة مع عدم
إحاطة محمول على الاحتجاب كما هو المختار عند بعض الأعلام وأما عند
من قال بان اماره الغرض هو ذوال الحجة فحمل الآثار والاستفاد
لأن القرض على القيمة فهو محمول على الوجوب وكلامه عليه هنا
محمل لكل من الأرب ولا يجوز الاستدلال ببعض الاعتباط في ذلك
وأما قول عليه ليكن في ذيارك ليكن في ذيارك واحتاط لغيرك بما

عائ

أو

عائ

عائ

عائ

عائ

عائ

عائ

عائ

عائ

عائ

عائ

عائ

ليس من هذا الباب ابل بل هو من باب حقوق الاخوان كما مرح بهذا
 المضمون المشايخ رضوان الله عليهم واجادوا نعم ما قالوا ان السبأ
 هناك اخوك وهو الذات وثبت الدائمة له على كل وقت وقوله
 عادي في غلبه او هو نفسه لا ماله قلبه المحامد حشره وتوفيقه للذات
 حقوق الاخ فبقوا اخوك هو عليك وعن الذين انه ينبغي الاعتدال في
 الدين اما ان كان ينبغي ان يحاط ولا متعين بكل دين الا ما علمت انه
 حق فلا تواتر احدا في علم انه يليق بالاخوة واما اخير ان كان ينبغي ان
 في دينك وتكون في جميع اعمالك ويكافئك عما لا يحق بالحق فاحفظ
 افاك واحفظ في همه باسنت ومعلوم ان لا تاء في حفظ الاما تعلم
 ان فيه حفظ فاحفظ بما تعلم ان فيه حفظ واحذر من خطئ نفسه وهو
 غمر وهلاكه واذلاله وجميع ما يفتق في غير القوم بعد دون الحديث
 في هذا المقام كمن في حق التفسير يولي على انه يجب عليك حفظ الدين
 ثم شئت ما فيه حفظ وهذا التعميم مصطلح في الفرق لا يوارى من قوله عليه
 فاصط باسنت عموم مرفوع في اللفظ الا ان الصحيح اذا قال للطبيب
 اي شيء اكل وقال في جوابه كل ما شئت ليس مراده من لفظ ما شئت انعم
 السم والمفلات ولا ينبغي لادان ان يكون حاملا على مرفوع في غير ذلك

حل

حل الكلام وانما من على صفتهم الغرض ان كان ولا على صفتهم
 العام واما الرواية التي وردت في المسئلة وقال عليه السلام من لا ينجس
 فيقل على الاحتياط قال نعم والطاهر ان الاحتياط هنا محمول على الجوارفة
 من الملاع الخاصة والمطاف والحقبة منهم لا سفاضة المصروف في هذا
 جهود الاصحاب العلم المحصر في المسئلة وانها ليست في السبعين
 عن الادب ولعل وجهه انه اذا اقتصر على جعلها اربعة لم يمكن الاكثار
 عليه بكونها مائة فيطعن عليه بذلك وينسب له دعوى الدوام ولا يتم بها
 بخلاف ما اذا كانت فائدة على الادب فانه لا يتم له الاعتدال ولا
 النجاسة من اولئك التجار **واما الحديث** انه ورد في التكاثر في
 عليه ونحوه في خط فلا ينفى وجهها واول الرواية على ما في الروايات قبل
 لابي عبد الله عليه رجل من مواليك يقولك السلام وقد اراد ان
 يقروا امارة مدوا نفسه واعجبه بعض شانهما وقد كان هاردا في
 ثلثا على غير السنة فذكره ان يقدم على امره ويجهها حتى يتاوى فكونت
 تامره فقال ابو عبد الله عليه هو الفرج واما الفرج شديد منه
 يكون الولد ونحوه يكون خطا فلا ينفى وجهها **اقول**
 ظاهر هذا انه كما هو كون المطلق فخالفا لاختلاف بين الاصحاب

في

فإنه لو كان المطلق مخالفا وطلق ثلثا على غير السنة معتقدا بها الزوج
 الزم به نفسه صحح المطلقا استفاضت به جملة من الأصحاب
 سئل أبو الحسن عليه السلام عن المطلقة على غير السنة أتزوج بها الزوج
 فقال الزوج من ذلك بما الرضوخ انفسهم وتزوجوا فلا بأس
 بذلك وبعضهم زادوا كثرة في نكاح المطلقا صاعا على الأصحاب
 ولعل وجهه هو ما ذكره جماعة من علماء العامة وقوعه في
 المرأة غير المعروفة ولما كان المقام مقام شبهة ان المطلقا لم يقع
 في طهر غير الواقعة فلا يكون صحيحا فلا ضرب في ترك التزوج
 وأما لو كان المراد من المطلق ثلثا على غير السنة في الحديث موافقا شيئا
 على احتمال بعيد فيلزم الاحتياط لولا المانع على الزوج وبهذا ضابط عليه
 ويرى في الحديث عنه كما قال أبو عبد الله عليه السلام والمطلقا ثلثا في
 مجلس واحد فافهم ذوات الزواج ويرى على من حفظه أياكم والمطلقا
 ثلثا على غير السنة فافهم ذوات الزواج وسئل الرضا عليه السلام
 المطلقا ثلثا فقال إن طلاقكم الثلث لا يخل بغيركم وطلاقهم على ذلك لا يكم
 لا تزون الثلث شيئا وهم يوجبونها إلا أن المقام لما كان على النقص
 والأبرام لا تعلق إلا ما ديش الواردة فيه عن سائر الأنام ويقارنها

بحيث

مطلقا
 بحيث يترك نفسها على محبة واحد من الثلث وبعضها على عدم محبة
 فإن أمكن التزوج بالمعالي الشرعية فحق على القول بعدم محبة
 مطلقا فلا يجوز التزوج قطعا وليل المقام مقام الأصحاب الآن
 الموضوع ولم تعلم أن المطلق مخالفا موافق فخطأ احتجاجا وكذا
 على القول بمحبة واحد من الثلث من الموافق لا يجب الاحتياط وترك التزوج
 إلا أن شبهة الأمر في المطلق إذا لم يكن مخالفا ولم يترك في اتفاق
 وأدفعها والمرأة غيرها محبة خطبا أصح لما كان حصرا لا شيئا
 في شرط المطلقا لعله لم يوقع في طهر غير الواقعة فلا يصح وأما أن
 يمكن التزوج فيجب التوقف عن القبول فلا يحكم بصحة طلاق واحد من
 الثلث من الموافق وعدم محبة وتخيير العمل بالبرور والمخير بالعدة
 ونحو ما ترك التزوج لم يجز من غير إيجاب المجلة قد عرفت هو الذي
 هذه الأخبار الظاهرة في الموضوع وأنها لا يدل على وجوب الاحتياط
 فيه فلو سائر الأخبار التي ذكر فيها الأخبار التي ذكر فيها الاحتياط على
 الأطلاق وبعض من الأخبار الظاهرة في الموضوع مع سائر الأخبار
 على وجوب التوقف في مقام الشبهة وعدم العلم من أصحابنا
 مهملاتها ولا وجود المعارض لها من أصحابنا إلا أنه على أن

في سنة حتى يعلموا انه رفع عنهم ما لا يعلمون وان كل شيء مطلق عنه بوجه
 فيه وان كل شيء فيه حلال وحرام فهو لك حرام ابتداء لم تعرف المحرمات بعينه
 فذكره وان كل شيء ظاهر حتى تعلم انه قد رفعه وان كان ابتداء اول
 ام طاء اذ لم يعلموا احوال ذلك لذلك على وجوب الاضطرار والتوقف
 عند الشبهة الموضوعية والشبهة بين الاحلال البين والمحرم المتيقن
 ويجوز ترك الشبهة والتوقف عندها ولكن المعارضة واقعة وان
 بالمعاني الشرعية غير ممكن واخبار الادعاء والمنع فيهما وجه
 الاضطرار فيه حاكم في هاتين فلهذا ان فعل بالطائفة الاولى من الاضطرار
 فمجتنب فخطأ بالترك او ان فعل بالطائفة الثانية من الاضطرار فخطأ
 فمجتنب كما خطأ بالترك الا ان الاجتهاد سنة وكل امرء ونفسه
 ونحوها يتقوا الناس بقدر الامكان فمجتنب هذه الموارد
 ويترك اضطرار الرجاء من غير احتياط مع انه قد تكفل ببعض هذه
 الموارد من الشبهة الموضوعية الاضطرار الساطعة المتلازمة لها
 في التيمم لمنعه اما ان متنبها سئل ابو عبد الله عليه السلام عن رجل
 معه ماء ان وقع في احداهما ماء لا يدايم فيها هو وليس بقدر طهارة
 غيرها قال يهرقها جميعا وينيم وهذا بالنسبة الى الفضل والوضوء واما

بالنسبة

بالنسبة الى الاستقلال والشرب فلا يجب الاضطرار اما ان يمتنع
 الاضطرار الاضطرار او يتقن لان كل شيء ظاهر حتى انه قد رفعه لانك
 علمت ان في احداهما ثابتي مجرى وشرب واحد لم تعلم انه مجرى فهو
 وعمل لك شربا ولكن لا يجوز مباشرة الا ثابتي وشربا غير آخر
 ونحو ولو في موضعين لانه خروج عن النص فاذا شربتهما هذا المحرم
 انك شربت المحرم لقوله عليه السلام حتى تعلم المحرم بعينه فذكره وهاهنا
 علمت انك شربت المحرم بعينه فطعنا بما لا يلزم ان يكون المحرم
 المتيقن بخصيصه مطبوعا بل يكفي تعلم الاجمال هذا وصلا على الانسان
 شرب بخلاف الاضطرار او حرم بلا شك ولا ريب ان اولاد اموال
 وليس العلم بالوقت شرط حصة المخرج هذا اذا شربها بغير عزم فمجتنب الا
 جفا بغيره لانه يعلم ان في كل واحد من الاثنتين حرام او غير حرام
 على شربه وهو محتمل وكذا الامر في الثيابين او اللذان في المشيمة فيها
 اعلا بالاحكام فلا يجوز صرف الكل ويحجب بقضاء مقدار المحرم مما لا يبين
 ما تقدم ولا يتصور فيه المخرج الا على نحو الاساعة كان يكون الثياب
 قيمة تلك متفرقة فباع احدا الشريكين تمام الملك المشترك باذن
 الاخر واخذ تمام قيمته وهرف فيما قبل القيمة على انما في كل

من الثاني نحو تركه سواء كان نصفاً او ثلثاً او ربعاً وهكذا على
 الاشارة فغير المحرم منه بغيره فيجب الاحتياط في هذه الاشياء
 قلناه في البنية المحصورة واما غير المحصورة كجواز الظلم فلا يمكن
 ابقاء مقدار المحرم لعدم العلم بغير المحرم والحال فيها فاما ان
 راساً او يؤخذ للدليل المتكفل **ومنها** ما ورد في خصوص المحرمات
 الامم بالقرعة كما ذكره كل امرئ في القرعة وسئل ابو الحسن عن
 شيء فقال كل مجهول ففيه القرعة قيل ان القرعة قيل ان القرعة
 وصيقل قال كل ما حكم الله به فلا يخفى وفيه المضمون ابدال كثيرة
 في الموارد الخاصة فالامر في المشقة الموضوعية المصادقة اليه
 بين الواجب المحرم كالمنذور وطوها المستبحة بالاجنبية كما اورد
 له رويًا وطلق واحدة مثلاً وفيه الوطء الاخر فاستباحتها مسك
 وادعى في المتباينين واقع بين المحرمين لانه ان ترك الوطء
 يحتمل ان يقع في محرم ترك الواجب وان عمل بالذرة يحتمل ان يقع
 في محرم فعل المحرم فان جمع فيه الى القرعة لانها لكل شيء محتمل
 كل امرئ وكل ما لا يباح الا بها ولا يمكن الاحتياط فيها لانه على القول
 لدفع الضرر المظنون وكونه الى من جلد الحقيقة المظنونة لا تعقل فيه
 الفرق

الضرر المظنون في كلما المشبهين عند الترك من مظنون على
 كون كل واحدة منهما الوضعية المنذور وطوها فاد اجعل لترك
 الترك من اها وهذا هو الضرر المظنون بالجملة علم ما ذكرنا وانما
 ان لا دليل على وجوب الاحتياط في الاحكام ولا في الموضوعات
 فعلا ولا في ترك الا المورد الخاص كما استبق بل لا يمكن الاحتياط
 في الاحكام مطلقا كما لا يمكن في بعض الموضوعات من المجهول والمكشوف
 واما سائر الموضوعات التي ذكرت استلها فاقصر ما دل عليه الدليل
 استجابه فيها وكونه ضرراً اليه وروى فيه وطرا والفقو
 وكل امرئ وقوة هذا محتمل ما نصفيه اخبار ال محمد عليهم السلام
القضية الثانية اعلم ان مقتضى الادلة القطعية ان النوع الثالث من
 القسم الثالث اي الجاهل باللياقة التي تحصل بها البرائة القينية غير
 له القطع بوضع التكليف واستصحابه وقته من حيث يتجمل في العمل
 عنده تفصيل الامتياز وان تفحص دليل عند الامكان كما هو دليل
 والاضمار المقدرة كما اريد بذلك بعضها على احكام السوال بعضها
 على مدته ترك المسئلة وبعضها على كون طلب العلم وضعية وبعضها على
 تعليم العالم فحينئذ فعل الواجب على العالم تعليم الجاهل ابتداءً من غير

الضرر المظنون

او بعد السؤال او الواجب على الجاهل السؤال والطلب للعلم او اذا علم ما
 رغبه بالتكليف والتمتع وتوعد في كيفية الاوراء **نقول** ان
 قبل ان يصور اربع **الصورة الاولى** في وجوب التعليم على العالم ابتداء
 اعلم ان الناس بعد الوحي على الله على عظمى امام وعبد فالامام هو
 موضع الرسالة وعليه علم الله ويختص به سره وهو العلم بالشرع و
 الاحكام والاحمال والاحكام وسائر العلوم الخاصة بها والعام كمال عليه
 نفي العلماء فهو العالم بالشرعية والحكامية الشرعية وهو الذي يتكليفه
 لئلا يحكم عليه او يبين تكليفه فلهذا امر الله استوعاه الله او غيره
 شاء يوجب بينهما وان شاء جمع فان رأى المصلحة او مصلحة نفسه او الجاهل
 في العلم والاساءة ولم يخف تقصيره يعلم بما شاء كيف شاء ابتداء او بعد
 الشكل والاضيق وله الاختيار كما قال تعالى هذا طارنا فمن اراد
 واما الوعية فهم عالم بحكم امامه ومنهم جاهل وبحكم العالم تعليم الجاهل
 ابتداء ولم يكن المقام مقام المخوف والتقية وذلك على ذلك الكتاب
 والنته من الاول اية الفرق بين الدلالة امة مجاهدة واجل الفرق
 الامتياز ولا يحصل الامتياز الا بالبيان والتعليم فلو لم يكن التعليم
 الله هو ذو المقدسة واجبا ووجوب الفرق الله هو المقدسة يلزم
 الفرع

الفرع على الاصل وقوله تعالى واذا احذرسه ميثاق الذين اوتوا الكتاب
 ليبيننه للناس الاية فذلك الاية على وجوب اظهار الحق وتعميق كفايته
 وقوله تعالى ان الذين يكتمون ما اولوا من الشهادا والهدى من بعد ما بينا
 للناس الاية وفي هذه الاية دلالة على ان كتمان الحق مع احكامه في
 اظهاره من اعظم الكبائر وان كتم شيئا من علوم الدين وفصل
 فكلهم فهو مثله في المحرم ويلزم من الوعيد ما يلزمهم ومن الثاني ما في
 فصل الخطاب من الجار قال رسول الله صلى الله عليه واله اذا ظهرت
 فليظهر العالم علمه فان لم يفعل عليه لعنة الله وضيعة قال ابو عبد الله
 في رواية كتاب علي بن ابي حمزة لم يأت على الجاهل بهذا العلم الا
 على العلماء محمد اسيد العلم للجاهل لان العلم كان قبل الجاهل وقال
 ابو جعفر عليه السلام ذكره العلم ان قلعة عباد الله وفي رواية عنه صلى الله
 اياما رجل اياه الله علمه الله وهو يعلم الله عز وجل نور القيمة على الجاهل
 من نار بالجملة الظاهر من الآيات والامثلة ووجوب التعليم خصوصاً عند
 البلع **الصورة الثانية** في وجوب التعليم بعد السؤال والظاهر
 لما ذكرنا من الادلة عموماً ويدل عليه خصوصاً ما في فصل الخطاب قال
 عليه السلام قال امير المؤمنين عليه السلام سمعت رسول الله صلى الله عليه واله يقول

من سئل عن علم كلمة حيث يجب اظهاره ونزول عن التقية جاز
 القيمة عليها الجاهل من النار **المصورة الثالثة** وجوب السؤال على
 الجاهل اذا علم بالاستتعال وشك او ظن ولم يعلم بكيفية الابراء
 فانه جاهل وجب عليه السؤال للاختلاف المتقدمة في اول البحث
 نحو ما سئل ابو الحسن عليه السلام عن رجل ترك المسئلة عما يحتاج اليه
 فقال لا وامثاله كثيرة جدا **المصورة الرابعة** وجوب العلم والطلب
 والسؤال على الجاهل المطلق ولا ريب في وجوبه متى علم بالتكليف للاختلاف
 المتكاثرة الدالة على وجوب طلب العلم والفقر وان فرض على كل مسلم
 العلم بالاطلال بذلك ولكن لا يعلم ذلك بطمان مائة في
 العلم في بعض الميقات على الوجه الذي قد مرناه والمقتضيل الله
 حقه ما ينبغي ان يعلم ان وجوب تحصيل العلم عليه انما هو فيما يتعلق
 بتكليفه فلهذا شترك جميع المكلفين في وجوب معرفة العارفين بالادبية
 والعقائد المحقة اليقينية ومعرفة احكام الصلوة والصوم والوضوء
 والفعل وما يظلمها ومعيها والطهارة والجماعة والاحلال والاحرام
 وغير ذلك مما لا ينك عنه التكليف بالادب ويفرضه الاستطاعة التي وجب
 معرفة احكامها فالقول بوجوب تعلم الاحكام الشرعية الشرعية الظاهرة في

معرفة

معرفة المقادير المحقة والعقائد الدلالية قول زعفران وهو بالباطن كما ذكر
 ان قوما اصابوا بالظاهر وكفروا بالباطن فلم ينعقدوا بما بينهما شيئا
 فعملوا كل من علم انه مكلف باعمال وصح عليه معرفة احكام تلك الاعمال
 واسد العالم وانقطع عن موارد الجهالة وانما هما واحكام تلك النوا
 من وجوب الاحتياط وعدم تركه في الجاهل فيها وعلمها **فصل**
فصل في القسم الرابع من اهل الدين حطت
 اجهالة فهم بالنسبة الى وجوب العلم من كونهم واجبا او مستحبا او
 او كونهما شرط او شرط او كفا او غير ذلك وان اختلفوا في وجوب
 الوجه ولو فرض وعده وقال بعض الفقهاء معذرة جاهل ومجاهل
 ولكن الحق الله لا شك فيه ولا ريب بغيره ان المكلف اذا علم
 وجب عليه وجهه انه واجب وصديق او ترك علمه بغيره وجب عليه وجهه
 انه علم او كونه فلهذا وجب عليه العلم بالضرع علمه ومعرفة وجهه لان الاجماع
 قد اجماع لنا انه لا يجب على الرعية العلم بالفضل او الوجوب والتدبير العمل
 المحلوق والمخوض والكراهة في العمل المعقوض وغيرهم العلم بالجنس المطلق
 والمعرفة في العقل والترك ولم يرد الله ولا رسوله ولا حججهم علمهم
 الرعية العلم بالفضل وعلم ذلك حجت الاخبار بالاعتبار ولا خلاف ولا ينظر

في باب النظر ان في الاحكام امتلافا واحمال انه ربما يكون الامر كذلك
الواقع والنفي رخصة او النفي للكرهية والامر رخصة وذلك اكثر كثر
واما كان دليل الحج عليهم قول افعل ولا تفعل حجب عن كان فيها
يعلم ذلك عيانا بلا اعتبار وكذا ليس على العباد ان يعرفوا ان ذلك شرط
او شرط ركن او غير ركن وقد ترك الحج سلام الله عليهم بانهما طوبى
معرفة امثال تلك المذكورة لا اؤمر لبيوها ولكن الفقهاء اتبعوا
على انفسهم وعلى العوام وتكفوا فيها وكذا اختلفا في علمهم لاجلها ونفي
اقتصروا في المسائل على الانبساط لولا الاختلاف حصل الاستدلال في مسائل
وعند التحقيق من الاختلاف في هذه الامور التي تكفوا معرفتها ولها
رويت الروايات وكذا الفصل والقائل في المنع من خلعنا الله واليه
من فضلا اجهل والنهي ورضا العلم واليقين في جميع امور الدنيا
والدين بحسب محمد واله الطيبين صلوات الله عليهم اجمعين

